

وكنتمسو من الإخوان المستشارين، الله يجازيكم بخير، باش الالتزام التام بالحصّة المحددة لكل مجموعة ولكل فريق. شعل. في أي إطار؟

### المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس. غير بالنسبة للفريق الدستوري، أنا غادي نسلموكم المداخلات ديالنا نظرا لأن الوقت فتنه، هناك لجنة الفلاحة.

### السيد رئيس اللجنة:

جميع الفرق البرلمانية والمجموعات، كنا اتفقنا..

### المستشار السيد عادل المعطي:

والمالية، ولجنة التعليم، غادي نسلموه لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

اللي استنفذ الوقت ديالو في إطار الاجتماع ديالنا دابا ديال اللجنة يقدم المداخلة ديالو مكتوبة.. في الجلسة، في الجلسة، حاليا، ولكن حتى نوصولو للجنة لي ابغي يقدم فيها.

والآن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية. الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية لتقديم تقرير اللجنة حول الميزانيات.. واش كاين التقرير؟ إذا كان المقرر يقرأ التقرير.

بلاقي الله يخليك، تفضل.. واش شفتو التقرير؟ واش وزع التقرير؟ السيد المقرر، الله يخليك، حاول تختصر، اختصر.

### المستشار السيد عبد الرحيم واعمر، مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أضع رهن إشارة المجلس الموقر تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013. ولا تفوتني هذه المناسبة لأشيد بالأسلوب المميز والرزين الذي سير به السيد رئيس اللجنة، السيد المستشار عبد الحميد الهاشمي، أطوار النقاش العميق الذي تميز به اجتماع اللجنة، كما أتقدم بالشكر للسيد وزير الداخلية على العرض القيم والشامل الذي أفاد به اللجنة، وكذا للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية وللسادة الولاة والمعال وأطر الوزارة.

## محضر الجلسة رقم 856

التاريخ: الثلاثاء 10 صفر 1434 (25 ديسمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد شيخ أحمدو أديا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وست وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والنصف مساء.

جدول الأعمال: استكمال مناقشة الفرق والمجموعات النيابية لمشاريع الميزانيات الفرعية المتضمنة بمشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013.

### المستشار السيد شيخ أحمدو أديا، رئيس الجلسة:

يخصص المجلس هاته الجلسة لمواصلة مداخلات الفرق البرلمانية والمجموعات لمناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص كل لجنة.

وقبل البدء، أذكر الفرق البرلمانية والمجموعات بالنسبة للحصص الزمنية المتبقية لكل فريق ومجموعة:

- فريق الأصالة والمعاصرة: الحصّة الإجمالية 90 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية دقيقة و38 ثانية؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية: الحصّة الإجمالية 80 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية 23,39 ثانية؛

- الفريق الحركي: الحصّة الإجمالية 60 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية 4 دقائق و41 ثانية؛

- فريق التجمع الوطني للأحرار: الحصّة الإجمالية 60 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية 16,51؛

- الفريق الاشتراكي: الحصّة الإجمالية 44 دقيقة، الباقي 0 دقيقة و21 ثانية؛

- الفريق الدستوري: ناقص 52 ثانية؛

- فريق التحالف الاشتراكي: الحصّة الإجمالية 32 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية 11 دقيقة فاصلة 36 ثانية؛

- الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية: الحصّة الإجمالية 32 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية 0 دقيقة؛

- مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: الحصّة الإجمالية 18 دقيقة، الباقي من الحصّة الإجمالية دقيقة و29 ثانية؛

- مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: الحصّة الإجمالية 14 دقيقة، الباقي من الحصّة 0 دقيقة؛

- مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية: الحصّة الإجمالية 14 دقيقة، الباقي من الحصّة 0 دقيقة كذلك.

التنمية، وجاء تفعيل المرحلة الموالية -أي المرحلة الثانية- بإضافة برنامج خامس خصص للتأهيل الترابي، وذلك بغرض فك العزلة عن المناطق النائية والصعبة والولوج لتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية.

وبالنسبة للجماعات السلاوية، تم التذكير بمجهود الوزارة وعملها خلال السنة الحالية، والذي تميز بوضع برنامج عمل استراتيجي لمصالح الوصاية على هذه الجماعات لسنوات 2013-2015.

وفيما يتعلق بالتدبير اللامتكثف للاستثمار، أفاد السيد الوزير أن الوزارة عملت على تتبع أداء وأنشطة المراكز الجهوية للاستثمار والعمل بشراكة مع باقي القطاعات المعنية على تفعيل الآليات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع المشاريع المهيكلية على المستوى الجهوي باعتبارها رافعة أساسية لخلق فرص الشغل وإذكاء دينامية التنمية الجهوية.

وللوقوف على مزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى عرض السيد الوزير المرفق بالتقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكل خطاب السيد الوزير أرضية اعتمدها السادة المستشارون في إبداء عدد من الملاحظات والاستفسارات التي لها علاقة بقطاع وزارة الداخلية والمرافق التابعة لها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- التنويه بالإجماع الوطني حول قضايا الأمة وثوابتها وخاصة قضية الصحراء المغربية والاقترح الجدي الذي طرحه المغرب في سبيل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل والمتمثل في مبادرة الحكم الذاتي؛

- الإشادة بالدور المهم والأساسي الموكل للوزارة في تنزيل مقتضيات الدستور، اعتبارا للمهام الكبيرة التي تضطلع بها والمرتبطة بعدة قطاعات حيوية؛

- المطالبة بإرساء الجهوية المتقدمة وتفعيل التقسيم بهدف جعل الجهوية إطارا حقيقيا للتنمية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي وربطه بمعايير موضوعية وتجاوز الحسابات السياسية الضيقة، مع وضع جدولة زمنية للانتخابات المقبلة، وتحضير الترسانة القانونية المؤطرة لها والمرتبطة بها وفق مقاربة تشاركية؛

- الحرص على يقظة المهتمين بالشأن الأمني، واعتماد المقاربة الاستباقية للتصدي لكافة الاختلالات الأمنية التي تعرفها بعض المدن الكبرى، وتوفير الإمكانيات اللوجيستكية لرجال الأمن ودعم القدرات المادية والبشرية للمدير العام للأمن الوطني قصد تقريب الخدمات الأمنية للمواطنين وحماية أرواحهم وممتلكاتهم؛

- التساؤل عن سياسة الوزارة بخصوص تطبيق برنامج الزراعات البديلة للحد من انتشار زراعة الكيف؛

وأود التنويه أيضا بالجو الممتاز الذي ساد مناقشة الميزانية والطريقة التي تم التعبير بها عن اهتمامات وتساؤلات السادة المستشارين المحترمين بالنسبة لمختلف القضايا التي لها ارتباط باختصاص وعمل وزارة الداخلية.

ومخصوص المحاور التي تضمنها عرض السيد الوزير، فقد تحدثت عن الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال تعزيز الأمن العمومي والحكومة الديمقراطية، صونا للحقوق والحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى مساهمة الوزارة في إعداد المخطط التشريعي للحكومة للفترة 2012-2017، خاصة فيما يتعلق بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية اللازمة لإجراء الاستحقاقات والانتخابات المقبلة، وعلى الخصوص منها القانون التنظيمي للجهة والجماعات الترابية الأخرى، مما يمكن من إجراء الانتخابات الجماعية المقبلة في أحسن الظروف.

كما تطرق السيد الوزير في عرضه إلى المخطط الخماسي 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية الذي سيعرف نهايته مطلع السنة المقبلة والذي مكن من تطوير جودة التأطير الترابي، وتقوية فعالية تدخلات المصالح الأمنية والإدارة الترابية قصد استتباب الأمن ومكافحة المخدرات ومكافحة الهجرة السرية.

كما تعززت الوزارة الشروع في إعداد مخطط خماسي ثاني للفترة 2013-2017 الغاية منه دعم قدرات الإدارة الترابية والمصالح الأمنية بالوسائل المادية والبشرية وجعلها مؤهلة لرفع التحديات الأمنية بكل فعالية ونجاحة.

ونظرا لأهمية النقل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين تنافسية المدن وجودة عيش الساكنة بها، أفاد السيد الوزير أن العمل الجاري لإعداد تصور لتأهيل وإصلاح النقل الحضري، يركز على الفصل بين المهام المرتبطة بالاستثمار ومهمة استغلال هذا المرفق العمومي.

وفيما يتعلق بالنقل بواسطة سيارات الأجرة، فقد اتخذت مجموعة من التدابير العملية تأسيسا على المبادئ التالية:

- إضفاء مهنية أكبر على هذا القطاع بتجويد الخدمات وإعادة النظر في ظروف عمل العاملين بهذا القطاع؛

- اعتماد تقييم دقيق وموضوعي للمتطلبات والحاجيات الجديدة لسيارات الأجرة بالنسبة للمدن والمراكز القروية، وتحديد مساطر واضحة وموضوعية في منح واستغلال رخصة سيارة أجرة جديدة بطريقة مهنية.

وأوضح السيد الوزير من جهة أخرى اهتمام الوزارة بمرافق ذات أهمية بالنسبة للمواطن كتنظيم المحطات الطرقية للمسافرين وتأهيل المقابر الإسلامية، بالإضافة إلى الاهتمام بتدبير النفايات المنزلية وطرق التخلص منها، وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، وإنهاء برنامج الكهوية القروية الشاملة، ومواصلة تنفيذ البرنامج الثاني للطرق القروية.

وفيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقد تميزت حصيلة منجزات مرحلتها الأولى بعدة مشاريع وأوراش، كان لها وضع إيجابي في مجال

المطروحة، وهكذا تقدم سيادته بالشكر لكافة السادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة، والتي شملت جميع اختصاصات الوزارة والجماعات المحلية، مؤكداً أن هذا النقاش السياسي والتقني مفيد في بناء وتطوير المسلسل الديمقراطي الذي يشهده المغرب.

وهكذا، نوه السيد الوزير بالمجهودات التي يقوم بها رجال الأمن والسلطات المعنية في استتباب الأمن والحد من الظواهر الإجرامية وكذا الانزلاقات التي تنجم عن الهجرة غير الشرعية، في إطار مقاربة شمولية تترجم بين الجوانب الوقائية والزجرية، وتراعي حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وبخصوص الاحتجاجات، أشاد السيد الوزير بما ساهم الاحتجاج السلمي، لكنه رفض كل السلوكات والأعمال الاحتجاجية التي تؤدي إلى عرقلة السير في الشارع العام أو احتلال الملك العمومي، مؤكداً أن استفزازات بعض المتظاهرين هي التي تؤدي أحياناً إلى احتكاكات وتدخلات رجال الأمن، لكنها مع ذلك تبقى معزولة وفي إطار القانون الذي يجب أن يبقى هو الفاصل الوحيد بين المتظاهرين والسلطات العمومية.

#### السيد رئيس الجلسة:

دقيقة، دقيقة، السيد المقرر.

#### المستشار السيد عبد الرحيم واعمر، مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

وفيما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابيات المقبلة، فقد أكد السيد الوزير على جاهزية الوزارة تقنياً من خلال إعداد مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالجهة والجماعات الترابية لإجراء الانتخابات في سنة 2013، دون ذكر تاريخ معين ومحدد، لأن ذلك من اختصاص السيد رئيس الحكومة الذي سيقوم بمشاورات واسعة مع القوى السياسية لخلق التوافق المطلوب في العديد من القضايا والنقط، كتمثيلية المرأة مثلاً في الجماعات المحلية التي تنتخب بالاقتراع الفردي..

وبالنسبة لمحاربة المخدرات، أفاد السيد الوزير أن الوزارة والسلطات العمومية المختصة تبذل مجهوداً جباراً لمحاربة هذه الآفة، الشيء الذي مكن من تقليص مساحة زراعة القنب الهندي إلى نسبة 60% مقارنة مع سنة 2003 باعتبارها سنة مرجعية لإنجاز أول دراسة ميدانية في هذا المجال. كما أوضح أن هناك صعوبة تواجه عمل الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة بشكل كلي لاستعمال نشطاءها لطائرات صغيرة تحتاج إلى 6 دقائق فقط.

وبخصوص موظفي الجماعات المحلية، أكد السيد الوزير على أن باب الحوار مفتوح مع النقابات الأكثر تمثيلية لحل جميع المشاكل المرتبطة بالترقيات وتسوية وضعية هذه الفئة.

وفيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نوه السيد الوزير بما تقوم به من أعمال جليلة لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، مشيراً إلى

- تمكين الأجهزة الأمنية المختصة من وسائل العمل القادرة على محاربة وتوقيف مد وانتشار ظاهرة الهجرة السرية وخاصة هجرة الأفرقة؛

- تبسيط المساطر الإدارية والمالية للجماعات المحلية والعمل على دعم الجماعات الفقيرة منها والتي لا تتوفر على موارد مالية؛

- تسوية الوضعيات العالقة لموظفي الجماعات المحلية ومنح تعويض لرؤساء المصالح والأقسام على غرار ما هو جاري به العمل في الوظيفة العمومية، بالإضافة إلى فتح باب المغادرة الطوعية في الوظيفة الجماعية؛

- التعجيل بفتح المساجد الآيلة للسقوط التي تم إغلاقها من أجل الإصلاح والترميم، تمكيناً للمواطنين من أداء واجبهم الديني؛

- المطالبة بتوفير الشروط الموضوعية ونهج مبدأ الحكامة لتطبيق نظام المساعدة الطبية (RAMED<sup>1</sup>) تطبيقاً سليماً، وتعميمها على جميع ساكنة العالم القروي؛

- الإشادة بالدينامية الكبيرة التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المجتمع المغربي، والتساؤل عن المعايير المعتمدة لتوزيع دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخلق مرصد لتقييم هذه المبادرة؛

- المطالبة بمراجعة الظهير المظم لأراضي المجموع، بالإضافة إلى وجوب استفادة النساء السلاليات من عائدات هذه الأراضي.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المقرر، الله يخليك دقيقتان.

#### المستشار السيد عبد الرحيم واعمر، مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية:

- المطالبة بمراجعة التقسيم الإداري؛

- الإشادة بالدور الذي تقوم به الوزارة في محاربة ظاهرة الهجرة السرية ومكافحة المخدرات، مع المطالبة بتمكين الأجهزة المتخصصة.

واخا نبدو نغوتو.

- العمل على عصرة وتأهيل أسطول النقل الحضري؛

- حل إشكاليات التدبير المفوض والاختلالات التي أبان عنها؛

- تأكيد الحرص على بقاء اختصاص توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة بيد وزارة الداخلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد الاستماع إلى مختلف تدخلات السادة المستشارين، تناول الكلمة السيد الوزير المحترم، حيث تفضل بالإجابة عن بعض التساؤلات

منذ 1958 مراجعته بكيفية دورية، وذلك من أجل توسيع التأطير الإداري ليتمكن من مسايرة حاجيات المواطنين من الخدمات الإدارية الضرورية. ومنذ سنة 1976 عرفت الوحدات الإدارية تطورا واضحا على مختلف المستويات، لكن هذا التطور السريع لعدد الوحدات الإدارية لم يواكبه تطور مماثل للوسائل، وخاصة المالية منها، وهذا ما يستدعي استدراك التفاوت المسجل بين الوسائل الممنوحة والحاجيات الملحة للإدارة الترابية والتي تتصف بدورها بعدة نقائص، تهم بالخصوص بعض المرافق الإدارية التي جاءت نتيجة خلق مؤسسات جديدة أو مراكز إدارية لا تتوفر على الحاجيات الضرورية للقيام بالمهام المنوطة بها.

واعتبارا للمسؤولية المنوطة بوزارة الداخلية في توفير الظروف والوسائل لرعاية الحريات الفردية والجماعية وصيانة الحقوق وتدبير الشأن العام المحلي، فإن مسايرة التطور الذي عرفه المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد يقتضي التوجه نحو المفهوم الجديد للسلطة، والذي يتجلى في فتح الإدارة في وجه المواطن والاحتكاك المباشر به، وإشراكه في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي يواجهها. وهذا ما يتطلب النهوض بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية من طرف الإدارة الترابية وتذليل الصعوبات وتخفيف المبادرات وذلك عن طريق عصنة الإدارة الترابية للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها وحسن تدبير الموارد البشرية وتعزيز التكوين والمراقبة والتفتيش وتبعية كافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك بتفعيل دور مراكز الاستثمار للمساهمة في التنمية وتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل، زيادة على ضرورة عصنة الإدارة الترابية، وذلك باعتماد سياسة عدم التمركز كقاعدة أساسية لتدبير الشأن العام وتقريب الإدارة من المواطن وتقديم الخدمات الضرورية بمجودة عالية عبر تبسيط المساطر وتخفيف تكلفة الخدمات وتحسين جودتها وتخليق علاقات الإدارة والمتعاملين معها وتأمين ظروف أفضل لتدبير الشأن العام، وذلك لإعطاء ديناميكية أكثر لمرافق عدم التمركز حتى تتمكن من القيام بالدور المنوط بها كفاعل في التنمية وكخاطب ذي مصداقية للأطراف الأخرى وتأمين الانسجام والتجانس بين تدخلات مختلف الأطراف، من مرافق وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص، الشيء الذي يقتضي اعتماد منهج الجهوية المتقدمة لتعزيز مستوى التنسيق وعصنة مناهج التسيير ووضع نظام التقسيم ومراقبة التسيير.

وموازاة مع تدعيم مسلسل عدم التمركز، فإن دور الهيئات المنشودة يبقى رهينا بتعزيز دور الهيئات المنتخبة في إطار اللامركزية، لأن السعي وراء دعم عمل هذه الهيئات وتقوية دورها في مجال تدبير التنمية ينطلق من ضرورة تحقيق التكامل والتآزر بينها وبين الدولة وخلق دينامية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعبئة كافة الموارد المحلية.

السيد الرئيس،

من هذا المنطلق، فإننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نتمنى البرنامج الحكومي وتدعيم الجهوية المتقدمة، وندعو الحكومة إلى تسخير

ضرورة تقييم الإيجابيات وتقييم الاعوجاجات.

ولقد خصصت اللجنة اجتماعها ليوم الثلاثاء 25 دجنبر 2012 المنعقد على الساعة العاشرة صباحا للتصويت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013، حيث كانت نتيجة التصويت كالتالي:

الموافقون = 7؛

المعارضون = 5؛

المتنعون: لا أحد.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المقرر. الآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، مكتوبة، تقدمو مكتوبة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 23 دقيقة كحد أقصى.

**المستشار السيد مصطفى القاسمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية في مرحلة التأسيس الدستوري، والتي تعتبر منعطفا هاما في طريق بناء الصرح الديمقراطي لبلادنا، خصوصا وأن الهياكل المؤسساتية وباقي الأوراش الإصلاحية المرتبطة بها، تستدعي انخراطا قويا وقدرة على الملاءمة والانسجام مع جهود كل الفاعلين، وذلك وفق منظور استراتيجي يتماشى مع الأبعاد التي رسمها دستور المملكة، وذلك لتسريع مسلسل التحديث الذي شرعت الحكومات المتعاقبة في إنجازه لتعزيز مجال الأمن العمومي ومجال الحكامة الديمقراطية، صونا للحقوق الفردية والجماعية، وذلك للمساهمة في التنمية البشرية والمجالية، وبلورة خدمات القرب، وافتتاح المرفق العمومي على الانتظارات الحقيقية والملحة للمواطنين لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتحقيق التنمية في كافة أبعادها، مع إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركزية لتعزيز وبناء الصرح الديمقراطي الذي يعتبر ورشا حيويا ببلادنا.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الإدارة الترابية توسعا متواصلا خلال العقود الماضية تبعا لمختلف التقسيمات الإدارية، مما نتج عنه تعدد كبير للوحدات الإدارية وحاجيات متزايدة للوسائل المادية والبشرية، والتي لم يكن دوما من اليسير توفيرها. فمنذ الاستقلال حظي التقسيم الإداري بأهمية خاصة، وقد تمت

أنواعه، وتحسين النقط الحدودية من تسرب المواد الغذائية والأدوية المهربة لحماية الاقتصاد الوطني من هذا التزيف الذي يضر به وبصحة وسلامة المواطنين.

- الهجرة السرية:

يعتبر ملف الهجرة السرية من بين الأولويات التي عكفت الحكومات المغربية على تدبيرها مع الشركاء الأوروبيين، وذلك في إطار مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ونظرا لأهمية هذا الملف وانعكاساته الإنسانية، فقد سطرت هذه الحكومات إستراتيجية خاصة لتدبير ملف الهجرة غير الشرعية، وذلك في إطار مقارنة شمولية، تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية مرتكزة بالأساس على الجوانب السوسيو اقتصادية والاجتماعية.

كما أن المغرب عمل على تجهيز النقط الحدودية وتجنيد طاقات بشرية لإعادة المهاجرين السريين إلى دولهم الأصلية وقطع الطريق على كل ما من شأنه أن يهدد أمن وسلامة واستقرار البلاد، وذلك في إطار الالتزام التام بالأعراف والضوابط القانونية المعمول بها دوليا في مجال حقوق الإنسان.

- الجهوية واللامركزية واللامركز:

لقد أصبح موضوع الجهوية المتقدمة في المغرب، وخاصة في السنوات الأخيرة، ضرورة يقتضها التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وقد أجمع الكل حول هذا المبدأ العام للجهوية المتقدمة، حيث ظلت بعض الأسئلة عالقة حول مفهوم الجهوية وعلاقتها باللامركزية وحول أشكال تفاعلها مع التنظيم الجماعي وحدود ارتباطها باللامركز الإداري وتموقعها من الإدارة الترابية والجغرافية الإدارية.

ووعيا من الحكومات المتعاقبة بمدى أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحديد الأولويات والتطلعات المستقبلية، ومن أجل استباق وتدارك الاختلالات التي يطرحها التطور السريع بالمجال الحضري الآخر الذي يستدعي من الوزارة تأطير الجماعات الترابية لإعداد استراتيجيات للتنمية الحضرية عملا بمضامين الفصل 71 من الدستور، وذلك من أجل إقامة جماعات ترابية منسجمة مع مراميها وأهدافها، الشيء الذي يتطلب إعداد مشروع قانون متكامل يحدد الدوائر للجماعات الترابية.

- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

يعتبر يوم 2005/05/18 معركة حقيقية ضد الفقر، وذلك بعد إعلان جلالة الملك انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تشكل مشروعا مجتمعيا حقيقيا، حيث إنها تهدف إلى التأهيل الاجتماعي للبلاد، وذلك من خلال تعزيز إعادة إدماج الساكنة الأكثر فقرا في النسيج الإنتاجي، حيث حرص جلالتهم منذ تربيته على العرش على إعطاء الأولوية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف عيش المواطنين لترسيخ المواطنة الكاملة. وقد تحورت هذه المبادرة في المرحلة الأولى حول 4 برامج أولية، تتمثل في

وسائل العمل الضرورية وتوفير شروط استثمار أفضل للإمكانيات المحلية وترشيد المجال والموارد الطبيعية وإدماج أراضي المجموع في التنمية الاقتصادية للجماعات وتشجيع نهج الشراكة بين الفرقاء الجهوية والمحليين.

كما نتمن عاليا الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية كوزارة وصية على الجماعات المحلية إلى مساعدة هذه الأخيرة على تطور مناهجها لتدبير الشأن المحلي، وذلك بعصنة وهيكلية طرق عمل المجلس المحلي عن طريق تحديد أفضل مهام الرئيس وتفويض سلطات أكثر للجان الدائمة وتقوية المراقبة، وذلك بإحداث المجلس الأعلى للحسابات وتكوين المنتخبين عن طريق الدورات التكوينية للرفع من المستوى الكمي والكمي للمنتخبين وفتح المجال أمامهم من أجل التعاون مع مؤسسات دولية تسهل للمنتخب المحلي والجهوي الاستفادة من التجارب الدولية في ميدان اللامركزية وخلق شراكة في هذا الميدان مع فاعلين اقتصاديين واجتماعيين، مثل الدول ذات التقليد الديمقراطي.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمسار الانتخابي لبلادنا، فقد تمكن من بلوغ مرحلة النظام الديمقراطي، وذلك بالحرص على إجراء الاقتراعات في مواعيدها القانونية والتعامل معها على أساس أهميتها في حياة الأمة، وذلك لإعطاء المؤسسات دما جديدا ونفسا قويا لرفع تحديات التنمية لمشاريع حيوية لا تقبل التردد ولا الانتظار.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على يقين أن الوزارة ستعمل كل ما في وسعها لتوسيع قاعدة الناخبين، وذلك بإعادة الثقة إليهم وجعلهم يشاركون بكثافة، مع حرص الحكومة والأحزاب السياسية وكافة الشركاء في هذه العملية الانتخابية من فعاليات المجتمع المدني للسهر على أن تكون هذه العملية الانتخابية نزيهة وشفافة وديمقراطية، وذلك وفق برامج طموحة واضحة الأهداف والمعالم، تستجيب لحاجيات وتطلعات المواطنين، وذلك مثل دعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، لأن التغطية الأمنية ضرورة ملحة في تحقيق الأمن والاستقرار للمواطنين، الشيء الذي يتطلب التنسيق المحكم لمجهود كافة المنظومة الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن والحد من الظواهر الإجرامية، وذلك وفق برنامج محكم مبني على دراسات دقيقة ومتكاملة، تراعى فيها المواصفات الهندسية والمعايير الأمنية المعتمدة دوليا، وذلك باقتناء معدات للتجهيز والتدخل وكافة اللوازم الخاصة بالتشخيص القضائي، وتزويد المصالح الأمنية مركزيا وجمويا بكافة وسائل النقل والعتاد والأجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصال السلكي واللوازم المكتنية للرفع من نجاعة المصالح الأمنية، مع تعزيز العمل الاستباقي لتفادي وقوع الجرائم المتفشية، والعمل على تكوين رجال الأمن في المجال القانوني والانفتاح للاستفادة من تجارب الدول التي لها تجارب ناجحة في المجال الأمني.

كما يجب العمل على تكوين رجال الأمن في مجال محاربة التهريب بكافة

الإرهاب ومكافحة ظاهرة المخدرات، والنهوض بالمجالات التنموية وفي صدارتها التنمية البشرية، حتى ينعم جميع المغاربة بمزيد من الكرامة والعيش الكريم. ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نقف تحية إجلال وأكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

إننا بقدر ما ننوه بهذه الجهود، فإننا نسجل بعض الملاحظات والصعوبات التي يعاني منها القطاع، وهي كما يلي:

إذا استحضرننا العالم القروي من حيث تزويده بالكهرباء، فإننا نعرفو بأن العالم القروي راه، الحمد لله، مشينا في واحد المسائل بعيدة، ولكن ما سايرناهش بالماء الصالح للشرب.

كذلك الطرق القروية، السيد الوزير، خاصنا نمشيو لأن العالم القروي كيفتقر لهاذ المسائل، وخاصة لفك العزلة عن العالم القروي.

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية الموسعة تحديا جديدا أمام بلادنا، انطلاقا من كونه يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وإصلاح حكامه الدولة، وضمان نوع من التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالات، وصيانة الوحدة الوطنية.

السيد الرئيس،

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والميثاق الجماعي بهدف تثبيت سياسة القرب وتحسين تدبير الشأن المحلي، فإننا مازلنا نلاحظ عدم تجسيد بعض بنودها بالشكل المطلوب.

السيد الرئيس،

إذا كان تحديث اللامركزية يمر حتما عبر بوابة إصلاح الجانب القانوني والمالي، فإن هذه المساعي لوحدها لن تعطي كافة نتائجها ما لم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية، التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية كيفما كان نوعها، عن طريق التكوين الأساسي والتكوين المستمر وإعادة توزيعها بين الجماعات بشكل متوازن، وجعل الوظيفة المحلية أكثر جاذبية من خلال تحسين ظروف العمل وأنظمة الرواتب والتنقيط.

وبهذه المناسبة، ندعو إلى تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بشكل فعال والمردودية المطلوبتين.

**السيد رئيس الجلسة:**

إبقات عندك دقيقة.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

غسلمو لكم هذا، السيد الرئيس.

محرية الفقر في العالم القروي ومكافحة الاقتصاد الاجتماعي في المناطق الحضرية ومكافحة الهشاشة الاجتماعية وتعزيز الحكامة.

إن الاعتمادات المرصودة برسم الميزانية الفرعية لهذه الوزارة، والذي يبلغ كغلاف مالي إجمالي ما مجموعه 22,18 مليار درهم تظل محدودة بالنظر للمهام الموكولة إليها، وبالتالي فإنها لا تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، لكن نحن كفريق استقلالي نتفق في عزمكم وجمهكم في حسن تدبيركم لهذا الغلاف من أجل استكمال المشاريع المهيكلية، وذلك وفق أسلوبكم التشاركي مع مختلف الفاعلين والمتدخلين.

السيد الرئيس،

إن حجم المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات المرصودة، لأن حجمها يبقى قليلا بالمقارنة مع حجم المهام والتطلعات المطلوبة، لكننا نسجل بارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد وزير الداخلية بلجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات بمجلس المستشارين، والتي أبانت من جديد على الاهتمام والجهود المبذولة من طرف الوزارة للاستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي.

لذا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين نصوت عليها بالإيجاب.

ووفقنا الله جميعا لما فيه خير لهذه الأمة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. والآن الكلمة للفريق الحركي، في حدود 4 دقائق و41 ثانية كحد أقصى.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

السيد الرئيس،

فعلا، سمر مر الكرام على مداخلتنا، سنسلمها لكم مكتوبة، إن شاء الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2013.

واسمحوا لي في هذه المناسبة لأن نعبر عن مدى افتخارنا واعتزازنا بالجهود الجبار الذي يبذله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا، مؤكداين تأييدنا وثقتنا للمواقف المتبصرة والحكيمة لجلالته، الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بالحكم الناتي في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة.

وفي هذا الإطار أيضا، فإنه لا يفوتنا أن ننوه بالجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بهذا القطاع، خصوصا على مستوى الأمن ومقاومة

فيما يخص اختصاصات الجماعات المحلية، فإن المادة 30 من القانون رقم 17.08 المتعلق بالميثاق الجماعي، كما نصت المادة 34 من نفس القانون مع مراعاة المادة 16.

لقد جاءت هذه المقترحات لتعزز دور الأجهزة المسيرة للمجالس الجماعية، ومنها مؤسسة رئيس المجلس الجماعي، مقترحات من شأنها تخفيف رؤساء المجالس المنتخبة على المزيد من العطاء، حتى يضطلعوا بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه، وحتى يكونوا في مستوى الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فتسلم الظهر الشريف والذي يتضمن توصيات جلالته السامية يعد مفخرة كبيرة لرؤساء المجالس الجماعية، إلا أن تفعيل هذه المقترحات لازالت رهينة بصدور المراسيم والنصوص التطبيقية خاصة حمل الوشاح، التعويضات، الظهر الشريف.

أما بالنسبة للمادة 136 من الميثاق الجماعي الذي ينص على تبنى نظام خاص لجماعات المشور، فإننا نعتز بهذا النظام ونسانده، وفي نفس الوقت نطالبكم، السيد الوزير، بالإبقاء عليه في المستقبل، راجين من الوزارة الوصية الإسراع بإخراج المرسوم التطبيقي لتنظيم وتفعيل مقترحات هذه المادة.

من أجل تبسيط المساطر: للإشارة، السيد الوزير، فإننا نطلب منكم وبالإحاح تفويض بعض اختصاصاتكم للسادة الولاة والعمال في الأقاليم من أجل تبسيط المساطر، فيما يخص ولاسيما ( AS : l'Autorisation Spéciale) من أجل تبسيط عمل السادة رؤساء الجماعات في مسألة التدبير المالي.

وفي النقطة المتعلقة بمجموعة الجماعات المحلية، فإننا نقترح أن تستفيد هذه المجموعات من حصة الضريبة على القيمة المضافة، كما هو معمول به مع الجماعات المحلية، مادامت هذه المجموعات تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت وللضغط، سنسلم لكم مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار.  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. والآن مداخلة الفريق الاشتراكي، تفضل، يسلمها مكتوبة.

مداخلة فريق الاتحاد الدستوري، ثلاثة، ما فيهمش لجنة الداخلية. سلمت مكتوبة.

فيما يخص مداخلة فريق التحالف الاشتراكي. شكرا، مداخلة مكتوبة لفريق التحالف الاشتراكي.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، مداخلة كتابية. والآن ننتقل لفريق التجمع الوطني للأحرار، مداخلة السيد المستشار حسن سليغوا، في حدود 16 دقيقة و 51 ثانية كحد أقصى.

**المستشار السيد حسن سليغوا:**

أقل، في حدود 6 دقائق.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفنا باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بأن نتدخل لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية. وإننا نعتبر هذا النقاش محطة للوقوف على مدى استجابة هذا القطاع الهام لانتظارات المواطنين وكيفية تدبير الشأن المحلي ومدى انسجامه مع الأبعاد الدستورية التي جاء بها دستور يوليو 2011، والذي مكن للحكومة صلاحيات واسعة.

مناقشتنا لهذا القطاع تعتبر بمثابة مواكبة منجزات هذه الوزارة في تنفيذ السياسات العامة التي تدخل في اختصاصها، والتي تتجلى في تدبير المجال على كل من المستويات الأمنية والتنمية والحكامة الترابية والتنمية القروية والتأهيل الحضري والجهوية الموسعة، إضافة إلى الإنعاش الوطني. وإننا بهذا نحاول رصد المعوقات للتغلب عليها من أجل الخروج من الصورة النمطية لمواصلة الإصلاحات، وتدبير الشأن المحلي بطريقة جديدة تخدم مصلحة البلاد والمواطنين بوتيرة فعالة وسريعة.

وإننا في التجمع الوطني للأحرار لم نتعود الانتقاد لأجل توجيه اللوم لجهة معينة، بل نعمل على أن نكون دائما قوة اقتراحية في سن وتتبع كل السياسات العمومية التي تهم بلادنا، كما نقدر جسامة المسؤولية وتعدد الانتظارات والطموحات رغم الإصلاحات المتواصلة.

إن موضوع وحدتنا الترابية يعتبر موضوعا وطنيا بامتياز، يجب أن نتبعه ونوظف كل مجهوداتنا وإمكاناتنا في إشعاع مبادرة الحكم الذاتي لدى المنتظم الدولي وكل مكوناته بصورة قوية وبوتيرة تفرض على الحكومة وكل المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني مواجحة كل المناورات التي تحاك ضد بلادنا، رغم أننا نعتبرها مناورات يائسة.

إنها فرصة تاريخية، ونحن نقاش اليوم الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، لكي نهني أنفسنا على الإجماع الوطني حول قضية الأمة وثوابتها.

بالنسبة للجماعات المحلية: إن الجماعة المحلية تتحمل اليوم مسؤولية كبيرة في إنجاح المشروع التنموي لبلادنا على مستوى مختلف القطاعات الحكومية، وتخرط في كل المشاريع الهيكلية الهادفة إلى إرساء تنمية مستدامة.

تنسم بطابع مميّز، بالنظر لتركيبته التي تضم ممثلين عن الجماعات المحلية، ومنتخبين عن الغرف المهنية، وممثلي المأجورين الذين لهم دراية بالمجالات السوسيو اقتصادية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسادة أعضاء مكتب اللجنة وكافة السادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل إيجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي ستعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

السيد الرئيس،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 8 اجتماعات، واستغرقت 29 ساعة عمل، وامتدت إلى ساعات متأخرة من الليل.

وبعد القرار المتخذ في الجلسة العامة ليوم الاثنين 24 دجنبر 2012 بإعادة التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية، تم عقد اجتماع اللجنة، بعد الإعلان عنه في سبورة الإعلانات الإلكترونية بالمجلس، يوم الثلاثاء 25 دجنبر 2012 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، وقد وافقت اللجنة على المشاريع المذكورة وفق جدول التصويت بعده:

الإجماع	البلاط الملكي
الموافقون = 12 ؛ المعارضون = 9 ؛ المتنعون = لا أحد.	مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة
الإجماع الموافقون = 21 ؛ المعارضون: لا أحد المتنعون = 1.	مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين
الموافقون = 12 ؛ المعارضون = 9 ؛ المتنعون = 1.	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل
الموافقون = 12 ؛ المعارضون = 9 ؛ المتنعون = 1.	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة

الآن مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، مداخلة كذلك مكتوبة.

المداخلة الموالية، منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، مداخلة مكتوبة.

مداخلة منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: مكتوبة.

مداخلة مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية: مكتوبة.

مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة: مكتوبة.

والآن ننتقل إلى الميزانية الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. الكلمة لمقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتقديم تقرير اللجنة حول الميزانيات التي تدخل في اختصاصها. السيد المقرر، المدة، إلى اتفقوا السادة المستشارين، في 10 دقائق، إذا اتفقوا في تحديد الوقت.

**المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:**

هاذ اللي غادي نقولو هو اللي ما قلتوش البارح.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

قبل أن أعرض على أنظاركم التقديم المتعلق بمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، السيد الرئيس، ينبغي أن نخططكم علما أنه في إطار جلسة الاثنين المخصصة لدراسة مشروع القانون المالي لسنة 2013 لم تعط الكلمة لمقرر اللجنة لتلاوة التقرير، وهذه تعد سابقة في تاريخ المجلس، مما أدى إلى حرمان الرأي العام الوطني من تتبع أشغال وأطوار دراسة مشروع القانون المالي التي جرت داخل لجنة المالية.

لهذه الأسباب سأكون وجيزا في تقديم تقرير لجنة المالية فيما يخص مشاريع الميزانيات الفرعية التابعة لها.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2013.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السادة الوزراء والسادة المستشارين أثناء دراسة مشاريع الميزانيات المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر

اليوم فقط إلى تفعيل بوتيرة أسرع بمساهمة كافة الفاعلين السياسيين والمؤسستين، وفعاليات المجتمع المدني.

ووعيا منا كحزب وكفريق استقلالي براهنية اللحظة وبجسامة المسؤولية الراضة على أكتافنا، وردا على من يتهنأ تصرحيا أو تلميحيا بأننا نمارس التشويش على قاطرة الأغلبية الحكومية، نكث العهود ونتمرد أو تزدنا على وسطنا السياسي الطبيعي داخل مكونات الأغلبية، نقول بكل صدق وبكل مصداقية أننا أبناء تجربة تاريخية وطنية غنية، فرحنا لانصراتها وتجربنا مرارة انهزما وانكساراتها، لكن أبدا لم يدر حزبا ظهره لما وقع من أحداث داخل المملكة على مر تاريخها المعاصر، أبدا لم يغير خط سيره الوطني الملاصق بل المحترق لكل مكونات النسيج المجتمعي المغربي، أبدا لم يقبل بمنطق المتأرجح بين الدافع والمانع لثقافة مضادة لثقافة أصلية اتفقت عليها كل القوى الحية وكل الأحزاب اتفقت على ملاحظتها ومفرداتها وصدحت بصوت واحد مرتفع بأن المصلحة العليا للبلاد تجب كل المصالح وأن الهدف اليوم هو الارتقاء بالمغرب وبالمملكة المغربية إلى مصاف الدول الديمقراطية المتقدمة على مختلف الأصعدة، وأن المهم اليوم هو الانكباب على سبل مواجهاة كل التحديات المطروحة بمجدة والوقوف عند الاختلالات الكبرى التي تعانيها الدولة، وذلك ضانا لشروط استقرار سياسي حقيقي، ضانا لإفلاحة اقتصادي وتنمية اقتصادية توزع ثمارها بشكل عادل ويجني هذه الثمار الصغير قبل الكبير والضعيف قبل القوي، مع ضمان شروط سلم اجتماعي حقيقي بعد ردم الهوية السحيقة أو الفجوة التي تفصل بين من يملك وبين من لا يملك، أبدا لم نلعب ورقة الإكراهات، أبدا لم نحاول أن نلبس بؤس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة من المراحل لبوس أو بريق السياسة.

مواقفنا داعمة لهذه الحكومة الفاعلة، وستظل كذلك حتى وإن اضطرتنا للخروج من هذه الحكومة بكل صدق وبكل مصداقية، تعبيرنا السياسي سيظل بلسان رطب، سلس، مستصاب، مألوف، ليس فيه من الغلظة السياسية والغضة والحفاء ما يدفع الذوق العصري السياسي بطبيعة الحال وحتى الذوق التقليدي السياسي للهروب من هذه العملية.

إذا ختاماً وحتى لا أترامى على حق زملائي في ما تبقى من الحصبة الزمنية. في ختام هذه المداخلة، لا بد وأن نؤكد، كفريق استقلالي، على ضرورة تقوية روح التضامن الوطني وإشاعة ثقافته باعتباره دعامة أساسية للتوزيع العادل لمجهودنا الوطني ولتوفير الحاجيات الاجتماعية بين مختلف الفئات. ولذلك، نعتبر تقوية أدوار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية مؤشرا مهما على تحقيق المعايير التي أشرنا إليها في بداية هذه الفقرة لمنظورنا لمفهوم التضامن الوطني، لأن هذه التقوية ستمكن بلادنا من تحقيق سياسة ناجعة مبنية على الاندماج الترابي للمشاريع والبرامج.

ونؤكد من جديد، السيد الرئيس المحترم، أن هذه التصورات التي تقدمها كفريق استقلالي، وكجزء أساسي من الأغلبية الحكومية، الهدف منها

الموافقون = 12؛ المعارضون = 9؛ المتنعون = 1.	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية
الموافقون = 12؛ المعارضون = 9؛ المتنعون = 1.	مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة
الإجماع	مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية
الإجماع	مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط
الإجماع	مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر. والآن ننتقل إلى مداخلات الفرق البرلمانية والمجموعات. فريق الأصالة والمعاصرة، مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة؟ مداخلة مكتوبة.

مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار في حدود 11 دقيقة و39 ثانية كحد أقصى.

#### المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتدخل في مناقشة الميزانيات القطاعية المرتبطة بالبنيات الأساسية والتخطيط والتنمية الجهوية، مسجلا في البداية أننا في الفريق الاستقلالي نؤكد أهمية الإصلاحات السياسية التي عرفتها بلادنا منذ الاستفتاء على الدستور الجديد، ومن خلال ذلك نجدد التأكيد على أهمية الإسراع بالإفراج عن النصوص التنظيمية المرتبطة بتفعيل الدستور، حتى تتمكن من بلورة مخططات استراتيجية في إطار توجه بلادنا نحو تطبيق الجهوية الموسعة، التي يطمح المغاربة جميعا أن تشكل مدخلا لتسريع وتيرة التنمية بصفة عامة.

السيد الرئيس،

إن منطلق أي عمل حكومي يهدف إلى تحقيق النجاعة المجتمعية، ينبغي أن يبنى على وضوح الخطط الاستراتيجية لمحاربة كل أشكال الفساد واقتصاد الربيع والامتيازات واعتماد الحكامة الجيدة في تدبير السياسات العمومية، ونعتقد أن هذه المرتكزات نص عليها البرنامج الحكومي، وتحتاج

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
يشرفني أن أرفع أمام أنظار المجلس الموقر ملخصا مركزا للتقرير الذي  
أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشاريع  
الميزانيات الفرعية للقطاعات الداخلة في اختصاصاتها برسم السنة المالية  
2013.

ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- وزارة العدل والحريات؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني؛

- الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛

- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

لقد شرعت اللجنة في دراسة أول مشروع ميزانية فرعية في اجتماعها  
المنعقد بتاريخ 10 دجنبر 2012، والذي خصص لميزانية وزارة العدل  
والحريات، حيث امتد النقاش لساعات طوال، استهل بتقديم السيد الوزير  
لأهم منجزات وزارة العدل خلال السنة الجارية، التي شملت عدة محاور كان  
أبرزها إطلاق مبادرة الحوار العريض حول الإصلاح العميق والشامل  
لمنظومة العدالة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وكذا  
مباشرة تنفيذ عدة برامج تستجيب للحاجيات التي أبان عنها تشخيص  
وضعية منظومة العدالة ببلادنا، علما بأنه تم إرجاء تنفيذ البرامج الإستراتيجية  
للإصلاح، في انتظار ما ستسفر عنه نتائج الحوار الوطني لإصلاح منظومة  
العدالة.

وقد أعقب ذلك نقاش موسع من طرف السادة المستشارين لمتخلف  
أوجه إصلاح العدالة ببلادنا، بدءا بالحوار الوطني المذكور، ومرورا بما تعرفه  
الحاكم من اختلالات ومشاكل يومية، وانتهاء بتقديم العديد من الآراء  
والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في جعل العدالة عنصرا فاعلا في  
مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ببلادنا.

السيد الرئيس،

خلال مناقشة السادة المستشارين لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة  
العامة للحكومة، تفضل السيد الأمين العام للحكومة ببسط الخطوط  
العريضة لأهم المنجزات خلال هذه السنة، والتي تميزت بالأساس بالاحتفال  
بذكرى مرور مائة سنة على صدور أول جريدة رسمية ببلادنا، مع تأكيده  
من جهة أخرى الحرص على إعداد مشاريع القوانين التنظيمية والنصوص  
التطبيقية اللازمة لتنفيذ أحكام الدستور الجديد للمملكة.

وخلال الاجتماع الذي خصص لمناقشة الميزانية للمندوبية الوزارية المكلفة  
بحقوق الإنسان، تطرق السيد المندوب إلى حصيلة نشاط المندوبية خلال

هو دعم مضامين مشروع القانون المالي بميكانيزمات التجويد (من الجودة  
بطبيعة الحال) ومؤشرات النجاعة تحقيقا لرفعة الوطن طبقا لما نصبو إليه  
جميعا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك أعز الله أمره.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. المداخلة الآن للفريق الحركي، توصلنا  
بمداخلة مكتوبة للفريق الحركي.

مداخلة لفريق التجمع الوطني للأحرار، مكتوبة؟ مكتوبة؟ مداخلة  
مكتوبة.

المداخلة للفريق الاشتراكي، مكتوبة؟ مداخلة كذلك مكتوبة.

مداخلة للفريق الدستوري.

مداخلة لفريق التحالف الاشتراكي، مداخلة التحالف الاشتراكي مكتوبة.

والآن الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

#### المستشار السد محمد دعيعة:

فيما يخص المداخلة انتاع الفريق الفيدرالي، غنسلموها لكم مكتوبة بعدد  
من القطاعات، ولكن إذا سمحتم لي وأذنتو لي لا بد أن أقول كلمتين.

#### السيد رئيس الجلسة:

لا، ما عندكش الوقت.

#### المستشار السيد محمد دعيعة:

كلمتين، هو أننا نتمن الحوار القطاعي داخل وزارة الاقتصاد والمالية،  
صافي. هذا هو.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ما عندكش الوقت السيد الرئيس. إيوا انت استنفذت الوقت،  
أنا اعطيني المداخلة، أنا ذكرت الفريق إذا كانت المداخلة كتابية يعطيها لي  
مكتوبة. شكرا.

منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، عندكم شي مداخلة؟ ما كاينش.

منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل، مكتوبة.

منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، مكتوبة.

والآن ننتقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل  
والتشريع وحقوق الإنسان. الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق  
الإنسان لتقديم تقرير اللجنة حول الميزانيات الفرعية التي تدخل في  
اختصاصها. واش المقرر موجود؟ وزع، كاين التقرير؟ تفضل المقرر في  
حدود 10 دقائق، تفضل في حدود 10 دقائق كحد أقصى.

#### المستشار السيد محمد لشكر، مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

وإعادة الإدماج، قدم السيد المندوب العام أمام اللجنة حصيلة الإنجازات وبرنامج العمل في محاور أساسية، أهمها:

- تطوير المعطيات المتعلقة بالقطاع السجني؛

- أنسنة ظروف الاعتقال وصون كرامة السجناء؛

- وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير القطاع السجني بلادنا.

وقد تلت العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج عدة ملاحظات ومؤاخذات، شملت رصد بعض الاختلالات والممارسات داخل المؤسسات السجنية بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المندوبية، وكذا إثارة الانتباه إلى ضرورة التفاعل الإيجابية مع مضمون بعض التقارير حول الموضوع، سواء الصادرة منها عن المؤسسات الوطنية أو المنظمات الحقوقية أو الصحافة المكتوبة.

وعليه، وبغاية تعميم الفائدة، فقد تم تسجيل مختلف التفاصيل سواء التي جاءت في العروض التقديمية لمشاريع الميزانيات المذكورة أو في مداخلات السادة المستشارين، وكذا في أجوبة المسؤولين الوزاريين عنها، بما يجعل من هذا التقرير وثيقة مهمة يمكن الرجوع إليها للحصول على المزيد من المعطيات، ولتتبع مدى الالتزام بتنفيذ ما ورد فيها من التزامات.

السيد الرئيس،

بالنسبة لنتائج التصويت، كانت كالتالي:

- وزارة العدل والحريات:

الموافقون = 5؛

المعارضون = 8؛

الممتنعون = لا أحد.

مجموع المصوتين = 13.

رفضت ميزانية العدل والحريات.

- الأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 5؛

المعارضون = 8؛

الممتنعون: لا أحد.

المصوتون كذلك نفس العدد، رفضت كذلك هذه الميزانية.

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

الموافقون = 5؛

المعارضون = 8؛

الممتنعون: لا أحد.

عدد المصوتين = 13.

- الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

الموافقون = 6؛

سنة 2012 فيما يخص تنسيق العمل الحكومي في مجال.. السيد الرئيس ما يمكنني لي نستمر..

**السيد رئيس الجلسة:**

اشوية ديال الهدوء، الله يخليكم. أنصتوا للمستشار. السيد المستشار الله يخليكم اشوية ديال الهدوء. تفضل السيد المقرر.

**المستشار السيد محمد لشكر، مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص تنسيق العمل الحكومي في مجالات النهوض بحقوق الإنسان، والتفاعل مع المنظمات الدولية، وإعداد وتقديم ومناقشة التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بهذا المجال.

وقد همت المناقشة عدة أوجه ومجالات، ركزت على ضرورة الرفع من وتيرة النهوض بحقوق الإنسان بلادنا، حتى تكسب المكانة التي تستحقها في هذا الشأن، سواء على مستوى التجاوب مع متطلبات التطورات الدستورية أو الانخراط في الاتفاقات الدولية وتنفيذ الالتزامات المترتبة عنها، بالإضافة إلى العمل على تصحيح بعض الانزلاقات التي عرفتها الممارسة في الآونة الأخيرة، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأجيال المختلفة للحقوق كما كرسها الدستور الجديد للمملكة.

السيد الرئيس،

لم تخل دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة من نقاش مستفيض، بعد أن قدم السيد الوزير الخطوط العريضة لحصيلة منجزات الوزارة التي همت تهيئة الأسس البشري وإرساء الحكامة الجيدة، لجعل الإدارة في صلب التحديث ورافدا أساسيا للتنمية الشاملة، واستعرض برنامج عمل الوزارة وآفاقه المستقبلية.

وعقب ذلك، تناول السادة المستشارون العديد من الملفات والقضايا التي لها ارتباط مباشر بسيرورة الإصلاح الإداري ومأسسة الحوار الاجتماعي، والعراقيل التي تحول دون ممارسة الحقوق النقابية بصورة سليمة.

كما شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مناسبة اطلع خلالها السادة المستشارون على المبادرات التي قامت بها الوزارة لتفعيل مهمتها الجديدة المرتبطة بعلاقتها مع المجتمع المدني، وبصفة خاصة إستراتيجية الوزارة في هذا الشأن وبرنامج عملها خلال السنة المقبلة، وذلك سعيا إلى بناء تجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية، داعين في هذا الصدد إلى إزالة كافة العراقيل وبذل مزيد من الجهود التي من شأنها تسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية في شتى الميادين، وتفعيل الأور الرقابية لمجلسي البرلمان بما يحقق التنزيل الديمقراطي والسليم للدستور، في ظل علاقات يطبعها التعاون والاحترام المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وعلى إثر مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون

جديد على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة تحتل الصدارة دائما في برامج حزب الاستقلال، باعتبار العدل أساس الملك، ولدوره الحيوي في البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وباعتباره ملاذا لصون الحقوق والحريات وضمان ممارستها الفعلية.

واننا، بالمناسبة، لننوه بالإجراءات المتضمنة في مشروع قانون المالية لإصلاح قطاع العدل، على محدوديتها، والتي تروم بالأساس تحديث الإدارة القضائية، لكننا بالمقابل نثير إشكالية التأخير الكبير والارتباك الحاصل اليوم في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة، واستمرار بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها من قبيل تقادم الخريطة القضائية للمملكة وعدم مواكبتها للتغيرات المالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب. وعليه، فإننا، في الفريق الاستقلالي، ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصون الحريات الفردية والجماعية، سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، فإننا ندعو الحكومة إلى:

- العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتزليل الحقيقي لمضامين الدستور وإعداد القوانين التنظيمية المرتبطة بالسلطة القضائية؛

- تسريع وتيرة عمل الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من أجل ترجمة التوصيات على مستوى المنظومة القانونية؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛

- مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في قطاع العدل وخاصة القضاة وكتاب الضبط؛

- الرفع من الغلاف المالي المخصص لصندوق التكافل الأسري ومن التعويض الشهري، الذي لا يرقى لسد الحاجيات اليومية للمرأة المطلقة وأبنائها، خاصة وأن هذا الدعم يشكل ضمانة لحماية الأسرة من التشرذم والضياع والانحرافات الاجتماعية لا قدر الله؛

- تفعيل اللاتمركز الإداري والمالي لضمان فعالية الإدارة القضائية على الصعيد الجهوي؛

- الإصلاح الشمولي لوضعية السجون، وصيانة كرامة السجناء وتمتعهم بجميع حقوقهم. السيد الرئيس،

وعلى اعتبار العلاقة الوثيقة بين إصلاح القضاء وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية، فإننا في الفريق الاستقلالي نعبّر عن اعتزازنا بالأشواط

المعارضون = 8؛

المتنعون: لا أحد.

مجموع المصوتين = 14.

- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

نفس الأصوات، أي:

الموافقون = 6؛

المعارضون = 8؛

المتنعون: لا أحد.

مجموع المصوتين = 14.

- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان نالت إجماع 14 صوت، أي نالت الإجماع.

وبه فقد تم الاعتراض على 5 ميزانيات: وزارة العدل والحريات، الأمانة العامة للحكومة، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وتم التصويت فقط على المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وتلكم كانت نتائج التصويت. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المقرر. الآن ننتقل إلى المداخلات:

مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة: مكتوبة؛ مداخلة مكتوبة، الأصالة باقي عندها دقيقة و38 ثانية، باقا دقيقة و38 ثانية.. مداخلة مكتوبة لفريق الأصالة والمعاصرة.

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار في حدود ربما 6 دقائق.

**المستشار السيد عبد العزيز عزازي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن لجنة العدل والتشريع، وذلك لإبداء وجهة نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، قطاعات تلتقي في كونها تهم بناء دولة الحق والقانون والحريات، ومحاربة الفساد، وتثبيت وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس،

وبخصوص إصلاح القضاء، فإننا، في الفريق الاستقلالي، نؤكد من

السياسات العمومية، بالنظر للدور الذي يلعبه في التنمية الشاملة، وهو ما يتطلب توفير الدعم المالي واللوجستيكي اللازم حتى يتمكن من الانخراط في مختلف أورش التنمية الاقتصادية والاجتماعية المفتوحة.

السيد الرئيس،

بخصوص الأمانة العامة للحكومة والتي توجد في صلب دينامية، باعتبارها تضطلع بدور أساسي في المساهمة في تنزيل المقتضيات الدستورية من خلال إعداد مشاريع القوانين العادية والتنظيمية وتحيين النصوص التشريعية التي يرجع البعض منها إلى عهد الحماية، فهي اليوم مطالبة بأن تضطلع بدورها الأساسي في عملية الإصلاح التشريعي، من خلال تسريع وتيرة إخراج النصوص التطبيقية الخاصة بالقوانين..

**السيد رئيس الجلسة:**

30 ثانية السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد العزيز عزاني:**

التي يصادق عليها البرلمان حتى لا تظل حبيسة، كما هو الشأن بالنسبة للقانون المتعلق بمنع التدخين بالأماكن العمومية ومنع بيع التبغ للقاصرين الذي صادق عليه مجلس النواب في سنة 2008 ومجلس المستشارين في 2009 رغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها هذا القانون الذي هو في الأصل مبادرة تشريعية..

**السيد رئيس الجلسة:**

بلاقي باقي لو 5 ثواني، تفضل.

**المستشار السيد عبد العزيز عزاني:**

كما ندعو الأمانة العامة للحكومة إلى الحرص على تحسين آليات التواصل.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت، انتهى الوقت، اسمح لنا.

**المستشار السيد عبد العزيز عزاني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت، كلشي ملتزم بالوقت. شكرا السيد المستشار المحترم. والآن مداخلة الفريق الحركي، مداخلة مكتوبة. فريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد عبد الحميد احسيسن:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المهمة التي قطعها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية كما هي متعارف عليها دوليا، منوهين كذلك بالتطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، فإننا واذ ندعم الإستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقولة المغربية وتقوية تنافسيتها، إضافة إلى ضرورة تأهيل الجهاز الإداري الذي يواكب الإصلاحات الكبرى التي تعرفها البلاد وتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها الظرفية الوطنية والدولية.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فنسجل باهتمام بالغ المجهودات التي بذلتها الوزارة من أجل فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، تعاون نعتبر أن من بين أهم أسسه:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة إيجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛
- احترام القطاعات الوزارية..

**السيد رئيس الجلسة:**

السي العلمي، الله يخليكم، اشوية ديال الإنصات.

**المستشار السيد عبد العزيز عزاني:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

تفضل، تفضل.

**المستشار السيد عبد العزيز عزاني:**

- احترام القطاعات الوزارية للأجال المحددة في الإجابة على كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد رهنيتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية؛

- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما فيما يتعلق بتعاطي الوزارة مع المجتمع المدني، فإننا نعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا للحكومة وللفاعلين الدوليين في إعداد وتنفيذ ومراقبة

أخواتي، إخواني المستشارين،  
يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس  
المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص  
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

لا داعي أن أذكر مرة أخرى بمستوى النقاش وروح المسؤولية التي  
طبعت أشغال اللجنة والتي أبرزت باللموس رغبة السيدات والسادة  
المستشارين في أن يكون عمل اللجنة الإيجابي على مراحل مناقشة  
الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار اختصاصات اللجنة من خلال  
الملاحظات القيمة والتعديلات الموضوعية التي وضعتها الفرق، والتي كانت  
تهدف في عمومها إلى البحث الجدي والمسؤول عن كل الآليات لإعطاء قيمة  
مضافة لمحتوى الميزانيات المعروضة على اللجنة للمناقشة والتصويت.  
أولا، وزارة العدل والحريات:

إن التحديات المرفوعة أمام وزارة العدل والحريات جعلت مسألة  
العدالة في بلادنا تشكل قطب الرحي في جميع النقاشات، سواء على  
المستوى الحكومي أو البرلماني أو الجمعي. ولعل أبرز محطات هذا النقاش  
كانت إطلاق مبادرة الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل  
لمنظومة العدالة، والذي تجري أطواره تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة  
نصره الله.

وليس من نافلة القول أن نؤكد على أن التشخيص الدقيق لوضعية  
منظومة العدالة ببلادنا أصبح يفرض نفسه، حيث أنه على ضوء هذا  
التشخيص يمكن إرساء برامج إستراتيجية لإنجاح أي إصلاح كان.  
وهنا لا بد أن نثمن عمل الوزارة بالنسبة للمجهود الذي قامت به من  
خلال فتح الأوراش المتعلقة بالنجاعة القضائية وتحديث العمل القضائي  
بتبسيط إجراءات ومساطر ولوج القضاء وتوظيف قنوات التكنولوجيا  
الحديثة في التواصل الداخلي والخارجي، وهذا من شأنه أن يمكن المواطنين  
من ولوج المحاكم بكل أنواعها واختصاصاتها في أحسن الظروف.

السيد الرئيس،

إن جودة ونجاعة الخدمات القضائية تقتضي منا بالأساس تبسيط  
المساطر ومعالجة أكبر مشاكل العدالة وتمثل في تنفيذ الأحكام القضائية،  
حيث نجد أن مسطرة التبليغ تحتاج إلى اجتهادات كبيرة لتسهيل تنفيذ  
الأحكام وإعادة الثقة للمحاكم المغربية، هذه الثقة التي فقدت فيها من قبل  
المواطن المغربي الذي أصبح يرى في إحالة أي ملف على العدالة هو نوع  
من الإقبار الإداري لهذه القضايا.

وإذ نثمن مجهودات الوزارة في إقرار مجموعة من القوانين لرفع اللبس عن  
العديد من القضايا التي كانت محط نقاش داخل المجتمع، وعلى رأسها مسألة  
كفالة الأطفال المهملين والتحقق من مؤهلات الكفيل الأجنبي ونواياه الخفية  
في تغيير المسار العقائدي والأخلاقي للمكفول، وكذا لا بد من طرح بعض  
التساؤلات حول مآل القانون التنظيمي المتعلق بالفضاء والسلطة القضائية،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار. وآلآن مداخلة الفريق الاشتراكي،  
قدمت مكتوبة.

مداخلة الفريق الدستوري، سلمت مكتوبة.

مداخلة فريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار، في حدود  
11 دقيقة و36 ثانية كحد أقصى.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مساهمة من فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة قطاع العدل برسم  
السنة المالية 2013.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار مناقشة الميزانيات القطاعية للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ارتأينا أن نركز على قطاع واحد وهو قطاع العدل، نظرا لأهميته القصوى من جهة ولضيق الوقت من جهة أخرى، ورغبة منا في المساهمة في النقاش الوطني حول إصلاح القضاء.

السيد الرئيس،

لقد ظل مطلب استقلالية وإصلاح القضاء يتردد على مسامع المغاربة منذ مدة طويلة، وظل في مقدمة مطالب الإصلاح التي نادى بها الأحزاب الوطنية ومعها الهيئات الحقوقية ومكونات المجتمع المدني والفاعلين الوطنيين والدوليين لعقود من الزمن. ومع الأسف لم يتحقق ما يصبو إليه الجميع ويرضى البلاد.

لكن كثرة تداول المطلب دون فعل جريء على أرض الواقع، أفقدته الجدوية المطلوبة في عيون المغاربة، وأصبحوا يرون في استقلالية القضاء مطلباً سطحياً يحكم تعاظم المسؤولين معه.

فماذا تغير اليوم؟

إن مطلب ضمان كرامة المواطن المغربي الذي كان في قلب المطالب الشعبية الرئيسية، بجانب شعار المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب الذي رفعه إبان الحراك الاجتماعي بداية سنة 2011، يطرح بجدية إشكالية العدالة وضرورة مصالحتها مع المواطن المغربي. وهي مطالب استجاب لها عاهل البلاد في خطاب 9 مارس.

- إرادة ملكية قوية:

لقد تأكد اليوم أن مطلب الإصلاح أضحى أمراً جوهرياً يدخل في صلب دولة الحق والقانون، وهذا ما أكدته الخطب الملكية الأخيرة، حيث شكل الخطاب الملكي السامي لـ 20 غشت 2012 قاعدة قوية لتحقيق الإصلاح القضائي من خلال وضع خارطة طريق لإصلاح منظومة العدالة، وجاء الخطابان الملكييان ليومي 8 أكتوبر 2010 و 9 مارس 2011 ليضيفا مفهوماً جديداً للإصلاح القضائي، وهو "القضاء في خدمة المواطن" ويرتقيا بالقضاء إلى سلطة مستقلة بجانب السلطين التشريعية والتنفيذية.

- دستور يكرس استقلالية القضاء:

وتوج هذا المسار الإصلاحي التصاعدي بصدور دستور جديد بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011 والذي جاء بإصلاحات جوهريّة من أهمها:

- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة عن السلطين التنفيذية والتشريعية لتعزيز مبدأ فصل السلطات؛

- تكريس دور القضاء كضامن للمحاكمة العادلة وكرسخ لسيادة القانون

ومساواة المواطنين أمامه؛

- دسترة ومأسسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- دسترة استقلال القاضي وعدم التدخل في سلطته؛

- تكريس حقوق المتقاضين؛

- جعل الأحكام القضائية رمزا لتطبيق القانون واحترامه، ولا تصدر الأحكام باسم جلاله الملك إلا إذا كانت مطابقة للقانون.

لكن الإصلاح القضائي لا ينتهي بصدور الدستور الجديد، بل تعتبر هذه المرحلة بداية ورش تحضيري لمقومات السلطة القضائية المستقلة في إطار إصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة، يتضمن تأهيل الموارد البشرية وتعزيز مهنية القضاة ونزاهتهم وتجردهم وتسهيل ولوج العدالة وتحديث الإدارة القضائية.

- التزام حكومي صريح:

التزمت الحكومة بإعداد القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي للنظام الأساسي للقضاة مع مواكبة تحديث المنظومة القانونية، سواء في الجوانب المتعلقة بإصلاح القضاء في نجاعته وتقنياته وصورته لدى الرأي العام وتسهيل الولوج إليه، وكذلك الجوانب المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار أو بضمان ممارسة الحريات، وخصوصا مراجعة مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية لتكون أكثر ملاءمة مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

- القضاء مرفق عمومي: (المفهوم الجديد للسلطة القضائية في خدمة

المواطن):

لم يعد المواطن المغربي ينظر إلى القضاء، وفق المنظور الكلاسيكي، باعتباره مؤسسة تعكس سيادة الدولة فقط، بل تعدى ذلك ليصبح مرفقا عمومياً يموله المواطن دافع الضرائب، وينتظر منه في المقابل أن يكون فعالاً، من خلال سهولة الولوج إليه، ووضوح تنظيمه وتوقعية أحكامه، ونفاذها. وأن تكون أحكامه جيدة، وتصدر في لغة مبسطة وواضحة ومتناسقة. كما ينتظر المواطن من النص القانوني أن يكون يمكن الولوج، ويتوخى في إعداده الوضوح وسيولة الفهم وقابلية التطبيق.

كما تطور مفهوم الخدمة القضائية، فإذا أخذنا بعين الاعتبار السلطة القضائية كخدمة أي كمنتوج كمي ونوعي موجه للمواطن، فهذه الخدمة تطرح عدة إشكالات، أهمها عدم انسجام المتدخلين واختلاف أدوارهم وطرق عملهم.

فالحكمة هي المرفق الإداري الذي تقدم فيه خدمات قضائية للمواطنين، والقاضي هو مركز السلطة القضائية، ويجب أن يبقى عمله مقتصرًا على العمل القضائي المحض. وعلى رؤساء مصالح كتابة الضبط وكتابة النيابة العامة وأطر كتابة الضبط بصفة عامة الحرص على تحسين الخدمة الإدارية

والنقاش الدائر حوله لن يتجه اليوم للدولة، كما كان عليه الأمر في السابق، وإنما سيوجه إلى المؤسسة القضائية والقاضي. فالباب السادس من الدستور خصص لاستقلال القضاء، ووفر الفصل 109 من دستور 2011 الحماية للقضاة من أي تدخل. وبالتالي، فالمفهوم الجديد لاستقلال القضاء، سيكون على رجال القانون وأصحاب القرار الاشتغال عليه لتدقيقه وتحسينه.

فاستقلال السلطة القضائية يعني أنه لا يجوز باسم أي سلطة سياسية أو إدارية أو أي نفوذ مادي أو معنوي التدخل في أي عمل من أعمال القضاء، أو التأثير عليه بأي شكل من الأشكال.

فهل الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة قادرة على وضع مقترحات عملية وفعالية تسير انتظارات المواطنين؟ وهل هي قادرة على إبداع ميكانيزمات أو آليات مؤهلة لضمان استقلالية الجهاز القضائي؟

لكن هذا لا يعني من مسؤولية الحكومة أولاً أو اعتبارها في المرتبة الثانية، لأن مسؤوليتها سياسية التزمت بها أمام الشعب، والتزمت بإنجاز إصلاح جريء ومستعجل.

إن الإصلاحات المنشودة في موضوع استقلال القضاء في هذه المرحلة ينبغي أن تشمل تغييرات جوهرية للقوانين المتعلقة بالجسم القضائي، وتوفير الضمانات والوسائل الضرورية لترجمة المبدأ إلى واقع ملموس. لذا، لا بد من الانكباب على وضع سياسة حكومية واضحة والتعبير عنها بواسطة ترسانة قانونية لتكريس الإرادة القوية في تنزيل الخطب الملكية ونصوص الدستور المتعلقة بإقرار استقلالية السلطة القضائية، مع إقرار مسؤولية الدولة في تأمين حق المواطن في الولوج إلى العدالة الكفأة والزميمة والسريعة والمطمئنة. وهذا هو العمق والقاعدة التي ينبغي عليها التزام الحكومة أمام البرلمان وأمام الرأي العام، والتي توجب على الحكومة الإسراع في بلورة سياستها في إصلاح القضاء من خلال تدابير تشريعية وتنظيمية مستعجلة وإجراءات عملية ملموسة واعتماد الآليات الجريئة للإصلاح والتدابير الفعالة أمام هول المشاكل المتراكمة والاحتجاجات المتزايدة واستمرار الحالة على ما كانت عليه، لأن انتظار ما ستسفر عنه أشغال الندوة الوطنية التي ستختتم بها سلسلة اللقاءات الجهوية للحوار حول إصلاح منظومة العدالة والاكتفاء بالزيارات المتعددة للمحاكم وتحميس الجدل عبر الإعلام لن يؤدي إلا إلى تعقيد الأوضاع، على شاكلة ما نشهده حالياً من تزايد في الاحتقان بين الحكومة والمشتغلين في مجال القضاء: كالقضاة وكتاب الضبط والمحامين والخبراء والعدول والموثقين.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

داخل قضاء المحكمة تحت إشراف المسؤول القضائي. كما يجب إشراك المحامين والعدول والمفوضين القضائيين في حسن إدارة المرفق. فقد أصبح من الضروري تحديد الدور المنوط بأهم الفاعلين، مع ضرورة التركيز على العدالة قبل الخدمة وعلى النزاهة قبل الكم.

- مصطلح العدالة بدل مصطلح القضاء:

لقد فهم المواطن المغربي القصد من استبدال مصطلح "إصلاح القضاء" بـ "إصلاح العدالة"، وفهم كذلك أن المصطلح الذي تم التنصيص عليه بمصطلح العدالة أوسع في مضمونه من مصطلح القضاء. وبالتالي، فورش الإصلاح لا يستهدف إصلاح مجال القضاء فحسب، ولكنه يستهدف كذلك تجاوز الفهم الخاطئ والسلوكيات السلبية القائمة عموماً بين المواطن ومجال القضاء.

فاستعمال مصطلح العدالة يعكس الرغبة في إعادة الثقة أو إحياء نوع من "التصالح" والانسجام بين الفعاليات القضائية، وفي نفس الوقت بين هذه الفعاليات ومحيطها المؤسساتي ومن خلاله المواطن المغربي.

- الحق في الولوج إلى القضاء مطلب شعبي:

الحق في اللجوء للقضاء يعني توفير شروط عادلة ومتساوية لكل شخص لعرض دعواه على محكمة رسمية، وهو حق أقرته عدد من المواثيق الدولية بصفة ضمنية: فالمادتان 7 و10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص على المساواة أمام القانون والقضاء. كما أن المادة 2 من الفقرة 3 من العهد الدولي المذكور تنص على تعهد الدول بكفالة التظلم من انتهاك الحقوق، وبتمتية إمكانيات التظلم القضائي. فيما المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على الحق في المحاكمة العادلة. وعلى المغرب بتعهده بالالتزام بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، وبتأكيده تشبته بحق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً أن يلتزم بضمان الحق في وولوج العدالة.

والدستور المغربي من جهته نص في الفصل 118 على أن حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون، كما نص الفصل 121 على أن التقاضي يكون مجانياً في الحالات المنصوص عليها قانوناً لمن لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي.

ومفهوم وولوج القانون والعدالة يعني توفير الشروط المادية والقانونية والتنظيمية التي تتيح للمتقاضي الوصول للمعلومة القانونية والقضائية، والوصول لآليات العدالة. والوصول لآليات العدالة يدرج البعد المؤسساتي والجغرافي والإجرائي، كما يرتبط بكلفة التقاضي واستقبال المتقاضين ومدى وجود وسائل بديلة لحل المنازعات. فهل نتجه في المغرب إلى ضمان أوسع استفادة من هذا الحق؟

- مسؤولية الحكومة والمؤسسة القضائية أولاً:

إن استقلال القضاء بهم أولاً المؤسسة القضائية، فخطاب الإصلاح

البديلة والتي اصطلح عليها بالطاقة الخضراء، لذلك فإننا نثمن التوجه الذي تتجه الوزارة في مجال الطاقة والبحث عن البترول والمعادن الأخرى.

- قطاع المعادن:

إذا كان لا بد من التنويه بالدور الريادي الذي يلعبه قطاع المعادن، وخاصة مجال الفوسفات باعتباره القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني من حيث كونه صام الأمان في الحفاظ على التوازن المالي للدولة وكذا الدور الريادي في مجال التطوير والتخصيب الفلاحي، وكذا دوره في التأثير على الوضع الاجتماعي والاقتصادي عامة، فإننا لا بد من أن نشير وبكل موضوعية إلى أن حجم المنجزات يبقى بعيدا كل البعد عن حجم الانتظارات في هذا القطاع، خصوصا في مجال البحث العلمي وتدير الموارد البشرية وخلق مناصب الشغل، إضافة إلى تواجد بعض اللوبيات التي تعرقل تزويد الفلاحين بالأسمدة الكيماوية، وبأمنة مناسبة.

- قطاع الطاقة:

إن بلادنا لا زالت تبحث وبكل جدية عن تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة في بلادنا، وهذا ما يجعل مسألة الارتقاء بدور الوكالة وتفعيل برامجها وفلسفتها وسياساتها أمرا مستعجلا من أجل تحرير البلاد من الارتهاق إلى الخارج، وتمكينه من تأمين حاجياته من الطاقة، وهذا يمكن أن ينقل بلادنا من موقع المستورد إلى موقع المصدر بعد أن أصبح مطلب التزويد بالطاقة النظيفة.. والبشرية، من خلال تنسيق محكم بين الوكالة والوزارة الوصية، خصوصا وأن المغرب أصبح نموذجا يحتذى به في توظيف قدراته وخصائصه الطبيعية المتمثلة في الطاقة الريحية والحرارية والصخرية والنفطية والاستغلال الأمثل للتنوع الجغرافي الصحراوي والجبلي والجوي. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة تشجيع المقاولات الوطنية، وخاصة الصغرى منها، في استثمار هذا القطاع من أجل تنمية قدرات المغرب الطاقية.

- قطاع الكهرباء:

إن التحدي الكبير الذي أخذه المغرب، هو كهربية العالم القروي وتفادي المشاكل الناتجة عن الانقطاع التي يعاني منها السكان، الناتجة عن بعد مراكز الاستخلاص والتعبئة بالنسبة للسكان شبه الحضرية والقروية نظرا لصعوبة المسالك الطرقية.

- قطاع البيئة:

إن الاهتمام بالطاقة المتجددة وتوطين مشاريعها بمختلف المناطق وعبر ربوع المملكة، وخصوصا بالمناطق القروية، سيساهم لا محالة في التقليل من التلوث البيئي، كما أن الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية من شأنه أن يقلص من مخاطر النفايات الفلاحية (نفايات معاصر الزيتون) التي قد تسبب أضرارا هامة، خصوصا المائية الجوفية، زد على ذلك مخاطر مصانع الدبابة والمصانع الكبرى التي يجب أن تخضع للمعايير في مجال محاربة التلوث

**المستشار السيد محمد عذاب:**

إن واجب الحكومة يقتضي الإعلان عن سياستها الواضحة.

**السيد رئيس الجلسة:**

والمستشار، راه انتهى الوقت. سلمها مكتوبة. انتهى الوقت، سلم المداخلة مكتوبة. صافي انتهى الوقت. الآن مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية. آرا المداخلة ديالك السيد المستشار. شكرا.

مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، مكتوبة.

مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

مجموعة الاتحاد الوطني للشغل.

مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

والآن ننقل إلى الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية. الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة. واش المقرر حاضر؟ المقرر ما كين؟ وزع؟ وزع التقرير.. وا صافي. وزع التقرير.

الآن مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة.. ديال الفلاحة، مداخلة مكتوبة.

مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مكتوبة؟

مداخلة الفريق الحركي، سلمت حتى هي مكتوبة.

مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار، المستشار المحترم جمال سكك،

تفضل، 5 دقائق عندك أو 4.

**المستشار السيد جمال سكك:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أنتشر اليوم بأخذ الكلمة من أجل التدخل، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، والتجاوب الكبير الذي أبداه السادة الوزراء والسادة الوزراء المنتدبون والسيد مندوب السامي في إطار الرد على أسئلة السادة المستشارين واستفساراتهم التي أعطت للنقاش بعدا اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، أفضى إلى نتائج جيدة قد تم تلخيصها في تقرير اللجنة الذي تم عرضه على المجلس الموقر.

- مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

إن القطاع يحظى بالأهمية الكبرى نظرا لدوره الحيوي والاستراتيجي في خلق تنمية مستدامة من شأنها توفير الأمن الطاقى مستقبلا في ظل تناقص احتياطي العالم من الطاقة الأحفورية والتزايد الكبير والمستمر على الطاقة

للأجواء التي طبعت أشغال المجلس منذ الإعلان عن افتتاح أشغال الدورة الخريفية الحالية وفي مختلف المحطات سواء على مستوى اللجان أو الجلسات العامة.

لقد كنا نعتقد أنه وبعد مضي أزيد من سنة على دستور المملكة الجديد، الدستور الذي أدخل المملكة في مسلسل تجديد سياسي عميق، وأسهم في تكريس الخيار الديمقراطي التشاركي والتعددي للبلاد، أننا قطعنا أشواطاً متقدمة في أفق إحداث قطيعة حقيقية مع كل أشكال الإقصاء، لكن مع الأسف لازال هناك من لم يستوعب بعد حجم الانتقال الديمقراطي وعمق الإصلاحات التي دشنتها بلادنا.

بكل أسف، مازال هناك من لا يريد قراءة الدستور وفهمه بنفس المضمون الذي ارتآه المغاربة وتوقفوا حوله. إن أخطر تهديد للمسار الديمقراطي الذي راهنت عليه بلادنا كخيار استراتيجي هو هذا المسعى الإقصائي المغيب للآخر ووجود من لازال يعتقد بامتلاك الحقيقة وحده دون غيره بل وبمقتضى ذلك يمكنه مصادرة كل الحقوق.

أبداً لن تقبل بهذا المنطق. أبداً لن تقبل من يعتقد بقدرته على مصادرة وجودنا كككون أساسي من مكونات الحياة الحزبية والسياسية.

أبداً لن تقبل من يريد تبخيس دورنا كمعارضة تسعى جاهدة لنقل نبض الشارع وهوموه وانتظاراته وإثارة مواطن الخلل والقصور بكل موضوعية وتجرد إيماناً منا بالتكامل والتفاعل الواجب بين مكونات العمل السياسي أعلىة ومعارضة.

وفي هاته النقطة بالذات يكمن الفارق بين مشروعنا المجتمعي الذي ينهل من الخيار الديمقراطي التشاركي التعددي المنفتح وبين مشروع إقصائي موعول... في إلغاء الآخر ومصادرة حقوقه.

لقد كنا نتفهم في فريقنا هذا التحامل وكل هاته التجاذبات والصراعات الهامشية المفتعلة التي يسعى السيد رئيس الحكومة جاهداً لإثارتها في كل مناسبة وحين، بل وحتى بدون مقدمات في محاولات يائسة لتصدير الأزمة الداخلية التي تشهدها مكونات الائتلاف الحكومي وامتهان سياسة الهروب للأمام للتغطية على فشل الحكومة في ابتكار وابتداع حلول واقعية وعملية وتقديم أجوبة حقيقية لمختلف الإشكالات والإختلالات التي تشهدها السياسات العمومية في مختلف المجالات، لكننا لم نكن نتوقع أن يضيق صدر السيد رئيس الحكومة إلى درجة السب والقذف وكيل الاتهامات المجانية المفرضة في مسعى لتغليب الرأي العام وتسويق نظرية الضحية والمؤامرة التي يفلح فيها بشكل كبير.

إن هاته التجربة المغربية المتفردة، وهذا الدستور التشاركي لم يكن وليد لحظة سياسية عابرة، بقدر ما هو نتيج مسار من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والحقوقية التي راكبتها بلادنا على مدى عقود وهو ما يبلي علينا اليوم تمنيع جهتنا الداخلية والتصدي بكل حزم وصرامة لكل من يريد أن يجيد عن هذا المسار بل ويوهم المغاربة أن مسلسل الإصلاحات والقطع مع

والحفاظ على البيئة، ومن أجل التخفيف من حدة هذا التلوث، خصوصاً التلوث الجوي يجب العمل على تشجيع سياسة زرع الأشجار بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والندوبية السامية للمياه والغابات، والمحافظة بكل الوسائل على الغطاء الغابوي من كل المخاطر التي يمكن أن تخدق به وعلى رأسها الحرائق التي تأتي على ما جاء مهم من هذا الغطاء الغابوي. وإن مسألة جمع النفايات الصلبة وتصديق النفايات السائلة أصحى من الأولويات التي لم تعد مع مسألة التدبير المفوض الحل الأمثل، بل على الدولة أن تتخربط في هذا المجال بتنسيق مع الجماعات المحلية...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم. انتهى الوقت. انتهى الوقت، السيد المستشار.

#### المستشار السيد جمال سكاك:

.. من أجل إيجاد حلول مناسبة لتجميع النفايات وفرزها وإعادة استعمال المواد البلاستيكية والزجاجية. ونظراً لضيق الوقت، السيد الرئيس، سأعطيكم المداخلة. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم. الآن مداخلة الفريق الاشتراكي، مداخلة مكتوبة.

مداخلة الفريق الدستوري هي كذلك مكتوبة.

مداخلة فريق التحالف الاشتراكي، مداخلة مكتوبة.

مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، شكراً، شكراً السيد الرئيس.

مداخلة مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

مجموعة الاتحاد الوطني للشغل.

مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية. ما كاينش.

نهي هذه الجلسة.

#### الملاحق:

**الملحق I: مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية**

**برسم السنة المالية 2013**

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة عرض مشروع ميزانية قطاع الداخلية على أظاننا.

واسمحوا لي قبل الخوض في مضمون الميزانية المعروضة على أظان مجلسنا الموقر أن أعبر باسم فريق الأصالة والمعاصرة عن أسفنا العميق

إن موضوع الحكامة الأمنية ببلادنا من المواضيع الأكثر راهنية، حيث سعت بلادنا بكل مسؤولية ووعي الى مؤسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة من خلال المادة 54 من الدستور الجديد لفتح يوليوز.

وندعوكم في هذا الإطار، السيد الوزير، باعتباركم فاعلا حزبيا، وما يعنيه هذا التحول العميق الذي يعكس درجة الانفتاح والانتقال الديمقراطي الذي راهنت عليه بلادنا كخيار وتوجه استراتيجي إلى تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الداعية إلى ترشيده الحكامة الأمنية. السيد الرئيس،

يشغل قطاع التعمير حيزا هاما ضمن أولوياتنا في فريق الأصالة والمعاصرة ورش يستدعي في نظرنا فتح نقاش وطني معمق لتسليط الضوء على مختلف الاختلالات التي تعترى هذا القطاع.

ونستحضر في هذا الإطار خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الحادي عشر لعهد العرش المجيد الذي أكد فيه جلالته على أن الجهود التحفيزية الكبيرة الذي تبذله الدولة في قطاع السكن يتطلب انخراط كافة الفاعلين والتزام السلطات الحكومية المعنية بالحزم والفعالية والتطبيق الصارم للقانون.

أكد أن ربح الرهان ليس بالمستحيل ولا بالصعب إذا ما وجدت الإرادة، وتم تفعيل آليات الرقابة والتخليق، لاسيما وأنا أمام قطاع يعاني تعدد المتدخلين، سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد المحلي. وندعو الحكومة في هذا الإطار، لاسيما وقد رفعت مجموعة من الشعارات في سياق محاربة الفساد، أن تتحلّى بالجرأة والفعالية للتصدي لكل أشكال الرعب الذي يعترى هذا القطاع وعلى الخصوص مسطرة الاستثناء (La Dérogation).

وختاما، نود باسم فريقنا ونحن أمام هذا المنعطف الحاسم الذي تشهده قضية وحدتنا الترابية أن نوجه نداء إلى كل القوى الحية في الوطن، كل من موقعة، إلى العمل على تمتيع جبهتنا الوطنية بكل مسؤولية ويقظة للتصدي لكل المحاولات اليأسية للتشويش على إرادة الإصلاح والتحديث والانتقال الديمقراطي الذي راهنت عليه بلادنا كخيار استراتيجي.

**الملحق II: مداخلة الفريق الحركي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات المحلية برسم السنة**

### المالية 2013

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لسنة 2013.

الفساد قد انطلق للتو بل ووليد اللحظة. فلا سبيل إلى ديمقراطية تشاركية حقيقية مع وجود نوايا دفينه، تروم إلغاء الآخر ومصادرة حقوقه، والأهم اليوم من يريد إسكات صوت المعارضة وتبخيس دورها وتعليق شجاعة الفشل الحكومي في تدبير الشأن العام على من انبروا للدفاع عن مصالح الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

تعقد بلادنا آمالا كبيرة على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وهي مناسبة ينبغي أن تشكل لبنة أساسية ضمن لبنات إرساء دولة الحق والقانون واستكمال صيرورة الإصلاحات المؤسساتية.

محطة تستدعي تعبئة ومظافة كل الجهود لإجراء هاته الانتخابات الجماعية الأولى من نوعها في ظل الدستور الجديد الذي أقرته بلادنا، ونأمل في فريقنا أن تمر هاته الاستحقاقات في أجواء سلمية، تطبعها النزاهة والشفافية. وفي هذا الصدد، نتساءل عن الأجندة الزمنية المرجحة لاستكمال هاته المحطة، لاسيما ونحن لازلنا لم نتوصل بعد كؤسسة تشريعية بمشاركة القوانين التنظيمية وعلى الخصوص القانون التنظيمي للجهات والجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

لقد راهنت بلادنا على خيار الجهوية الموسعة باعتباره ورشا هيكلية لتحديث مؤسسات الدولة وسمه أساسية للأظمة السياسية والإدارية الديمقراطية المعاصرة، وذلك في إطار الحرص على تقويم مختلف الاختلالات المحلية والاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي سيشكل -لا محالة- نقلة نوعية، ستمكن بلادنا من الانتقال من الدولة المركزية إلى دولة الجهات. ففهوم الحكامة المحلية أصبح ذو أهمية بالغة لارتباطه الوثيق بقواعد الديمقراطية التشاركية وتجسيد سياسة القرب.

المطلوب اليوم هو تضافر الجهود من أجل الإسراع على إخراج هذا الورش الضامن للوحدة والتضامن والتوازن بين كل جهات المملكة.

وبخصوص مواكبة الوزارة للجماعات الترابية في إطار سلطات الوصاية، نأمل أن تنكب الوزارة بكل حزم وصرامة وفي إطار رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لمعالجة مختلف الإشكالات التي تنعكس سلبا على مصالح المواطنين، وعلى الخصوص:

- إشكاليات التدبير المفوض والنقل؛

- المرافق العمومية كأسواق الجملة؛

- الأسواق الأسبوعية ومجازر اللحوم؛

- المحطات الطرقية.

وأعتقد أن جزءا كبيرا من المسؤولية هو في عاتق وزاراتكم بالنظر للصيد الهام، سواء المادي والبشري أو اللوجستيكي، ولنصيب قطاعكم الوافر ضمن الميزانية العامة للدولة.

السيد الرئيس،

والحد من الظواهر الإجرامية، فإننا نلاحظ أن هذا المخطط لم يحقق كل النتائج المسطرة والانتظارات القائمة، بحيث مازالت الجريمة بشتى أنواعها وفي جميع المناطق والمدن المغربية على وتيرتها. لذا، نؤكد كما أكدنا سابقا في سائر تدخلاتنا على تبني مقاربة استباقية لمكافحة الجريمة، على غرار مقاربة محاربة الإرهاب التي لقيت استحسانا كبيرا، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية الموسعة تحديا جديدا أمام بلادنا، انطلاقا من كونه يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وإصلاح حكمة الدولة وضمان نوع من التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالات، وصيانة الوحدة الوطنية.

وعلى هذا الأساس، فإن النموذج الجهوي الذي نشده في فريقنا، ينبغي أن يتأسس على مقدسات الأمة والهوية الوطنية، ويستثمر كل التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية، وأن يتجاوز كل الاختلالات التي أفرزتها الممارسة، وذلك عبر الانتقال من جهة محدودة الاختصاصات والموارد، إلى اعتماد نظام جديد للجهوية وفق تقسيم يمكن من إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف بما يحقق التوازن بين كل الجهات، مع تمتيعها باستقلال مالي وإداري، واختصاصات واسعة غير متعارضة مع مقومات وحدة الوطن.

وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر أنه لا يمكن للنظام الجهوي أن يشغل بعزل عن الفاعلين الآخرين، وإنما عليه أن يستفيد من إمكانياتهم ومؤهلاتهم، بحيث إن الجهة لا يمكن لها أن تنجح إلا إذا شملت نسقا مفتوحا متفاعلا مع المحيط الخارجي، خاصة مع المؤسسات الفاعلة في الحقل التعليمي والمدني.

السيد الرئيس،

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها الإطار القانوني المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم والميثاق الجماعي، بهدف تثبيت سياسة القرب وتحسين تدبير الشأن المحلي، فإننا لازلنا نلاحظ عدم تجسيد بعض بنودهما بالشكل المطلوب، خصوصا تلك التي تنص على إبرام اتفاقيات التعاون والشراكة، وإحداث مجموعة الجماعات، إضافة إلى عدم توفيق الميثاق في ردم الهوة السحيقة الموجودة بين المجال الحضري والقروي. لذلك، نساءل عن إمكانية تمتيع الجماعات القروية بميثاق خاص بها ومنحها بعض التسهيلات والامتيازات حتى يتم استدراك ما فاتتها من التنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ولم لا الثقافي والبيئي.

وفيما يخص المجالس الجماعية، نلاحظ أيضا استقرار بعض الصعوبات التي تواجهها، على مستوى تدبير المرافق العمومية وتشجيع الاستثمار المرتبط بالإنتاج وخلق فرص الشغل وتعزيز البنية التحتية والتجهيزات. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى ضعف الموارد الذاتية لدى

واسمحوا لي بهذه المناسبة لأن نعبر عن مدى افتخارنا واعتزازنا بالجهود الجبارة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، خاصة فيما يتعلق بالقضية الأولى لوطننا، مؤكدين تأييدنا وثقتنا للمواقف المتبصرة والحكيمة لجلالته، الرامية إلى تمتيع أقاليمنا الجنوبية بالحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة.

وفي هذا الإطار أيضا، فإنه لا يفوتنا أن ننوه بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بهذا القطاع، خصوصا على مستوى الأمن ومقاومة الإرهاب ومكافحة ظاهرة المخدرات، والنهوض بالمجالات التنموية وفي صدارتها التنمية البشرية، حتى ينعم جميع المغاربة بمزيد من الكرامة والعيش الكريم.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس،

إننا بقدر ما ننوه بهذه الجهود، فإننا نسجل بعض الملاحظات والصعوبات التي يعاني منها القطاع، وهي كما يلي:

إذا استحضرننا العالم القروي من حيث تزويده بالكهرباء، فإننا متفقون على قصارى الجهود التي بذلت في هذا الجانب، بحيث أصبح أغلب سكان العالم القروي يتوفرون على الكهرباء، إلا أن برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب لم يعرف نفس الوتيرة، كما أن برنامج الطرق القروية يعرف من جهته بطئا كبيرا، انعكس سلبا على مستوى الولوج إلى الطرق لدى الساكنة القروية. ولذلك، فإننا ننتظر تسريع وتيرة إنجازها على غرار برنامج الكهرباء القروية الذي يشهد له الجميع بالنجاح، آملين أن تبادر الوزارة الموقرة، وزارة الداخلية، إلى إيجاد صيغة لحل المشاكل العالقة بالنسبة للجماعات الفقيرة.

وبخصوص أراضي الجموع، لا بد أن نذكر بهذه المناسبة أن الظهير الشريف المنظم لها (ظهير 27 أبريل 1919)، أصبح متقادما ومتجاوزا وغير قادر على حل الصعوبات التي تعترض هذا النوع من الأراضي. لهذا، فإننا نتطلع - في الفريق الحركي - إلى إيجاد حل لهذه الإشكالية عما قريب، وذلك من خلال إطلاق حوار وطني أو جهوي يطرح إشكالية هذه الأراضي وفق مقاربة تنصف ذوي الحقوق وتدعمها في مسلسل التنمية الشاملة للبلاد.

السيد الرئيس،

لقد تم سنة 2002 إحداث مراكز جهوية للاستثمار قصد تحديث القطاع الاقتصادي على الصعيد الوطني والجهوي، وذلك تجسيدا للرسالة الملكية الإطار في التدبير اللامتمركز للاستثمار. ولقد تم تعميم هذه المراكز على الجهات الستة عشر للمملكة. وهذه المناسبة، نساءل عن نتائج هذه التجربة بغية توضيح مكامن النجاح والصعوبات التي تعترضها.

أما فيما يخص المخطط الخماسي 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، الذي يستهدف تقوية فعالية تدخلات المصالح الأمنية

إن الحكومة اليوم مطالبة بإعادة النظر في التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية، واضعين قطيعة مع أسلوب الابتزاز والعنف في نفس الوقت من خلال تحديد ميثاق اجتماعي يحترمه الجميع، مستحضرين في ذلك التضحيات الجسمية للقوات العمومية التي نشكرها اليوم ونهئها على تشعبها بقم المواطنين الحقيقية، وأخص بالذكر هنا شهداء الواجب الوطني، جاعلينها مناسبة لكي تنهضوا، السيد الوزير المحترم، بفتح ورش إعادة النظر في الأنظمة الأساسية لرجال القوات المساعدة والوقاية المدنية على غرار رجال الأمن الوطني وفق مقارنة أمنية شاملة واحدة من أجل الزيادة في أجور هاته الفئات من القوات العمومية التي مازالت وضعيتها المادية ضعيفة ولا تتوفر على الإمكانيات الضرورية للقيام بواجبها على أحسن ما يرام، على سبيل المثال إقليم خنيفرة التهمت غاباته النيران، حوالي 56 هكتار، الصيف الماضي الكل كان يتفرج لأن الإقليم لا يتوفر على الإمكانيات الضرورية لإطفاء هذه الحرائق، علما أن غابة الأرز تعرف تواجد العديد من الطفيليات التي تتكاثر بشكل سيؤدي إلى مرض هذه الثروة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

تلكم بعض الملاحظات التي ارتأينا إبداءها بخصوص هذا القطاع في فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن طموحنا يبقى أكبر من هذا بخصوص دور هذه الوزارة وانطلاقا من موقعنا كمعارضة، فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية.

**الملحق IV: مداخلة الفريق الاشتراكي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية برسم**

**السنة المالية 2013**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بقدر ما يشرفني أن أدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013، بقدر ما سئمنا أن نكرر ما نقوله كل سنة في شأن اجتماعات لجنة الداخلية والتي لأسباب نجهلها لا تجتمع مع الأسف الشديد إلا مرة واحدة في السنة وذلك بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية. هذا، علما أن ثلاثة أخماس من أعضاء مجلسنا يستمدون عضويتهم من الجماعات المحلية مع ما تعرف هذه الأخيرة من اختلالات وقضايا ومشاكل مجال التعاطي معها بامتياز هو لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية بحضور الوزير الوصي على القطاع بمعبة مدير الجماعات المحلية والأطر المسؤولة على مختلف الأقسام و المصالح المعنية.

الجماعات الترابية.

لذلك نتساءل، السيد الوزير: هل هناك تفكير للرفع من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة التي لا تتجاوز حاليا 33%، والبحث عن معايير جديدة لتوزيعها توزيعا عادلا، لأننا حاليا نلاحظ بأن الجماعات الكبيرة من حيث الكثافة السكانية هي المهيمنة على هذه الحصة؟ لذا نرى أنه قد آن الأوان للتفكير في معايير عادلة حتى يستفيد الجميع على قدم المساواة.

وستظل هذه الجماعات عاجزة عن تحقيق التنمية المرجوة منها طالما أنها تعاني من الخصاص في الموارد المالية التي تعتبر المعيار الأساسي لقياس درجة الديمقراطية المحلية. وفي نفس السياق، نتطلع إلى العمل على تبسيط الإجراءات المسطرية المتعلقة بطلب القروض من صندوق التجهيز الجماعي. وفيما يتعلق بنظام وحدة المدينة، نتساءل: هل هناك من تقييم لهذه التجربة حتى تتمكن من تحديد نسبة النجاح والإخفاق؟

السيد الرئيس،

إذا كان تحديث اللامركزية يمر حتما عبر بوابة إصلاح الجانب القانوني والمالي، فإن هذه المساعي لوحدها لن تعطي كافة نتائجها ما لم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية، التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تموية كفيها كان نوعها، عن طريق التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وإعادة توزيعها بين الجماعات بشكل متوازن وجعل الوظيفة المحلية أكثر جاذبية من خلال تحسين ظروف العمل وأنظمة الرواتب والتنقيط.

وبهذه المناسبة، ندعو إلى تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بكل الفعالية والمردودية المطلوبتين.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت تكتسي أهمية قصوى في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادئ التدبير الجيد وخدمة كرامة الجماعة والأفراد، كما تتجلى أهميتها أيضا في أهدافها الرامية إلى تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية الأكثر فقرا.

ولتحقيق كامل الأهداف النبيلة لهذا البرنامج، فإننا نطمح إلى مواكبته عبر تعزيز التكوين والمساعدة التقنية لفائدة اللجان المحلية وجمعيات المجتمع المدني المنخرطة في هذا البرنامج، كما نطمح أيضا إلى توفير آليات التتبع عن قرب لهذه المبادرة، حتى تعطي كافة النتائج المتوخاة منها وتكون في مستوى التطلعات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الملحق III: تمة مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجهات**

**والجماعات المحلية برسم السنة المالية 2013**

- تسوية وضعية رجال القوات العمومية:

السيد الوزير،

إن استعداد بلادنا لتنظيم الانتخابات المنتظرة مع ما يتطلب ذلك من استعداد لهذه الاستحقاقات من مراجعة الضوابط والمقتضيات الجديدة المؤطرة لهذه الاستحقاقات، تلميه، علاوة على الملاءمة الضرورية مع المتطلبات الدستورية، المستجبات التي طالت التجربة العملية في ممارسة الديمقراطية المحلية والتراكمات الحاصلة في هذا المجال.

إن الإصلاحات التي تعرفها بلادنا، القانونية منها والمؤسسية، تتطلب إعمال الدستور باعتماد المقاربة التشاركية لتحسين القوانين وملاءمتها مع مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إن على المستوى الوطني أو المحلي.

ونشدد بهذه المناسبة على ضرورة تعزيز آليات حماية المال العام من الهدر والتبذير وتكثيف عمليات المراقبة البعدية عبر إجراءات تدقيق الحسابات وعمليات الافتتاح والضرب بقوة على أيدي المفسدين لأن من شأن هذه التدابير أن تساهم في تقوية مصداقية المؤسسات وإرجاع الثقة للمواطنين لمصالحتهم مع الممارسة السياسية والفعل الانتخابي.

إننا واعون تمام الوعي أنه لتكريس اللامركزية وإقرار الديمقراطية المحلية، لا بد من توفير الموارد البشرية الكفأة وتأهيل الأطر الجماعية في انتظار إعادة النظر في القانون الأساسي لهذه الشريحة من الموظفين بما يضمن تشجيعها على البذل والعطاء واستقطاب الكفاءات اللازمة للرفق بأداء الجماعات المحلية تماشياً مع المهام المוטولة بها والرهانات التنموية المطروحة عليها.

كما أن من شأن ما سبق ذكره نزع فتيل الحركات الاحتجاجية المتواترة التي تعرفها الجماعات المحلية والتي تتسبب في تعطيل مصالح المواطنين، ولن يتأتى ذلك إلا بفتح حوار اجتماعي جدي ومسؤول حول الملف المطالب لعمل وموظفي الجماعات المحلية.

أما فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنه رغم الجهود المبذولة والمبالغ المرصودة، فإن ذلك لم يعمل على تحسين رتبة المغرب في هذا المجال، إذ العبرة ليست بحجم المشاريع والرفع من عددها، بقدر ما هي بنجاعة ومردودية هذه المشاريع، أي مواجهة الفقر والهشاشة ومحاربة التهميش وخلق فرص الشغل من خلال الأنشطة المدرة للدخل لتوفير موارد عيش قارة لمن هم في حاجة إلى ذلك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إن صيغ التدبير المفوض الذي لجأت إليها عدة جماعات، ولاسيما في المدن، لم يسفر عن النتائج المرجوة، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات الحيوية للمواطنين أو تدبير بعض المرافق، رغم تقاضي القطاع الخاص لمبالغ مالية ترهق ميزانيات الجماعات.

لهذا، نساءل، السيد الوزير، ويتساءل معنا الرأي العام عن الجدوى من الاستمرار في هذه الصيغ رغم فشلها بين وإخفاقها في كسب رهان

تحسين الخدمات الجماعية.

ومن المظاهر المتفاقمة التي أصبحت تقلق راحة المواطنين وتعرقل حركة السير والجولان ظاهرة احتلال الملك العمومي من طرف الباعة المتجولين، وذلك في استقالة تامة للسلطات المحلية، وكأننا أصبحنا مطالبين بالتعاضد مع هذا الوضع والتطبيع معه بدل مواجته بما يلزم من الحزم والمسؤولية اللازمة لتحرير الفضاءات العمومية، التي هي ملك للمواطنين أجمعين.

وفي نفس السياق، تثير الانتباه إلى أنه رغم ما تعرفه بعض المرافق كأسواق الجملة و المحطات الطرقية والنقل الحضري وسيارات الأجرة من فوضى وسوء التسيير، يطرح أكثر من سؤال حول استمرار هذا الوضع دون أن تحرك سلطة الوصاية المساطر والمقتضيات الواجب إعمالها، ولن يستقيم هذا الأمر إلا بإضفاء الشفافية اللازمة على مختلف المعاملات والتصدي بكل حزم للممارسات المشينة والعلاقات الزبونية التي تكتنفها، والتصدي لاقتصاد الربع والامتيازات.

السيد الوزير،

إننا نثمن الأهداف التي سطرها المخطط الحاسي 2008-2012، ونخص بالذكر في هذا السياق حماية أمن وسلامة المواطنين والتصدي للتهديدات الإرهابية من خلال الضربات الاستباقية التي وجهتها الأجهزة الأمنية لمختلف المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف بلادنا، ولاسيما تفكيك عدة خلايا في الأسابيع الأخيرة من هذه السنة.

إن ما يجري في دول جنوب الصحراء ومالي وغيرها من يؤر التوتر يُجتم علينا تحصين حدودنا وتمنيها من تسربات المجموعات المتطرفة والإرهابية التي تستقطب وتستغل العناصر المناوئة لوحدتنا الترابية في محاولات منها للقيام بأعمال تخريبية وإجرامية و زعزعة استقرار بلادنا.

ولا يفوتنا في هذا الإطار أن نسجل إيجابيات الحملات الإعلامية والتحسيسية التي تنظمونها بإشراك فعاليات المجتمع المدني وتعزيز التعاون الدولي لمحاربة المخدرات وزراعة القنب الهندي والهجرة السرية، مع ما يتطلب ذلك من حماية لضحايا عصابات التهريب والاتجار في البشر، غير أنه مع تشديد المراقبة والدخول إلى الفضاء الأوروبي تحولت بلادنا من محطة للعبور إلى بلد للإقامة مع ما يترتب عن ذلك من مشاكل وتداعيات، الأمر الذي يستلزم مقارنة جديدة تتلاءم مع هذه الأوضاع الجديدة.

وعلاقة بهذا الموضوع، لا بد من إثارة الانتباه إلى تنامي ظاهرة الإجرام والسرقعة في الشارع العام وفي واضحة النهار. لهذا، فإن من واجب الدوائر المسؤولة توفير كل الوسائل المادية والبشرية لحماية المواطنين وأعراضهم وممتلكات من المجرمين والمنحرفين وعدم التساهل مع ذوي السوابق منهم.

وتحقيقاً لهذا المبتغى، لا بد من إيلاء العناية والاهتمام اللازمين بالأوضاع الإدارية والمالية وتحسين الأحوال الاجتماعية لرجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة وتعزيز صفوفها بالأعداد الكافية من الموارد البشرية لمواجهة الأعباء والمهام والمخاطر التي تعترضها يوميا. ونفس العناية نريد أن يلقاها

القوانين وتوفير اللوجستيك أو الموارد البشرية وضمان الأمن والاستقرار. ونود أن نركز في مداخلتنا هذه على مسألة أساسية مرتبطة بشكل وثيق بمجلسنا، وهي مسألة الجهوية.

فإذا كان المغرب قد شرع بالفعل في مسلسل تغيير ديمقراطي هادئ من داخل المؤسسات، بالتنفيذ الفعلي والصرح لمضامين الدستور الجديد، حفاظا للمؤسسات الدستورية على انسجامها، فإن الجهوية تعتبر من صميم إصلاح بنية الدولة وطريقا لاستغلال المؤسسات وعلاقة السلط ببعضها ومراجعة تركيبة الغرفة الثانية بالبرلمان، اعتبارا لتنصيب الدستور على المكون الجهوي في تركيبة المجلس.

ولقد محمد الدستور الجديد، من خلال أحكامه المتقدمة التي تعيد تنظيم الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، الطريق أمام إعادة تنظيم ديمقراطي للاختصاصات بين الدولة والجهات، مع تكريس المبادئ الأساسية للجهوية المغربية والمتمثلة في الوحدة الوطنية والترايبية والتوازن والتضامن والممارسة الديمقراطية وانتخاب مجالس الجهات عبر الاقتراع المباشر ونقل السلطات التنفيذية لهذه المجالس إلى رؤسائها.

إن من المميزات الأساسية التي تشكل نقاط قوة مشروع الدستور الجديد، هي اعتماد مبدأ الجهوية المتقدمة الذي أضحي الدعامة الأساسية للإدارة الترايبية، وحجر الزاوية في تكريس لامركزية متقدمة وتنمية محلية مستدامة. فلقد تم تخصيص باب تاسع مكون من 12 فصلا في الصيغة الجديدة للدستور للجماعات المحلية ممثلة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي أضحت هيئات لامركزية تتوفر على آليات وأدوات ووسائل قانونية ومالية لتمكينها من الاضطلاع بالدور المنوط بها كمحرك أساسي للتنمية. فلقد أصبحت الجهات والجماعات الترايبية تتوفر على مجالات اختصاصاتها وداخل دائرتها الترايبية، على سلطات تنظيمية في مجال التنمية الاقتصادية والابتكار والتكوين.

فيجب الحرص على إدماج فكرة التنوع الترايبية ضمن تصوراتنا للجهوية المتقدمة، لما لها من انعكاس على عملنا وجمهدنا التشريعي، وذلك بتشجيع دراسة خيارات التكيف التنظيمي والقانوني لإدماج الخصوصيات الجهوية ضمن الجهد التشريعي لمجلس المستشارين والموجه أساسا في اتجاه مقاربات تدبير الجماعات الترايبية.

يجب تدعيم نظام الجهوية المتقدمة من خلال تعزيز وتقوية صندوق التضامن بين الجهات وصندوق للتأهيل الاجتماعي لسد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وإدماج المقاربة البيئية المستدامة ضمن الإشكاليات الجهوية المطروحة.

إن مسلسل اللامركزية والجهوية المتقدمة قد بلغ مراحل النضج التي مكنته من إرساء مختلف الوحدات الترايبية كمحرك للازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والثقافي، وركيزة لتنمية جهوية مندمجة ومتنوعة. وإن نظام اللامركزية ببلادنا يسير في خطى متأينة، وهو وليد عقود من التطور،

رجال الوقاية المدنية، والذين يخاطرون بحياتهم في سبيل إنقاذ المنكوبين والمصابين في مختلف الكوارث والحوادث.

السيد الرئيس،  
وتأسيسا على ما سبق، فإن تحسين المكتسبات التي تحققت، وسعيا لمواصلة الإصلاحات، فإن الأمر يحتم وضع إستراتيجية وطنية واضحة لتخليق الحياة العامة وإرساء قواعد الحكامة للحد من هدر الفرص المتاحة والإمكانيات المتوفرة وذلك بالموازاة مع تقوية الجبهة الداخلية وتمنيها لمواجهة خصوم الوحدة الترايبية وتحصينا للبناء الديمقراطي وترسيخ المكتسبات في مجال الحريات العامة والفردية ودعم اللامركزية واللامركزية في أفق بناء جمهورية متقدمة فاعلة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### الملحق V: مداخلة فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،  
السادة الوزير،  
السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم باسم فريق التحالف الاشتراكي هذه المساهمة للإدلاء برأينا في الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013 ولعرض وجهة نظر فريقنا في سياسة هذا القطاع الحكومي الهام، متوخين التقييم السليم لعمله المبني على الموضوعية، من خلال توضيح مكان القوة ومكان الخلل.

إنها ليست مناسبة لمناقشة الأرقام بقدر ما هي فرصة سانحة لطرح المشاكل وتدارسها وإبداء الرأي فيها، وفرصة لممارسة الدور الرقابي للبرلمان. فالجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية لبناء الديمقراطية وتعزيز دولة الحق والقانون، قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات. وسنحاول من خلال مناقشتنا هذه التطرق لبعض النقاط التي نراها مهمة في فريق التحالف الاشتراكي.

السيد الرئيس،

نود في فريق التحالف الاشتراكي أن نعبر عن تقديرنا العميق لكل الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية على تفانيهم وشجاعتهم وروح التضحية التي أبانوا عنها في الدفاع عن وحدتنا الترايبية وضمان الأمن والاستقرار بأقاليمنا الجنوبية.

فلوزارة الداخلية حضور قوي وفاعل في كل مجالات الحياة الوطنية بضمان الأمن والاستقرار، ومنها مواكبة المواطن في حياته اليومية وإمداده بالوثائق، إسهاما في عملية التشغيل، سواء الرسمي أو المؤقت. كما أنها حاضرة بقوة بخصوص الاستحقاقات الانتخابية، سواء من حيث تهييء

والسلام.

**الملحق VI: مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الداخلية والجهات والمجمعات المحلية برسم السنة المالية 2013**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية والجهات والمجمعات الترابية. هذه الميزانية التي تأتي بعد سنة من تشكيل الحكومة، والتي نعتبرها فترة كافية لتقييم أدائها. وأول ما يستعري الانتباه ونحن نناقش ميزانية وزارة الداخلية هو ما يقوم به رئيس الحكومة من ممارسات تسيء للعمل الحكومي، حيث نعتبر في الفريق الفيدرالي أنه ليس من حق عبد الإله ابن كيران توظيف المنطق الحزبي في الانتخابات التشريعية الجزئية، ولذلك كان على رئيس الحكومة ألا يقوم بتأطير تجمعات حزبه الانتخابية، سواء في مراكش، طنجة أو إنزكان آيت ملول لسبب بسيط أنه مسؤول أول عن حكومة يفترض أنها تخدم جميع المغاربة وليس فئة معينة. ولذلك، عليه أن يضع المسافة الضرورية بين تدبير الشأن العام والتدبير الحزبي، ولنا في الأستاذ عبد الرحمن يوسفني مثال ساطع على ما نجهر به.

لذلك، تؤكد مرة أخرى أنه من غير المعقول أن يستمر رئيس الحكومة في هذه الممارسات من خلال توظيف موقعه الحكومي الأول للدفاع عن مرشحي حزبه على اعتبار أن ذلك يكرس الخرق ولا تكافؤ الفرص بين الأحزاب المتبارية على المقاعد البرلمانية.

كذلك لا بد من التأكيد في هذا السياق على ضرورة التحضير الجيد لهذه الانتخابات المحلية والإقليمية والجهوية والمهنية والتشريعية من أجل كسب رهان استكمال البناء المؤسساتي حتى يكون في مستوى كسبنا لرهان الوثيقة الدستورية وفي مستوى كذلك رهانات وتطلعات الشعب المغربي وربيعة الديمقراطية. وهذا الرهان لن يتأتى إلا بتعميق النقاش وتوسيع الحوار مع كل الهيئات السياسية والنقابية والمهنية والمدنية، أغلبية ومعارضة، وذلك من أجل إعادة قراءة مشروع الجهوية المتقدمة الذي أعدته اللجنة الاستشارية على ضوء الوثيقة الدستورية وفق مقاربة شمولية لامركزية واللاتركيز الإداري وإعادة النظر في مشروع التقطيع الترابي بما يخدم الديمقراطية والتقدم بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.

وعلى الحكومة مسؤولية تنظيم أول انتخابات في عهدها، ونتمنى أن تنجح في هذا الامتحان الديمقراطي عبر وضع الآليات والقوانين الزجرية للحد من استعمال المال وشراء الازم وكل الممارسات التي تضر بالعملية الانتخابية من طرف لوبيات الفساد والريع، وتبخيس العملية الديمقراطية.

ومرحلة ما بعد دستور فاتح يوليوز 2011 تمهد لمرحلة التدبير والإدارة الحرة والمسؤولية للجماعات الترابية، وعلينا جميعا ربح هذا الرهان، وهو رهان قيم، وهو كذلك رهان قيادة ونظام حكامه وتوفير إمكانيات وتدبير مؤسس على ثقافة النتائج والمحاسبة.

ولأجل وضع محام المنتخب والتزاماته السياسية والأخلاقية في صلب هذا الرهان التنموي وتمكينه من تكوين جيد يليق برهانات المرحلة، فإنه يتعين:

- اقتراح استراتيجيات تكوين وخطط عمل تضع في صلب رهان التنمية المحلية انتظارات وحاجات المواطنين والمواطنات؛

- دعم المشاركة المثلى للمواطنين في الحياة السياسية المحلية، وفي مراكز القرار بالمجمعات الترابية؛

- تعزيز القدرات القيادية للمنتخبين، وبالخصوص النساء المنتخبات في إطار مقارنة النوع الاجتماعي لتدبير الشأن المحلي؛

- دعم التشبيك والانخراط في مختلف التنظيمات الإقليمية والجهوية والدولية للمجالس المنتخبة لتسهيل تبادل التجارب وإغناء المسار السياسي والتدبري للنساء والرجال القيمين على تدبير الشأن المحلي؛

- دعم تكوين المنتخبين في مجال الحكامة المالية وتدبير المشاريع؛

- لا بد أن تؤكد على ضرورة الشروع في تنزيل الدستور على مستوى ورش الجهوية، ولا بد من إعداد مشروع قانون تنظيمي في أقرب الآجال لمشاركة كل الأطراف المعنية وكل الأحزاب، لأن مسألة الجهوية تهم كل الوطن ومستقبل بلدنا.

وإذا كان هناك إلحاح بعض الأطراف على ضرورة تنظيم انتخابات جماعية خلال سنة 2013، فنحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون ذلك بدون إقرار القانون التنظيمي للجهات لأن القوانين الانتخابية والتقسيم الانتخابي والنظام الانتخابي لمجلس المستشارين، بل وانتخاب هذا الأخير، كلها أمور مرتبطة بشكل وثيق بالقانون التنظيمي للجهة. لذا، تؤكد على ضرورة الشروع العملي في هذا الورش الهام.

أما فيما يخص مجال الجبايات المحلية، فعلى التوجه نحو فكرة تمويل كل البرامج والسياسات العمومية المرتبطة بالتضامن والتعاون الوطني من ميزانية الدولة.

كما يتعين تمكين الجهات من سلطات جباية حقيقية، مما يقتضي إعادة توزيع متوج الضرائب بين الجهات والأقاليم والمجالس المحلية.

هذه بعض الأفكار والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي المساهمة بها في مثل هذه المناسبة، آمين أن تعزز المكتسبات وأن تبذل مجهودات من أجل تحقيق المزيد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز.

بخصوص قطاع الجماعات الترابية التي لها دورها الأساسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فإننا في الفريق الفيدرالي نعتبر أن أغلب الجماعات، خصوصا القروية، تحكمت في تقطيعها هواجس انتخابية وتحكيمية، بعيدا عن المقاربة التاريخية والاقتصادية، فالكثير من هذه الوحدات بحكم الخصائص في الموارد المالية والبشرية وضعف البنية التحتية لا تنتج إلا الفقر والهشاشة الاجتماعية.

لذلك، نطرح السؤال بصوت مرتفع: إلى متى ستستمر هذه الوضعية التي لا تخدم التنمية المشوذة؟

إننا نطالب بإعادة النظر في هندسة التقطيع الجماعي في أفق تقليص العدد وفق مقاربة تنموية، تراعي عنصر الثقافة والتاريخ والتجانس والقيمة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالحكومة، فإننا نطالب بتوفير الإمكانيات اللازمة لتشغيل مفتشية الوزارة في ظروف جيدة وضرورة إخراج تقاريرها من الرفوف إلى العلن مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة في إطار من الشفافية والشمولية. كما أننا نطرح إشكالية الباقي استخلاصه، والتي يجب على الوزارة أن تتكبد عليها بالجديبة اللازمة من أجل إيجاد الآليات الموائمة والعملية لاستخلاص الموارد الجبائية التي ستغذي ميزانيات الجماعات الترابية.

وفي نفس الوقت، يطالب الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بضرورة فتح نقاش وطني حول 30% من مداخل الضريبة على القيمة المضافة التي يتم تحويلها للجماعات الترابية، وذلك لمواكبة التحول الدستوري والجهوي الذي تعرفه بلادنا، وكذلك لجعل هذه المسألة، بالإضافة إلى الجبايات المحلية إحدى محاور الإصلاح الشمولي للضرائب.

كما نؤكد على ضرورة أن يواصل صندوق تجهيز الجماعات المحلية لعب أدوارها كاملة في تمويل المشاريع الجماعية وذلك عبر المواكبة والقرب وتبسيط المساطر وإقرار معدلات فائدة منخفضة، خاصة بالنسبة للمشاريع الأساسية ذات المردودية الاجتماعية.

وبخصوص الحوار الاجتماعي القطاعي، نطالب الوزارة بفتح حوار منتج مع النقابات، وعلى رأسها النقابة الديمقراطية للجماعات الترابية العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، حول القضايا التي تهم العاملين بهذا القطاع، خصوصا ملفات الحريات النقابية وبلورة قانون أساسي للتوظيف العمومية المحلية يتناسب والتحول التي عرفها هذا القطاع من خلال ترقية سريعة وتأهيل العنصر البشري والتدبير الاستراتيجي للمهام والكفاءات وتشجيع إعادة الانتشار وفق معايير عقلانية، وكذلك ضرورة إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية إلى حيز الوجود من أجل الإنكباب على مجموعة من الملفات كالسكن والتقاعد التكميلي والتغطية الصحية التكميلية والاصطيف. كما نغتنم هذه الفرصة لنجدد رفضنا لافتتاح أجور المضرين طبقا لقرارات النقابات الأكثر تمثيلية في قطاع الجماعات الترابية وباقي القطاعات الحكومية، ونعتبر هذا القرار ذو خلفية سياسية ودون سند دستوري،

إننا من موقعنا، كفريق فيدرالي، ينتمي إلى المركزية النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، تربط بين النضال الاجتماعي لتحقيق مطالب الشغيلة والنضال الديمقراطي لبناء دولة ومجتمع الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، نرفض استمرار مسلسل إفساد المسلسل الانتخابي ويجب على الإدارة والأحزاب السياسية بذل الجهود لمواجهة هذا الإفساد من أجل تخليق الحياة السياسية وتنظيم انتخابات نزيهة تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية حقيقية.

كما نطالب الحكومة بإقرار منهجية تشاركية اندماجية، بعيدا عن التسرع والارتباك وذلك من أجل تنقية اللوائح الانتخابية من الشوائب ومعالجة سلبيات نمط الاقتراع والتقطيع الانتخابي، وذلك بإصلاح النصوص القانونية التي لها علاقة بالانتخابات القادمة بكل أشواطها وإعادة قراءة مشروع الجهوية الموسعة لينسجم مع مضمين الدستور الحالي في أفق هيكلة أدوار الدولة في مجال السياسة العمومية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

فيما يتعلق بالقطاع الأمني، فإننا في الفريق الفيدرالي نثمن كل الخطوات التي تستهدف تحصين بلادنا من آفات الإرهاب والجريمة المنظمة والتخريب والمخدرات بكل أنواعها، لكننا نسجل في المقابل استمرار القمع في حق مجموعة من التظاهرات السلمية لمجموعة من المناطق والفئات، خصوصا الأطر المعطلة. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى احترام الحريات والحقوق الأساسية بعيدا عن المقاربة الأمنية ونهج المقاربة الاجتماعية في إيجاد الحلول لانتظارات المغاربة في إطار إشراك القوى الحزبية والنقابية والمجتمع المدني، ونؤكد من جديد على رفضنا لتوظيف الاحتجاجات السلمية لتلبية المطالب الاجتماعية لأغراض سياسية تخدم أجندة لا علاقة لها بالمصالح العليا لوطننا.

كما ننبه الحكومة لبعض التجاوزات والإفراط في استعمال القوة التي تتعرض لها العديد من التظاهرات الاحتجاجية السلمية، وكذلك بعض التجاوزات في طريقة التعامل مع المهاجرين الأجانب المنتمين إلى دول جنوب الصحراء، والتي تخدش صورة المغرب الحقوقية لدى المنتظم الحقوقي الدولي، وما لذلك من نتائج عكسية على مصالح مواطنينا في دول المهجر.

غير أن هذا المشكل الذي تتحمل بلادنا تبعاته السلبية، يفرض على الحكومة طرح المشكل بشكل جاد على جيراننا الأوروبيين ليتحملوا مسؤولياتهم في حل هذا المشكل من أساسه، كي لا تستمر بلادنا في لعب دور الدركي في حياجة شواطئ الغير انطلاقا من ترابنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع النقل الحضري، خصوصا قطاع سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة، فإننا نطالب بتفعيل الإجراءات المتعلقة بوضع حد لما يسمى ب"الحلاوة"، وتنظيم سقف للركاء الشهري، يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الجهات والفئات في إطار الحوار مع النقابات والجمعيات المعنية بالأمر.

فيما يتعلق بالسكن، ورغم الجهود المبذولة والأموال الباهظة التي رصدت لهذه العملية في الماضي وفي الحاضر، لم تستطع البرامج الموكبة لها من الحد من هذه المعضلة والاختلالات الكبرى المرتبطة بالسكن الاجتماعي وبرامج المدن بدون صفيح، خاصة في المدن الكبرى، ولم تأتي الحكومة بمجديد سوى الاستمرار في نفس السياسة القطاعية، كما نسجل على أنه لم تعطى الأولوية للسكن المهدد بالانهيار لأن سلامة المواطنين هي أولى أولويات برامج السكن غير اللائق.

كما أنه لا بد من الإشارة إلى ظاهرة غياب المناطق الخضراء والفضاءات الثقافية والاجتماعية مقابل خلق مئات العارات والمسكن ذات المساحات الصغيرة، دون توفير الحد الأدنى من المرافق، مما ينذر بعواقب وخيمة على المستوى الأمني.

السيد الوزير،

أود في ختام هذه المداخلة أن أدعو الحكومة باسم الفريق الفيدرالي إلى مواجحة الخصائص الذي يعانيه هذا القطاع في مجالات الموارد البشرية والمادية واللوجيستية والتقنية والعلمية. كما نجدد اليوم كذلك مطالبتنا بدعم الوقاية المدنية وتمكينها من الإمكانيات لمواجهة حاجياتها المتنامية. والسلام عليكم.

**الملحق VII: مداخلة الفريق الحركي بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهورية برسم السنة المالية 2013**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهورية، وهي مناسبة لإبراز تصوراتنا ولإبداء ملاحظتنا حول السياسات العمومية المعتمدة في قطاعات حكومية إستراتيجية تدبر المالية العمومية والاقتصاد والبنيات التحتية والتجهيزات والشؤون العامة للحكومة.

السيد الرئيس،

في البداية لا يسعنا إلا أن ننوه في فريقنا بالجهودات المبذولة من قبل الموارد البشرية العاملة في وزارة الاقتصاد والمالية من أجل تمكين السادة

هدفه الحد من النضالات النقيية. ولذلك، نطالب بالتراجع عن هذا القرار الجائر الذي لا يخدم السلم الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

بخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنها إذا كانت قد أثمرت نتائج في التقليل الجزئي للفقر في الوسطين الحضري والقروي، فإنها بالمقابل لم تمكن العديد من الجماعات الفقيرة من تلبية الحاجيات الأساسية لسكانها في العديد من المجالات الحيوية.

كما أننا نسجل أن هذه المبادرة تحتاج إلى تفعيل مبدأ الحكامة من حيث تدقيق الحسابات والافتتاح الموضوعي والتتبع والتقييم الميداني للمشاريع المبرجة أو المقترحة من طرف اللجان المحلية والإقليمية ونوعية ونجاعة المشاريع المنجزة والجهات والفئات المستهدفة.

والملاحظ أن هناك العديد من الوكالات والصناديق والآليات والمؤسسات المتدخلة في مجال تدبير الشأن الاجتماعي، لكن هذا التعدد هو بمثابة عرقلة حقيقية أمام بلوغ التنمية الاجتماعية المنشودة. ففي الوقت الذي تبلغ فيه المخصصات المالية الملايير من الدراهم، نجد أن بلدنا يحتل المرتبة 130 في إطار مؤشرات التنمية البشرية، مما يبين أن هناك خلافا في المساطر والحكامة.

لذلك، يقترح الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية إنشاء قطب اجتماعي أحادي للحد من تعدد المتدخلين للاستثمار الأمثل لتدبير الشأن الاجتماعي ومأسسته وإقرار الحكامة المنتجة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما فيما يتعلق بالأراضي السلالية التي لازالت تتعرض للتراخي والنهب والنزاعات، فإن عملية التصفية القانونية لهذا الرصيد العقاري الهام لازال يميزها البطء، مما يحتم البحث عن كل الطرق الموضوعية والإيجابية لتعبئتها لفائدة ذوي الحقوق في إطار مقاربة شمولية تفتح على الاستثمار الخاص، وتساهم في التنمية القروية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، فإننا نسجل غياب إستراتيجية حقيقية فعالية لتنمية المناطق الجبلية والمناطق المعزولة والمهمشة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتخفيف منها عبر تحقيق إقلاع تموي وفق مقاربة شمولية، تعتمد على توحيد البرامج القطاعية ودعم الجماعات الترابية من الحصاص الإيجابية للضرائب على الشركات والدخل والقيمة المضافة، وتوزيعها وفق الحاجيات وذلك بغية الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة ومحاربة الفقر والربط بالشبكة الكهربائية والولوج إلى الماء الصالح للشرب وفك العزلة بإنجاز الطرق القروية لكونها لازالت ضعيفة وبعيدة كل البعد عن المعدلات الوطنية التي وردت في مشروع هذا القانون المالي.

المختلفة والموازنة لتمكين المواطنين من الخدمات الرفيعة لهذا المشروع الملكي العظيم. كما نتمن خطوات الحكومة لإصلاح قطاع استغلال المقالع والمأذونيات من خلال نشر لوائح المستفيدين، إذ نقترح إبداء إجراءات عملية يلمس المواطن من خلالها نتائج إيجابية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص التنمية القروية، فإن الجهود تبدو جلية من خلال رفع الحكومة من الإمكانيات المالية لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من 1 مليار درهم إلى 1,5 مليار درهم برسم سنة 2013، إلا أننا نلاحظ نشأت الجهود بين عدد من المتدخلين، ونلاحظ أن 16 صندوق تتدخل في هذا المجال بغلاف مالي يقدر بـ 25 مليار درهم. كما نود أن نبه الحكومة إلى ضرورة إحداث جهاز واحد يوطر مختلف العمليات بطريقة تستجيب لمتطلبات المرحلة.

ومن جهة أخرى، نسجل بحسرة كبيرة تزايداً في عدد حوادث السير بشكل يبعث على الأسى والقلق، لذا نطالب الحكومة بأن تتحمل مسؤوليتها باتخاذ إجراءات وتدابير ناجعة للحد من هذا النزيف.

السيد الرئيس،

إن السكن اللائق حق من حقوق الإنسان، كرسه الدستور، وبالتالي فإن الأمر يستوجب على السياسات العمومية المعتمدة في مجال السكني والتعمير وسياسة المدينة أن تأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار. وفي هذا النطاق، نلاحظ أن السياسة السكنية في بلادنا رغم الجهود لم ترق بعد إلى مستوى التطلعات. واعتباراً للتجارب السالفة، ندعو الحكومة إلى التفكير الجاد في إيجاد آليات تضمن وتضبط توجيه وتسويق المنتج السكني الاجتماعي والسكن الموجه للطبقة المتوسطة.

السيد الرئيس،

إن السكن الاجتماعي لم يستجيب لكافة الشرائح، وخصوصاً الفئات الهشة وذات الدخل المحدود، كما أن ظاهرتي البناء العشوائي وانتشار دور الصفيح لازالتا أهم ما يقلق الجميع، لغياب الانسجام والتنسيق بين مختلف المصالح الحكومية العديدة المتدخلة في التعمير والتأخر في إخراج مدونة للتعمير صالحة لبلادنا.

أما بخصوص المباني الآيلة للسقوط، فعلى الدولة أن تتدخل وبشكل مستعجل لوضع حد للحوادث المؤلمة التي نسجلها مراراً في مختلف المدن، خصوصاً المدن القديمة منها (فاس، مكناس، الدار البيضاء) سواء تعلق الأمر بإخراج قوانين أو توفير وسائل مادية وتقنية.

السيد الرئيس،

أما السكن بالعالم القروي، فإن الجمع، حكومة وسلطات محلية ومنتخبين وساكنته، يعلمون أنه أحد أهم عوامل الاستقرار بالبادية، وأن توفير التطبيب والتعليم والخدمات الأخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوفير عدد محدود من الوحدات السكنية بمراكز الجماعات القروية، لصالح المعلمين

المستشارين من الوثائق اللازمة لتعميق الدراسة والنقاش لمختلف جوانب القانون المالي لسنة 2013، كما لا يسعني أيضاً إلا أن أثن التوجهات الإستراتيجية للوزارة والتي تهدف إلى تعزيز وتدعيم الحكامة ومواصلة الإصلاح الضريبي وتحسين تمويل الاقتصاد الوطني بالرغم من الظرفية الاقتصادية الدولية الصعبة.

السيد الرئيس،

إننا نسجل تأخر الحكومة في الشروع الفعلي في إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي نعتبره مدخلا ضرورياً وأساسياً لتعزيز الشفافية ورفع من مردودية وفعالية النفقات العمومية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، تفعيلاً للمبدأ الدستوري، وكذلك لتحسين وتحديث آليات المراقبة البرلمانية، كما لا تفوتنا الفرصة ونحن نتحدث عن الإصلاح للتأكيد على رغبتنا الجارحة في تعزيز دور المفتشية العامة للمالية ومتابعة وتفعيل تقاريرها.

السيد الرئيس،

إن تنمية موارد الدولة أصبح حتمياً وضرورياً، لا محيد عنه، وهو ما لن يتأتى في نظرنا إلا عبر مجموعة من الإجراءات والتدابير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، توسيع الوعاء الضريبي من خلال التضريب التدريجي للقطاع غير المنظم وغير المهيكل تحقيقاً للعدالة الجبائية، وإصلاح فعلي لمنظومة الضرائب، وهنا لا بد من التنويه بفكرة تنظيم المناظرة الوطنية للإصلاح الجبائي التي لاشك ستساهم في إصلاح فعلي وشامل لنظامنا الضريبي، يراعي الإشكاليات والإكراهات، كما نقترح تمكين المصالح الضريبية من العدد الكافي من الأطر والكفاءات، إذ نعتبر أن كل توظيف من هذا النوع هو في نهاية المطاف استثمار من أجل الزيادة في التحصيل الضريبي.

أما بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، فعلى ما يبدو أن آلية المصاحبة والمراقبة أصبحت تشكل ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لاسيما أن الإشكال سوف يطرح مجدداً في أفق نهاية السنة الحالية نظراً للاحتياجات المحدودة التي رصدت في هذا النطاق، ونعتقد أن الأمر يتطلب نقاشاً جاداً وعميقاً قصد إرساء قواعد ومناهج كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لهذه المعضلة.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع التجهيز والنقل، فإننا نعتبره قطاعاً محورياً وإستراتيجياً، إذ يمثل عصب الحياة داخل النشاط الاقتصادي الوطني، وأهم رافد اقتصادي وخدمي في المغرب، إذ يرجع له الفضل في جعل بلادنا ورشاً كبيراً، ظل مفتوحاً، حقق مكاسب هائلة على مستوى تطوير البنيات التحتية، من موانئ، ونذكر منها الميناء المهيكل "طنجة ميد" الذي يعتبر رافعة اقتصادية هائلة، ومن مطارات وطرق سيارة وسريعة وقروية، وبذكر الطرق القروية لا بد أن ننقل إلى بناء نوع جديد من الطرق بالبادية ذو جودة أكبر وعمر أطول.

وفيما يخص شبكات السكك الحديدية، نتمن انطلاق أشغال مشروع (T.G.V) الذي لا بد أن نضمن له النجاح، وذلك برفع مستوى التجهيزات

وإننا، في فريق التحالف الاشتراكي، تلقينا بإيجاب ارتفاع ميزانية وزارة السكنى والتعمير برسم سنة 2013 بحوالي 21,8 في المائة مقارنة مع السنة الحالية، وذلك من أجل مواكبة المشاريع والبرامج الجديدة التي تعتمدهم الوزارة إطلاعها أو مواصلة إنجازها خلال السنة المقبلة. ومع ذلك، نؤكد على أن الرفع من الميزانية بما ينسجم مع الرهانات والتحديات الجديدة، أمر ضروري ويحتاج مستقبلا إلى جهد مادي وتنظيمي مضاعف.

إن إدراج سياسة المدينة ضمن اختصاص وزارة السكنى والتعمير يطرح تحديا كبيرا على الوزارة، التي هي مطالبة ببلورة مقاربة شمولية تهدف إلى تعزيز أدوار المدن باعتبارها مراكز أساسية لإنتاج الثروة وتحقيق النمو وضمان نمو منسجم ومتوازن لهذه الفضاءات. ولابد أن تتركز هذه المقاربة على مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور مع كافة الفقاء المؤسساتيين والهيئات المنتخبة والمهنية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني.

إن المفهوم الجديد لسياسة المدينة يقتضي استبدال وضع تسيطر عليه العشوائية والارتجال وضعف التنسيق بين مختلف المتدخلين بوضع جديد يضع الإنسان في قلب مخططات تنمية المدن والقرى التي تتوخى خلق مجالات مدمجة لمختلف فئات المجتمع في فضاءات متناعمة ومتناسقة.

إن الحاجة اليوم ملحة إلى تعاقد اجتماعي حقيقي من أجل سياسة جديدة للسكن، وهو اقتراح يرمي إلى تشجيع الأحزاب السياسية على تبني التزامات واضحة ومضبوطة ومرقمة حول إشكالية السكن. ويعتمد هذا التعاقد الاجتماعي على أربعة محاور أساسية، تتمثل في:

- إنجاز برامج طموحة للسكن الاجتماعي؛
  - تنظيم وضبط الأسعار عن طريق محاربة المضاربات العقارية والحد منها؛
  - حماية الفئات الأكثر هشاشة؛
  - تنمية المدن المستدامة والمتضامنة.
- إن الإلحاح على الجانب الاجتماعي أكد، وخير دليل على ذلك حدة ردود الأفعال التي تصاحب كل جهد لمحاصرة ظاهرة البناء العشوائي. لذا، لابد من إخراج إطار قانوني للتدخل، إضافة إلى توفير تمويل كافي للإصلاح.

السيد الرئيس،

إن محاربة السكن غير اللائق تقتضي، من جهة، معالجة ما هو موجود، ومن جهة أخرى، تخصيص رصيد عقاري كافي وعرض سكني ملائم لمواجهة ظاهرة الهجرة نحو المدن.

وموازاة مع الجهد المبذول لمحاربة ظاهرة البناء العشوائي، خاصة في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى، يجب اعتماد الحزم والإرادة السياسية المطلوبة لفرض هبة الدولة واحترام القانون.

لابد للوزارة من تنسيق جهودها مع باقي المتدخلين في قطاع السكن لمحاربة السكن العشوائي والقيام بعملية استباقية ضد عودة استيطان مدن

والمرضى والأطباء والصيدلة وموظفي الجماعات القروية... إلخ. كما نرى أن نوع السكن الذي جاءت به الحكومة السالفة وحافظت عليه الحكومة الحالية (140000 درهم) غير صالح ولم ينظر فيه أحد.

وإيماننا من الفريق الحركي بأهمية توفير وحدات سكنية بالبادية، فإننا مضطرين لوضع مقترح قانون لدى البرلمان بعد ما رفضت الحكومة تعديلا لنا يقضي بتوفير السكن المذكور بشروط هي نفسها تلك التي يعمل بها في السكن الاجتماعي، وندعو الحكومة للتفكير فيه منذ الآن، أما بخصوص استقرار الأثمان فإننا ندعو إلى تكثيف المراقبة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي الأخير، نتمنى للحكومة، ونحن جزء منها، كامل التوفيق والنجاح في مهامها، لأن نجاحها هو في نهاية المطاف نجاح لوطن. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

### الملحق VIII: مداولة فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية للجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2013 لعرض وجهة نظرنا في سياسة هذه القطاعات الحكومية الهامة، متوخين التقييم السليم لعملها والمساهمة في تطوير أدائها.

وسأركز في مساهماتي على بعض القطاعات، حسب ما يسمح به الحيز الزمني المخصص لهذه المناقشة.

ولابد في البداية من التأكيد أن الجهودات التي تقوم بها الحكومة قائمة ولا يمكن إلغاؤها بمجرد توجيه ملاحظات، ونحبي الحكومة على مواصلة العمل في العديد من الأوراش المفتوحة بمنطق الاستمرارية لمواجهة مشاكل البنيات التحتية ومختلف التجهيزات.

السيد الرئيس،

إننا نتمنى الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2013 في مجال السكن، حيث حددت الحكومة أهدافا خلال ميزانية سنة 2013، تتمثل بالخصوص في تخفيض العجز السكني وإنعاش السكن بالعالم القروي وتنوع العرض، عبر خلق منتج جديد خاص بقطاع السكن المعد للكراء، وخلق منتج جديد خاص بالطبقة المتوسطة وآخر خاص بالشباب والأسر حديثة التكوين، ومواصلة محاربة السكن غير اللائق ووضع منظومة المراقبة ومدونة التعمير ووضع إستراتيجية وطنية لسياسة المدينة وتفعيلها عبر برامج مندمجة.

يقودها جلالة الملك والحكومة، خاصة وزارة السكنى، وينخرط فيها كل الفاعلين في الميدان، وتعتمد مقاربة شمولية سواء على مستوى وسائل التدخل أو على مستوى توفير الوسائل المؤسساتية والتشريعية والمالية. فلا بد من توجيه السياسات المتعلقة بتحسين ظروف عيش سكان دور الصفيح إضافة إلى إيجاد بدائل سكنية مناسبة للحيلولة دون نشوء أحياء صفيح جديدة. ولا بد كذلك من الإسراع في المصادقة على تصاميم التهيئة وإخراج قانون لجزر المخلفات في ميدان التعمير.

وفي الأخير، تؤكد على ضرورة صياغة سياسات وتشريعات حضرية شاملة واستراتيجية وطنية للسكن قائمة على مؤسسات فعالة واعتماد اللامركزية وتقوية الجماعات الترابية وتقوية التنمية المحلية واستئصال الوفاية من مدن الصفيح، وتقوية الشراكة مع جميع الفاعلين من سلطات محلية وفاعلين آخرين.

- مؤسسة العمران:

إن غرضنا من طرح مسألة العمران للمناقشة ليس من أجل انتقاد أداؤها أو محاسبتها بشكل مجرد، بل الغاية هو دعمها، حيث تكون قادرة على لعب دورها الرئيسي في تفعيل سياسة المدينة ككلية من آليات التدخل لتفعيل برامج الحكومة.

فقد كاد الجميع أن يتفق بأن أداء العمران لا يختلف عن أداء الخواص في مجال التعمير بنفس العقلية والأهداف والتدبير، فهي مؤسسة يطفى على نشاطها الطابع التجاري، مؤسسة تنافس القطاع الخاص في كل مجال التعمير، مؤسسة في حاجة إلى تقوية الحكامة الرشيدة في مختلف دواليب نشاطها، مؤسسة لا تتوفر على منهج تواصل شمولي.

إن هذه المؤاخذات ليس بقصد الإساءة أو التنقيص من قيمة المؤسسة، بل الغرض هو طرحها للخروج بحلول ناجعة في ظل إعداد ميثاق وطني للمدينة، وهو ما يتطلب تحديد موقع ووظائف ومهام مؤسس العمران. لذا، فإنه من الملائم:

- إعادة النظر في النظام الأساسي للمؤسسة، ليس في الشكل ولكن في نظام الأداء، كخلق أجهزة داخلية للمراقبة والمحاسبة وخلق أجهزة للتفاوض والحوار مع المؤسسات التي تتدخل في عملية البناء والتعمير؛

- حصر مجال تدخلها في السكن الاجتماعي وصنف من السكن الاقتصادي؛

- فتح إمكانية التمويل والدعم لتنفيذ برامجها، إما بشكل مباشر من طرف الحكومة أو غير مباشر من مؤسسات الاقتراض الوطنية والدولية؛

- تمكين مؤسسة العمران من إطار للتشاور، مع إمكانية التعاقد مع المجتمع المدني حول مختلف المشاريع المرتبطة بالتنمية المستدامة، اجتماعية كانت أو سياحية أو تجارية.

السيد الرئيس،

صفيح جديدة في المدن، وتطبيق الزجر العقابي في حق المتلاعبين، فلا يعقل أن تصرف الدولة مبالغ هائلة لمحاربة دور الصفيح ويعاد وضع نفس المدن الصفيحية.

إنه وبجانب التأكيد على إجراءات الزجر والعقاب في حق المخالفين للقانون، فإن الوضع يقتضي اعتماد مقاربات تحفيزية وتشجيعية وإجراءات هيكلية لتيسير الولوج إلى السكن وتوسيع مجال الاستفادة من برامج السكن الاجتماعي وتعيين وثائق التعمير وتعميمها وتسهيل الولوج للملكية والبناء الذاتي، خاصة في الوسط القروي.

وفي هذا الخصوص، نحيي الوزارة على عزمها إطلاق البرامج الأولية الخاصة بالفئات المتوسطة السنة المقبلة وعزمها في أفق 2016 وضع برامج سكنية موجهة لفائدة الشباب والأسر حديثة التكوين.

إن أهم مظاهر الإخفاق والتعثر في قطاع السكنى والتعمير وسياسة المدينة أساسها ضعف الحكامة الرشيدة، وهو مشكل عرضي، لا يهم فقط قطاع السكنى بل كل الأطراف المتدخلة في صنع سياسة المدينة وتشكيل معالمها.

إننا نؤكد أن معالجة البناء العشوائي والدور الآيلة للسقوط لا يكون إلا بشراكة مع مختلف المتدخلين، من سلطات محلية ومجتمع مدني وتوفير عرض سكني خاص بالطبقة المتوسطة لتقليص العجز الحاصل في ميدان السكن، شريطة أن يكون البناء ملائماً ومحترماً لعدد من المعايير.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التحالف الاشتراكي نعبر عن ارتياحنا اتجاه المجهودات المبذولة من قبل الحكومة في مجال تأهيل الأنسجة العتيقة ومحاربة السكن العشوائي. ونؤكد أن المشكل ليس مشكل وزارة السكنى وحدها وإنما هو مشكل يعني الجميع ولا بد من الاجتهاد لتجاوزه، وهو ما يقتضي سن سياسة تشاركية ومندمجة مع الأطراف المعنية للقضاء على هاتين الظاهرتين الخطيرتين. لذا، نناشد الحكومة إلى الإسراع لإخراج القانون الخاص بالدور المهدة بالانهيار وإحداث آلية فعالة للتدخل والرفع من التمويل المخصص لذلك.

كما نتمن عاليا تصيم الحكومة العزم على مواصلة مشاريع القضاء على مدن الصفيح في أفق 2020، حيث تضمن برنامج الوزارة الإعلان عن 11 مدينة بدون صفيح، إضافة إلى ستة مدن التي سيتم الإعلان عنها في متم هذه السنة. وهي مجهودات مكنت المغرب من احتلال صدارة الدول على الصعيد العالمي في مجال القضاء على هذه الظاهرة، رغم أنه لا يتوفر على موارد طبيعية استثنائية، ورغم الإكراهات المعقدة التي تتصل أساسا بالتعاقد واحترام الالتزامات، بحيث يصعب ضبط تزايد الأسر القاطنة بالأحياء الصفيحية، إضافة إلى بعض الإشكاليات المرتبطة بتعميم مقاربة المواكبة الاجتماعية للأسر المعنية بالبرنامج.

إلا أن نجاح هذه البرامج يرجع أساسا إلى وجود إرادة سياسية حقيقية

طريق سياسات عمومية واضحة وتدابير وإجراءات مدققة يتم بلورتها بشكل تشاركي.

السيد الرئيس،

بخصوص مجال النقل الذي يعتبر مظهرا آخر من مظاهر الفساد والريع بحكم أن الرخص تمنح خارج قواعد الشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص، فهو في حاجة ملحة للعقنة وإلى إعادة التنظيم، فقد آن الأوان للانتقال من نظام الرخص إلى نظام شفاف وعادل وضمن لتكافؤ الفرص ويشجع الاستثمار في القطاع ويدعم المبادرة الحرة ويرسي الشفافية والمهنية والجودة ويسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويرفع من جودة الخدمات ويضمن السلامة المطلوبة ويأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة ويراعي خصوصيات ذوي الاحتياجات الخاصة.

نؤكد على ضرورة اعتماد قوانين للتصدي للريع والامتيازات وسن قواعد وإجراءات قانونية زجرية تحدث القطيعة مع هذا النظام وتشجع على قيم العمل وبذل الجهد عوض الاستفادة من الامتيازات دون مقابل.

ونحن ندعم التدابير التي اتخذتها الوزارة وتوجهها نحو إقرار دفاتر التحملات، وتخليص القطاع من نظام الرخص الذي لم يعد يلائم الواقع ولا يؤدي سوى إلى تقوية اقتصاد الريع.

السيد الرئيس،

بالرغم من دخول مدونة السير الجديدة حيز التنفيذ واعتماد الإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، إلا أننا نسجل في فريق التحالف الاشتراكي، وبكل أسف، الارتفاع المهول لحوادث السير وما يترتب عن ذلك من إقتال لكاهل ميزانية الدولة وارتفاع عدد القتلى، وهذا دليل على محدودية فعالية السياسة المتبعة في مجال السلامة الطرقية، مما يستدعي التفكير في اعتماد مقاربة جديدة لحل معضلة حوادث السير، تركز بالأساس على التأهيل والتأطير وتحسيس العنصر البشري دون أن ننسى ضرورة انكباب الوزارة على تحسين حالة الطرقات التي تساهم أيضا، وبشكل مباشر في هذه المعضلة.

إن الحديث عن حوادث السير يجرنا إلى الحديث عن حالة الطرق ببلادنا، ذلك أنه، وبالرغم من التقدم الحاصل في مجال الطرق، ما زالت البنى التحتية بالمغرب لم ترق إلى مستوى طموحات الشعب المغربي. فلا بد من صيانة جيدة للشبكة الطرقية الموجودة، عبر تثنية بعض الطرق وفك العزلة عن العالم القروي لاستيعاب الرواج الكبير الذي أصبحت تعرفه المدن، خاصة الكبرى منها.

أما بالنسبة للطرق للسيارة، فهناك مجهودات بذلت في هذا المجال، لكن يبقى الأمر محدودا مقارنة مع طموحات الشعب المغربي. كما أن ارتفاع وتيرة الرواج على الصعيد الوطني يستلزم طرق سيارة توازي السرعة والوتيرة التي يسير عليها الاقتصاد.

هذا، إضافة إلى المشاكل التي يطرحها الإصلاح المستمر والمتكرر لبعض

نذكر أن الحكومة جعلت من محاربة الريع والفساد، عموما، أهم الأهداف في برنامجها المصرح به. وفي هذا الإطار، فهي مطالبة باعتماد مخطط عمل أو إستراتيجية شاملة، كفيلا بالقضاء على مختلف مظاهر الفساد والريع، من خلال سن قوانين مانعة للريع، ومراجعة الرخص التي منحت خارج الضوابط والشروط القانونية للحد من الامتيازات والرخص الممنوحة، وعدم الاكتفاء بنشر لوائح المستفيدين من الريع، وذلك حتى يتم إرساء أسس اقتصاد عصري مبني على المنافسة الحرة والمتكافئة في إطار من الشفافية، ومن خلال ذلك يتعين تحديد الإجراءات المناسبة من أجل إلغاء مواطن الريع، التي تعتبر العائق الأساسي أمام التنمية الاقتصادية بالمغرب.

فالأولوية في إصلاح الاقتصاد الوطني يجب أن تنتجه إلى الحد من الاحتكارات، بضمان الشفافية والنزاهة والمنافسة المشروعة في سوق الصفقات العمومية، من خلال وضع آليات وقواعد لتقنين المنافسة، وتمتع مجلس المنافسة باختصاصات حقيقية باعتباره مؤسسة دستورية نص عليها الدستور الجديد ومنتعها باستقلالية تامة بمقتضى الفصل 166 من أجل الاضطلاع بدوره ومنحه سلطات واسعة لردع كل أشكال الريع ووضعيات الاحتكار والممارسات الخلة بقواعد المنافسة الحرة والنزاهة والمشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة الإسراع بإخراج القانون الأساسي لمجلس المنافسة الذي سيخوله سلطات تقريرية ويجعله آلية لمحاربة شتى مظاهر الريع.

إن ظاهرة التهريب التي تعرفها المقالع المغربية تكلف الدولة خسارة تعد بملايير الدراهم سنويا، كما أن أنشطة الريع تُضيع على الدولة ما بين نقطة ونقطة ونصف من معدل النمو، ناهيك عن الانعكاسات السلبية التي تتمثل في ضياع مناصب الشغل وفرص الاستثمار. فلا بد من استغلال مُعقلن للمقالع بمختلف أنواعها وإحداث آليات المراقبة ومتابعة نشاط مستغلي هذه المقالع.

من المؤكد أن هذا الورش الإصلاحية ستعترضه مقاومات متعددة، بالنظر إلى قوة اللوبيات المستفيدة من هذا الوضع، كما أن هناك قطاعات تتطلب وقتا، في حين أن هناك بعض القطاعات لا تتطلب سوى الإرادة السياسية والحزم في معالجتها، خاصة تلك التي يُرر الريع فيها بدواع اجتماعية أو اقتصادية.

فالحكومة مطالبة بالتركيز، بالأولوية، على الأوراش الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي، بما يمكن من مجابهة تحديات الظرفية الاقتصادية والمالية الصعبة، وبما يسهم في إعطاء نفس جديد لدينامية التنمية وإنتاج الثروات وإحداث مناصب الشغل، والإنكباب على معالجة الأوضاع المعيشية الصعبة لفئات واسعة من جهاير شعبنا، خاصة منها الفئات الفقيرة والمهمشة عبر تمكينها من الولوج إلى خدمة عمومية جيدة والاستفادة من التجهيزات العمومية بكيفية عادلة، وإخراج مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات من أوضاع الهشاشة والفقر والتهميش وإدماجهم في المجتمع، عن

الأحكام القضائية ضد الإدارة عبر إقرار تدابير ملزمة وفعالة في هذا الإطار ظلت حبرا على ورق.

الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع الأمانة العامة للحكومة، فنسجل عدم إقدام الحكومة على وضع خطة استعجالية لتحسين النصوص التشريعية والتنظيمية لملاءمتها مع أحكام الدستور، التأخر في إصدار مجموعة من المراسيم التطبيقية وعن عدم إصدار النص التنظيمي المتعلق بتحديد القواعد الرامية إلى تنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها مع عدم تجسيد ما جاء في البرنامج الحكومي بخصوص تنمية قدرات الأطر الكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية بمختلف القطاعات الوزارية.

السيد الرئيس،

في إطار بناء أساس قوي لإدارة القرب والحكمة الجيدة، ندعو الحكومة إلى انتباه سياسة اللاتركيز بإحداث مندوبيات جمهورية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني لتسهيل مأمورية المجتمع المدني في التواصل مع الوزارة الوصية، مع تسجيل عدم احترام الآجال الدستورية القانونية للإجابة عن الأسئلة الكتابية من طرف الحكومة وتجاهلها بعض الأحيان تقديم أجوبة عنها مع ضعف ولوح السادة البرلمانين للمعلومات، وهو ما يفرض إعادة النظر في الهيكلة الحالية للوزارة لعدم مساهمة من حيث المرجعيات المنظمة للمتغيرات السياسية والدستورية التي عرفها المغرب وضعف المواكبة القانونية للعمل التشريعي مع تسجيل غياب قواعد تضمن الحضور في جلسات التصويت في البرلمان علاوة على ضعف الوسائل المادية والبشرية المؤهلة وغياب التحفيز المادي والمعنوي لأطر البرلمان في مادة اقتراح القوانين.

السيد الرئيس،

إن مشروع ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة أو بالأحرى مشروع القانون المالي لسنة 2013 بمجمله لم يراع البعد الاجتماعي لأنه لم يأت بإجراءات وتدابير من شأنها معالجة مشكل الأجور التي لم تعد تواكب الارتفاع الذي يعرفه مستوى المعيشة وتكليفها المتزايدة وتزايد وتيرة الأسعار، وأكثر من ذلك فإن الحكومة لم تستطع الإتيان بتدابير من شأنها معالجة المشكل الخطير المتمثل في اتساع الفوارق بين الحد الأدنى للأجور والحدود القصوى التي لا نهاية لتصاعدها ومكافآت وعطاءات غير دستورية وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتما إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة.

السيد الرئيس،

مع كامل الأسف، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فإن واقع المؤسسات السجنية لا يمكن أن يوصف إلا بالكارثي ولا زال يعج بانتهاكات جسمة لحقوق الإنسان

المقاطع الطرقية بالطرق السيارة مما يؤثر على السير العادي للمواطنين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إننا في فريق التحالف الاشتراكي نؤكد مرة أخرى أن تحقيق الأهداف الطموحة التي جاء بها البرنامج الحكومي، لا يمكن أن يتأتى إلا بإعمال الشفافية والحكمة الجيدة والتخليق والتصدي الحازم للفساد والرشوة والريع في إطار خطة عمل واضحة وإجراءات ملموسة ومدققة، في احترام لضوابط دولة الحق والقانون والمؤسسات.

وشكرا على انتباهكم.

### الملحق IX: مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2013

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وفقا لمقتضيات المادة 48 من النظام الداخلي للمجلس برسم السنة المالية 2013. وهي مناسبة لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذه الاقطاعات وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للنهوض بهاته القطاعات لضمان الحقوق والحريات في إطار المواطنة المسؤولة والملتزمة.

ويتعلق الأمر على التوالي بالميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل والحريات (أولا)، الأمانة العامة للحكومة (ثانيا)، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (ثالثا)، الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري (رابعا)، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (خامسا) والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (سادسا).

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع وزارة العدل والحريات، تجدر الإشارة إلى الورش الكبير المفتوح حول إصلاح منظومة العدالة في إطار استكمال الصرح المؤسساتي والدستوري الذي تحدث لأول مرة عن القضاء كسلطة مستقلة، وهو ما يتطلب الإرادة السياسية وبرمجة الميزانية اللازمة لإنجاح هذا الورش الذي يحظى بتوافق وطني، إلا أن الحكومة افتقدت وتفقدت الجرأة والشجاعة لتتخلى المقتضيات الدستورية ذات الصلة بورش إصلاح منظومة العدالة وغياب مخططات إستراتيجية لتجاوز معوقات المنظومة القضائية وتكريس مظاهر المساس باستقلالية القضاء، سواء تعلق الأمر بالتحكم في الحياة المهنية للقضاة أو بالنسبة للتضييق على حق القضاة في التنظيم والتعبير، علاوة على عدم تمكن الحكومة من مواجهة الوضع المتردي للإدارة القضائية، والذي يزداد سوءا واحتقاننا وانعدام العدالة على مستوى التوزيع الجغرافي، أضف إلى ذلك أن التزامات الحكومة بخصوص تسريع وتيرة تنفيذ

الإنسان، قصد إبداء وجهة نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية خلال ميزانياتها الفرعية برسم السنة المالية 2013.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر إصلاح منظومة العدالة من أهم الإصلاحات الكبرى التي باشرتها بلادنا، والتي نوليها عناية بالغة، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية والجوهرية لبناء دولة الحق والقانون، وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحدائي، ودعامة أساسية لإقرار العدل والإنصاف، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أولى جلالة الملك نصره الله عناية خاصة للقضاء وإصلاحه وتحديث آلياته، حيث دعا جلالاته في عدة خطابات إلى العمل على اتخاذ إصلاحات عميقة وشاملة، يتوخى من خلالها تأكيد سلطة القانون واستقلالته وسيادته والرفع من فعالية ومصداقية الجهاز القضائي، وتحسين نجاعته ومردوديته. وإذ نستحضر هنا خطاب جلالاته بمناسبة ذكرى 20 غشت 2009، حيث حدد المحاور الأساسية لإصلاح منظومة العدالة، وكذا خطاب جلالاته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2012-2013، والذي تضمن إشارة قوية إلى دور المؤسسة البرلمانية في هذا الإصلاح، من خلال اعتماد القوانين التنظيمية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة.

وهكذا، وطبقا للتوجيهات السامية، وبالنظر للمكانة التي أصبح يحتلها القضاء بمقتضى الدستور الجديد، الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر مما مضى لتعبئة جهود جميع الفعاليات المعنية بالعدالة لإرساء معالم الإصلاح الشامل للقضاء ببلادنا، وتوفير ظروف إنجاح هذا الورش الكبير وتقريب القضاء من المتقاضين وتبسيط المساطر القضائية وضمان شروط المحاكمة العادلة، مما سيساهم في تعزيز الاستقرار والأمان وتدعيم الثقة لدى المواطنين في الجهاز القضائي بكل مكوناته والرفع من مصداقيته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الفريق الحركي نثمن المجهودات التي تبذلها وزارة العدل والحريات للارتقاء بالعمل القضائي، ونتمنى أن يحقق الحوار الوطني لإصلاح العدالة أهدافه المرسومة، حيث سيمكن دون شك من رسم خريطة طريق للمرحلة المقبلة، تمكن من تحديث منظومة العدالة، والرفع من نجاعتها وفعاليتها، وجعلها في خدمة المواطن وتقريبها منه.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2013 على تحقيق طموحات هذه الوزارة، في بلورة التوجهات المستقبلية، وتزليل مقتضيات الدستور الجديد بشأن السلطة القضائية، من خلال دعم قدراتها، خاصة فيما يخص الموارد

كما رصد ذلك التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولجعل المؤسسة السجنية قادرة على إدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل يتعين على صانعي القرار السياسي والتشريعي سن برامج إدماج حقيقية وتوفير ميزانية كافية تغطي كلفة إصلاح المنظومة السجنية ببلادنا، الأمر الذي لم تتم ترجمته في مشروع القانون المالي لسنة 2013 بالنسبة للميزانية المتعلقة بالمدوية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وأن عدم الشروع في الإصلاح الشمولي للمؤسسات السجنية سيكون ذا كلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة ستؤثر سلبا على تطور البلاد.

السيد الرئيس،

وفما يتعلق بالميزانية الفرعية للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الصادرة عنها والتفاعل الإيجابي لعاهل البلاد معها من خلال العمل على دستورها بمناسبة الخطاب التاريخي لـ 9 مارس 2011، سنطلق في مناقشتنا لمشروع ميزانية المندوبية نعلن عن تشبث فريق الأصالة والمعاصرة باستلهام توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها مداخل للتأهيل وإعادة الإدماج، لتمكين المجتمع على الصعيدين المحلي والوطني من الانخراط الإيجابي في عملية البناء الديمقراطي الجارية استرجاعا للثقة في دولة المؤسسات وحكم القانون وتأمين مساهمته الفعالة من خلال مواطنة ضامنة لترسيخ العدالة الاجتماعية ونجاح مشروع المجتمع الديمقراطي الحدائي في إطار ميثاق مغربي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

وفي الأخير، فإن إثارنا لهاته الملاحظات لم يكن الهدف منها زرع اليأس أو التقليل من أهمية ما تقوم به الحكومة في هاته القطاعات، لكن من موقعنا كمعارضة بناءة ومسؤولة، فإننا ننبه إلى أن وتيرة تنفيذ الحكومة لبرنامجها تبقى وتيرة بطيئة، لا ترقى إلى مستوى انتظارات المواطنين والمواطنات وطموحاتهم.

**الملحق X: مداخلة الفريق الحركي بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2013**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق

تصطدم بضعف الإمكانيات المالية والبشرية، وغياب التنسيق مع الوزارات المعنية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تعتبر الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من أهم القطاعات الحكومية التي يجب أن تحظى باهتمام خاص، بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به، والذي يمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالإضافة إلى تنسيق عمل الحكومة ومكونات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الشأن العام. وبالمناسبة، فإننا نشيد بالدينامية الجديدة التي عرفها القطاع، والتي ترجمتها على أرض الواقع عدة مبادرات، نخص منها بالذكر جلسات تقييم السياسات العمومية، وإطلاق الحوار الوطني حول المجتمع المدني.

إننا، في الفريق الحركي، نحى البرنامج الطموح الذي أعدته الوزارة، والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، في أفق تفعيل المخطط التشريعي، آمليين أن يتم تنزيله برؤية تشاركية وتفاعلية والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية. كما نتمنى برنامج الوزارة فيما يخص العلاقات مع المجتمع المدني، والرامي إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حكامه المجتمع المدني وتتمين عمله وتعزيز دوره في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

هذا، وفي هذا الإطار، فإننا نرى بأن الضرورة ملحة للانكباب على معالجة بعض الاختلالات التي تعيق أداء البرلمان، والتي تتعلق بالأساس بضعف التنسيق والتواصل بين الحكومة والبرلمان. كما ندعو إلى العمل لتقوية ودعم الدبلوماسية البرلمانية، والإعلام البرلماني، وتفعيل القناة البرلمانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان وتوسيع الحريات، حيث تعززت المكتسبات في هذا المجال بالعديد من المنجزات والإصلاحات، حظيت بارتياح واعتزاز مجتمعنا وبتقدير دولي واسع، نخص منها بالذكر المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية منها، الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، بالإضافة إلى ملاءمة التشريع الوطني مع العديد من المقتضيات الدولية.

ولقد شكل إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي انضمت إلى عدد من مؤسسات حقوق الإنسان، محطة اعتزاز ومكتسبا هاما يؤكد عزم بلادنا على مواصلة إنجاز ورش بناء دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية، ويعكس حرص الحكومة على تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

البشرية والبنيات التحتية وتحديث أساليب ونمط عملها، وذلك من أجل تفعيل مخطط التحديث والعصرنة الكفيل بجعل العدالة قادرة على رفع التحديات وتعزيز الديمقراطية وروح المسؤولية وسيادة القانون وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن إنجاح مسلسل إصلاح القضاء وجعله في خدمة المواطنين، يتطلب منا، أغلبية ومعارضة، بذل المزيد من الجهود والتحلي بقدر عال من المسؤولية والتعبئة الشاملة وانكار الذات، كما يستوجب على الحكومة توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والظروف الكفيلة لإنجاح هذا الورش الكبير، وخاصة النهوض بأوضاع مهنيي العدالة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن إصلاح الإدارة العمومية وتحديثها يعتبر من أهم الإصلاحات التي نراهن عليها من أجل رفع التحديات التي تملها التحولات الاقتصادية والانتظارات الملحة للمواطنين والمستثمرين. لذا، فإننا اليوم مطالبون أكثر من أي وقت مضى، حكومة وبرلمانا ومجتمعنا مدنيا، بالعمل سويا من أجل الارتقاء بمستوى أداء الإدارة العمومية ومحاربة كل الممارسات التي من شأنها أن تسيء إلى صورة الإدارة والموظف لدى المواطنين.

هكذا، فإننا نسجل بارتياح الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل تحديث الإدارة وعصرنتها وجعل المرفق العمومي في خدمة المواطنين وتخليق الحياة العامة وإرساء دعائم الشفافية ومحاربة الرشوة والمحسوبية والزبونية، ونذكر منها اعتماد مبدأ المباراة لولوج مناصب الوظيفة العمومية، وإطلاق بوابة إلكترونية خاص بالإعلان عن المباريات الخاصة بالوظيفة العمومية بصفة إجبارية، وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى بداية تطبيق القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

وبالمناسبة، فإننا نشيد بالإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها لإصلاح هذا القطاع، والتي ستشمل تعزيز اللاتركيز الإداري وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتنمية الإدارة الإلكترونية وتتمين الثروة البشرية.

وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح المرفق العام وتحديثه، فإننا نلاحظ بأن الإدارة لا تزال تعاني من عدة اختلالات، تستوجب بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي تضافر الجهود والتنسيق مع جميع القطاعات العمومية، عبر بلورة مشاريع وبرامج جديدة تهدف إلى تبسيط التواصل وتحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتسهيل علاقة الإدارة بالمواطنين والمستثمرين والمقاولات.

كما نلاحظ أن الميزانية المرصودة لهذه الوزارة برسم سنة 2013 تبقى غير كافية، بالنظر إلى طموحاتها وما تعزم القيام به من برامج، والتي تهدف إلى تطبيق إصلاحات عميقة، من قبل محاربة الرشوة والمحسوبية، والتي

الحياة العامة بعد الإفراج. كما ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين ظروف إيواء السجناء ومحاربة انتشار المخدرات داخل السجون ومعالجة ظاهرة الاكتظاظ التي ما تزال تعرفها السجون، وذلك من خلال التخفيف من الاعتقال الاحتياطي، بالإضافة إلى تعزيز الدور التربوي والتأهيلي للمؤسسات السجنية.

كانت تلكم أهم الملاحظات التي ارتأينا، في فريقنا، إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

ونعلن تصويتنا عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### الملاحق XI: تمة مداخلة فريق التحالف الاشتراكي بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2013

إن واجب الحكومة يقتضي الإعلان عن سياستها الواضحة في إصلاح القضاء وجعله مرفقا عموميا سهل الولوج وضامنا للحقوق والحريات واطار شريف للخصومة والشفافية والاعتزاز بالمواطنة من قبيل:

- إصلاح الخريطة القضائية المبعثرة؛

- إشكالية الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة والضامنة لتفعيل حكمة قضائية ممتازة؛

- النجاعة القضائية من خلال تفعيل كل المؤسسات المسطرية والمؤسساتية المحيطة بالقضاء والمتعاونة معه؛

- التخليق وتفعيل آليات محاصرة الفساد وضمان حقوق ضحاياه من المتقاضين؛

- ملاءمة القوانين لواقع المجتمع المغربي وعلى قاعدة الاتفاقيات الدولية والمواثيق والقوانين التي التزم بها المغرب؛

- إصلاح نظام الحريات بالإعلان عن نظام صريح وواضح للحريات، والذي بموجبه أسندت هاته المهمة لوزارة العدل، والتي أصبحت تحمل حقبة الحريات بجانب العدل، والكف عن الحديث عن الحريات من منظور تأويلي في غياب إطار مؤسسي واضح يوافق الدستور؛

- إشكالية السجون والاعتقال الاحتياطي وتفشي ظاهرة العود. باعتبار أن هذه الأوراش لا تستحمل الانتظار ولا حتى معرفة ما ستسفر عنه المناظرة الوطنية والميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدل المنتظر. لقد مرت سنة على تنصيب الحكومة وكان الجميع ينتظر المبادرات الواضحة والجرئة في مجال إصلاح العدل باعتباره المقياس الجوهري والمؤشر الحقيقي حول وجود إرادة سياسية وقدرة على تفعيل الخطابات الملكية. ومع

وفي هذا الإطار، ندعو جميع المتدخلين في المجال الحقوقي للتنسيق فيما بينها، وتوحيد المواقف والآراء لتفادي كل ما من شأنه أن يوتر على سمعة بلدنا، سواء في الداخل أو الخارج، وبذل المزيد من الجهود للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ورصد وتنبع ومعالجة كل التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد منا الدور الاستراتيجي والهام الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، لمواكبة الأوراش الكبرى التي عرفتها بلادنا والسياسات العمومية التي تشرف الحكومة على إعدادها وتسهر على تنفيذها.

لذا، ونظرا لما يتطلبه مسلسل الإصلاحات التي باشرتها بلادنا، من إعداد مشاريع القوانين وتحسينها ومواكبتها للتطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ما يقتضيه تنزيل مقتضيات الدستور الجديد من نصوص قانونية، فإننا ندعو إلى العمل على توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لهذا القطاع، حتى يتمكن من تحسين وأداء المهام المنوط به، وخاصة تسريع وتيرة عرض النصوص التشريعية والتنظيمية على الحكومة ونشرها بعد المصادقة عليها.

هذا، وبقدر ما ننوه بالجهود التي تبذلها هذه المؤسسة، وخاصة في مجال تعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، عبر تكوين عدد من المستشارين القانونيين، وكذا فيما يخص الانفتاح والتفاعل مع مكونات المجتمع المدني من خلال وضع العديد من النصوص التشريعية رهن إشارة المواطنين عبر البوابة الالكترونية، بهدف تعميم المعلومة القانونية، فإننا نتطلع إلى تعزيز هذه الجهود من أجل تحقيق المزيد من التطور في الأداء وتحسين جودة العمل التشريعي وتسريع وتيرة تنزيل أحكام الدستور الجديد. كما نسجل بأن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى دون المستوى بالنظر إلى المهام المنوط بهذا القطاع وإلى الكم الهائل من مشاريع القوانين المبرجة لإحالتها على الأمانة العامة للحكومة، خاصة في ظل مقتضيات الدستورية الجديدة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

ارتباطا بوضعية السجون والسجناء، فإننا نسجل بارتياح ما تم تحقيقه في هذا المجال، من خلال النهوض والاعتناء بالمؤسسات السجنية وبمختلف جوانب حياة السجناء والاهتمام بحقوق السجناء وصيانة كرامتهم، بالرفع من مستوى خدمات التطبيب والنظافة والتغذية والحماية الأمنية للنزلاء والموظفين والتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ وتوفير الإمكانيات لإعادة إدماجهم في المجتمع. وبهذه المناسبة، فإننا ننوه بالجهود التي تبذلها مؤسسة محمد السادس لرعاية وإدماج السجناء والرامية إلى إعدادهم وإدماجهم في

يمكن أن نتحدث عن استقلال القضاء في ظل استمرار رئاسة وزير العدل للنيابة العامة، مما يفتح المجال أمام كل التأويلات حول التعليمات والتوجيهات التي يمكن أن تصدر من جهات معينة في بعض الملفات؟ هل يمكن للسيد الوزير أن يطمئن الرأي العام الوطني في هذا المجال؟

ما علاقة النيابة العامة بالضابطة القضائية من حيث تسريع البت في العديد من القضايا، إذا علمنا أن هذه الأخيرة هي التي تتحكم في مسار التحقيقات؟

ما هي سلطة وزارة العدل والحريات على إدارة السجون، خاصة بعد صدور تقرير من مؤسسة رسمية هي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون والسجناء؟

ما هي المعايير المعتمدة في مسطرة العفو، وإن كنا لا نشك في نزاهة ومصداقية القائمين على هذه اللجنة؟

ما علاقة الوزارة بالهيئات التمثيلية للقضاة خاصة بعد تأسيس نادي القضاة الذي عانى من التضيق على أنشطته؟

ما هي حدود سلطات المفتشية العامة ومدى تدخلها في شؤون القضاة قبل التحقق من السبب الذي أدى لذلك؟

ما هي الظروف التي يشغل فيها الجسم القضائي، إن على مستوى بنيات الاستقبال بمختلف المحاكم أو على مستوى النقص الحاصل في الموارد البشرية، علماً أن هناك أزيد من مليون قضية سنوياً، بيت فيها فقط 3300 قاض دون أن ننس استمرار غياب قضاء متخصص كالقضاء الاجتماعي، على غرار قضاء الأسرة، والمحاكم المالية؟

ما هي الأوضاع الاجتماعية لموظفي هذا القطاع بمختلف فئاتهم؟ ما مآل العديد من ملفات الفساد؟

فيما يخص الاقتطاع من أجور المضربين:

إن قرار وزير العدل والحريات الاقتطاع من أجور المضربين بقطاع العدل، مؤخرًا، أعتبره مسابح الإضراب المنصوص عليه دستورياً، في غياب القانون المنظم للحق في الإضراب، الذي سيحدد شروط وكيفية ممارسة هذا الحق. فبدل الاستجابة لمطالبهم المشروعة المتمثلة في ديمقراطية المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل نتجاً للوزير إلى الاقتطاع من أجور المضربين.

هذا القرار جاء ليزيد من حدة التوتر والاحتقان الذي يعرفه قطاع العدل والذي يعيش على وقع وقفات احتجاجية وإضرابات كان من الممكن تفاديها.

إن قرار الاقتطاع من أجور المضربين يستند إلى مجموعة من المراسيم والمناشير وقرارات القضاء الإداري التي تتحدث عن الغياب على العمل غير المبرر، في حين أن الأمر يتعلق، في قطاع العدل، بممارسة حق دستوري.

إن مطالب النقابة الديمقراطية للعدل هي مطالب مهنية وقانونية واجتماعية كان بالإمكان معالجتها عبر مفاوضات جديّة بدل اللجوء إلى تأزيم

مرور الزمن، بدأت بوادر خيبة الأمل تتسع في كل الأجزاء المحيطة والمراقبة، مما يقتضي من الحكومة أن ترفع اللبس وتتحلى بالجرأة والشجاعة لقول الحقيقة للمواطنين بدل التستر وراء انتظارات نتائج الحوار، الشيء الذي لن يشفع لها في مسؤوليتها ومحاسبتها.

فعدالتنا اليوم في حاجة إلى التخليق، وإلى تأهيل شامل يدمج مختلف المهن المرتبطة بالقضاء، كما أنها في حاجة إلى تقوية شروط الفاعلية المهنية. ونجاح ورش إصلاح منظومة العدالة سيكون نجاحاً لكل المغاربة، وقد يساعد على تذويب جليد الثقة المتآكلة بين المواطنين وعدالتهم.

### الملحق XII: مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع. واسمحوا لي في هذه العجالة أن نبسط أمامكم من جديد ما عبرنا عنه في مختلف نقاشاتنا داخل اللجنة من ملاحظات وتساؤلات بالنسبة لكل قطاع على حدة:

- وزارة العدل والحريات:

يعتبر ورش إصلاح القضاء من بين أهم الأوراش التي حددها جلالته الملك في خطابه ليوم 20 غشت 2009، كما جاءت في ديباجة الدستور الجديد. وباعتبار الحق القانوني والقضائي ركائز أساسية لترسيخ الثقة التي تحظى بها بلادنا لدى المستثمرين الأجانب والمغاربة على حد سواء. لذلك، ومن خلال تتبعنا للشأن القضائي نلاحظ بعض التراجع على المكتسبات التي حققها الشعب المغربي على مدى سنوات عديدة، ومن تجلياته، على سبيل الذكر لا للحصر، المحاكمات الاستثنائية، التراجع على الحريات، الاستعمال المفرط للقوات العمومية في فض المظاهرات السلمية، التضيق على الحريات النقابية، ومعاناة المتقاضين داخل المحاكم، وغيرها من المشاكل التي لا حصر لها.

لقد جاء الدستور الجديد بتحديد للسلطة القضائية، وقرر جلالته الملك إحداث اللجنة الملكية لإصلاح القضاء، غير أنكم أقصيتهم أهم مكون من مكونات منظومة العدالة وهي هيئة كتابة الضبط، وممثلها النقابة الديمقراطية للشغل، النقابة الأكثر تمثيلية. فما هي الخلفية التي تحكمت في قراركم بإقصاء هذه الفئة من الحوار الوطني حول العدالة؟

أمام الإجماع على ضرورة استقلال القضاء وجعل العدالة قادرة على رفع التحديات وترسيخ الديمقراطية وروح المسؤولية وسيادة القانون، فهل

الميزانية الفرعية للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وهي مناسبة للحدوث عن تطورات وضعية حقوق الإنسان ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن الدستور المغربي في فصله 22 ينص صراحة على أنه: "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية.

ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون".

وإذا كان الدستور الجديد يعتبر دستوراً لحقوق الإنسان وميثاقاً لحقوق وواجبات المواطنة، وذلك من خلال دسترة كافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها، فإن واقع الحال وممارسة بعض الأجهزة الأمنية يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة ويحجج البعض إلى ممارسات الماضي الأليم.

وإننا إذ نسجل أهمية قرار الحكومة بالتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإننا نطالب بالإسراع بملاءمة القوانين المحلية معها واستكمال الإجراءات المسطرية الوطنية والدولية لتفعيل قرار التصديق.

كما نبه الحكومة إلى حجم التراجعات في الآونة الأخيرة، في مجال الحريات العامة في زمن وزارة تعنى بالعدل والحريات، وفي زمن مندوبية خاصة بالحقوق، وفي زمن مجلس وطني لحقوق الإنسان. وهي الهيئات المطالبة بالتحرك الفوري لحماية حقوق الإنسان طبقاً للمقتضيات الدستورية الضامن للحقوق والحريات.

إننا نبه الحكومة من الإفراط في نهج المقاربة الأمنية لتدبير التوترات الاجتماعية وقمع المعطلين والطلبة وكل المحتججين والمحتججين بشكل سلمي. إننا في الفريق الفيدرالي نستنكر الإفراط في استعمال القوة العمومية في فض الاحتجاجات السلمية وتغليب المقاربة الأمنية في التعاطي مع الحق في التظاهر والتجمع، ونشجب التدخلات العنيفة وغير المبررة للقوات العمومية ضد وقفات رمزية وسلمية بعدد من المناطق.

كما نطالب بضرورة إجلاء الحقيقة بشأن ملفات المحتججين مجهولي المصير التي مازالت عالقة، وجعل حد لممارسة الاختطاف والاعتقال خارج نطاق القانون.

ليس المطلوب منكم، السيد المندوب الوزاري، سوى تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، بتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب اتجاه المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

لقد صدم الرأي العام الوطني من هول ما جاء في تقرير المجلس الوطني

الوضع وخلق توتر إضافي من خلال خرق الدستور عبر قرار الاقتطاع من الأجور.

إن الطبقة العاملة عبر التاريخ ناضلت من أجل ترسيخ الديمقراطية والدفاع عن المصالح العليا للبلاد وقدمت في سبيل ذلك شهداء وضحايا، ونستحضر في هذا المقام عمر بنجلون شهيد الطبقة العاملة الذي نحن على بعد أسبوع من ذكرى اغتياله. ولن نسمح بالإجحاز على المكتسبات والحقوق التي حققتها من خلال تضحيات جسام.

فرغم اختلافنا معكم على مستوى المرجعية، فإننا نتمنى لهذا الورش الكبير ولهذه التجربة النجاح، لأن في نجاحها نجاح للمغرب، وأول بوادر النجاح الحفاظ على باب الحوار مفتوحاً مع الفرقاء الاجتماعيين وإشراكهم في إطار الحوار الاجتماعي وفي كل القضايا المتعلقة بإصلاح القضاء.

- الأمانة العامة للحكومة:

أوكل المشرع للأمانة العامة للحكومة بمقتضى المادة 4 من المرسوم المؤرخ في 19 ماي 2010 المتعلق بتنظيم الأمانة العامة للحكومة مهام التنسيق وإعداد وصياغة مشاريع القوانين، من هنا نتساءل: ما هو المخطط التشريعي للحكومة؟ وأين وصل إعداد 20 قانون تنظيمي حملته الوثيقة الدستورية الجديدة، كلقانون التنظيمي المتعلق بتسيير الأمازيغية (الفصل 5)، وقانون الإضراب (الفصل 29)، والهيئة المكلفة بالمنافسة ومحاربة جميع أشكال التمييز (الفصل 164)...؟ ماهي الأجندة المفصلة حول تنزيل مضامين الدستور؟

إن على الأمانة العامة للحكومة مسؤولية جسيمة في مجال التأهيل التشريعي والمؤسساتي ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- جرد لألحة القوانين والمعاهدات التي تبدو غير منسجمة مع الدستور الجديد بهدف مراجعتها وتطويرها؛

- مراجعة وتحيين التشريعات المتقادمة والصادرة قبل الاستقلال؛

- تحيين المنظومة التشريعية الوطنية وملاءمتها مع الدستور الجديد والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب؛

- تعزيز الخبرة التشريعية للحكومة بتحديث وتقوية دور الأمانة العامة للحكومة في أفق رفع منسوب وسيولة الإنتاج والتكامل مع المصالح الوزارية في باقي القطاعات، وتعزيزها بالأطر والخبرات حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها كاملاً في صياغة النصوص القانونية؛

- المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية لمناقشة

السيد الوزير،

تعاني منظومة الأجور من اختلالات كبيرة بسبب غياب سياسة واضحة في مجال الأجور، مما يؤثر سلبا على التناسق العام للمنظومة، ويمكن إجمال أهم الاختلالات في التفاوت الكبير بين أعلى أجر وأدناه، مما ساهم في وجود فئة تضم أعوانا يعيشون على عتبة الفقر وفئة محظوظة من الموظفين.

وقد أدت هذه الاختلالات إلى ارتفاع كبير في كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى جد مرتفع مقارنة مع دول ذات اقتصاد مماثل، إذ لم يستطع برنامج المغادرة الطوعية التخفيف من حدتها، هذا فضلا عن انخفاض في قيمة أجور الموظفين بالمقارنة مع مؤشر تكلفة المعيشة.

ومناسبة الحديث عن المغادرة الطوعية، نسألكم، السيد الوزير، ألم تخطى الحكومة في العمل بتوصية البنك الدولي المتعلقة بهذه العملية التي لم تغير من كثلة الأجور أي شيء؟ بل إن هذه العملية كان لها انعكاس على التوازنات المالية للصندوق المغربي للتقاعد، كما أن الدولة فرطت في العديد من الأطر الكفأة في مختلف المجالات؟

وقد وعدتم في البرنامج الحكومي بإصلاح منظومة الأجور بشكل يجعلها متوازنة ومنصفة وعادلة، لمعالجة التناقض داخلها وتدارك ما يشوبها من نواقص وثرعات وذلك بتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، غير أن شيئا من ذلك لم يحدث.

وإننا بهذه المناسبة، ندعوكم لمباشرة هذا الورش الكبير في أقرب الآجال لتحقيق العدالة والإنصاف والحد من الفوارق الشاسعة بين الأجور العليا والدنيا ووضع معايير مضبوطة وموضوعية في تقييم الأداء المهني الفردي.

السيد الوزير،

لقد وعدت الحكومة وأخلفت فيما يخص مباشرتها إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، ومازلنا ننتظر خطتها لإصلاح هذه المنظومة التي نتمنى أن تتم بتنسيق وتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

السيد الرئيس،

مازالت وتيرة الإصلاح الإداري تُراوح مكانها بفعل عدة عوامل، أهمها تعقيد المساطر وكثرة الوثائق الإدارية وتفشي الفساد الإداري والرشوة وعدم قدرة الإدارة على التحكم في تضخم هيكلها، وسوء توزيع موظفيها إداريا وجغرافيا، بالإضافة إلى المركزية التي مازالت تطبع مسار اتخاذ القرار الإداري، وتقف حاجزا أمام مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين وتحسين خدماتها اتجاه المستثمرين، مما خلق جوا من عدم الرضى لدى المواطنين على الإدارة أمام صعوبة الوصول إلى الخدمات العمومية وسوء الاستقبال وتعقد المساطر وضعف الشفافية وتأخر معالجة الطلبات.

لذلك، فمن بين التحديات الكبيرة المطروحة على الحكومة هو كيفية التخلص من النزعة المركزية في النظام الإداري والرفع من مستوى عقلانيته وفعالته، خدمة لمبدأ تقريب الإدارة من المواطنين جمهويا وإقليميا ومحليا

لحقوق الإنسان حول معاناة السجناء داخل السجون المغربية، وإننا من هذا المنبر ندعو الحكومة لتحمل مسؤوليتها في أنسنة السجون ووضع حد للانتهاكات الجسيمة التي تمارس داخل السجون من تعذيب وممارسات مهينة ولا إنسانية ضد السجناء وامتهان كرامتهم وكرامة عائلاتهم في خرق سافر للقوانين الجاري بها العمل وللمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة. كما نطالب بفتح السجون في وجه الحركة الحقوقية للقيام بواجبها في تتبع أوضاع السجناء.

السيد الرئيس،

إننا لا نرى مبررا معقولا لامتناع الحكومة عن التصويت على قرار إلغاء عقوبة الإعدام أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة. فلم يعد مقبولا ولا مستساغا عدم وفاء المغرب بالتزاماته الدولية، سواء أمام مجلس حقوق الإنسان أو أمام لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك من خلال المصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ورفع جميع التحفظات بخصوص الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب، خاصة الاتفاقية الدولية لمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة. وفي هذا السياق، لا بد من تطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإعمال روح ومضامين وفلسفة الدستور الجديد، خاصة فيما يتعلق بحماية الحق في الحياة، وأولوية الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وذلك من خلال إصدار الأمر بإلغاء عقوبة الإعدام من التشريع الجنائي المغربي، خاصة أن المنحى العام على الصعيد الدولي يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الوطنية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا اليوم محتاجة أكثر من أي وقت مضى لتدابير تعيد الثقة في العمل السياسي والحكومي. فلقد اخترنا كبلد بإرادة سياسية واضحة أن نبنى ديمقراطيتنا بشكل يعزز ثوابت الأمة ويقوي الشعور بالمواطنة في تكريس المساواة في كافة الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية. إننا في حاجة مستعجلة وبدون تلكؤ أو تأخير لأجراء الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة والعدالة الاجتماعية والتضامن الوطني وتكريس حرية المبادرة الخاصة ودولة القانون.

فعلينا امتلاك الجراءة لتكريس قيم حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا والقطع مع ممارسات الماضي وتسريع إجراءات انضمام وتصديق المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لتعزيز جهود النهوض بحقوق الإنسان بما فيها قرينة البراءة وضمان شروط المحاكمة العادلة وتجريم التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية وضمان حرية التعبير والرأي والولوج إلى المعلومات تفعيلًا لمقتضيات الوثيقة الدستورية لفتح يوليو 2011.

- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة:

السيد الرئيس،

إن الصياغة التي جاء بها المنشور تبرز محاولة الاحتواء التي تريد أن تتبناها الحكومة في علاقتها بالمجتمع المدني واعتباره مجرد أداة لتنفيذ السياسات الحكومية عبر حصر مجال الشراكة في مشاريع الفقر والتمهيش والهشاشة، في حين أن المجتمع المدني بمختلف أطيافه لعب دورا أساسيا على مدى عقود من أجل البناء الديمقراطي (الجمعيات الحقوقية، الحركة النسائية، جمعيات محاربة الفساد، اتحاد الكتاب...)، ومن ثم تؤكد على ضرورة انكباب الحكومة على القضايا والإشكاليات العميقة التي يعاني منها المجتمع المدني وفتح نقاش صريح لوضع تصور عام حول تفعيل الدستور في المجالات التي تم المجتمع المدني، بعيدا عن أي رغبة في التحكم والضبط.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

صرح أكثر من عضو في الحكومة أن الدورة الخريفية للبرلمان لهذه السنة ستتميز بتقديم الحكومة للمخطط التشريعي الذي سيكون بمثابة خارطة طريق واضحة للالتزامات الحكومة من خلال المدخل التشريعي، لكن لحد الساعة لم تستطع الحكومة تقديمه حتى تتمكن كفرق برلمانية من تحضير مسبق لكل نص تشريعي مبرمج، مما سيساهم في ربح الزمن التشريعي وتنظيمه بطريقة جيدة، إلى جانب تمكين المجتمع المدني وكافة القوى الحية من الانخراط في النقاش التشريعي من خلال المذكرات والترافع مع الفرق البرلمانية.

السيد الرئيس،

تعتبر جلسة الأسئلة الشهرية لرئيس الحكومة مكسبا دستوريا هاما، ورغم الأهمية التي تكتسبها هذه الجلسة الشهرية، إلا أنها – للأسف – تحولت إلى جلسة للدفاع عن حزب رئيس الحكومة، مما يفقد هذه الجلسة قوتها الدستورية لتصبح مجرد لحظة ضمن الحملة الانتخابية للسيد رئيس الحكومة (الوحيد الذي لا يمل من الحديث عن حزبه وعن المؤامرات التي تحاك ضده من طرف الغفاريات والتاسيح..)

كما أننا ننبه الحكومة لسوء تعاملها مع المعارضة رغم المكانة التي أعطاها الدستور للمعارضة، ورغم أن الدور الرقابي للبرلمان منوط أساسا بهذه المعارضة، فإن التجربة تجعلنا نستخلص بأن الحكومة وأغلبيتها لا تسير في هذا الاتجاه ولا تعمل على ترسيخ أي مقاربة تشاركية من شأنها مواصلة الاستحقاق الدستوري الذي أناط بالبرلمان استكمال مهمته بإصدار القوانين التنظيمية المتبقية والتي من الضروري أن تتحكم فيها نفس المقاربة التشاركية التي حكمت إعداد الدستور. فالحكومة مصرة على عدم إشراك المعارضة في إعداد القوانين التنظيمية، كما أخلفت وعدها بنهج مقاربة تشاركية في إعداد قانون المالية لسنة 2013 مما يفقر أوراها الإصلاح التي ابتدأت مع الدستور الجديد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

وجعل الإدارة ذات مردودية عالية وقريبة من المواطنين وخادمة للتنمية الاقتصادية أكثر مما هي عليه الآن.

- الحوار الاجتماعي:

إننا نسجل بكل أسف، السيد الوزير، إهماز الحكومة عن مكنتيات الطبقة العاملة خلال السنوات الأخيرة. فبعد أن عرف الحوار الاجتماعي تقدما خلال تلك السنوات توج بمأسسته على أساس اجتماعين قارين في السنة (واحد في أبريل والثاني في شتنبر) تم التراجع على هذا المبدأ وتغييب الحكومة للحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف، رغم ما تعرفه الساحة الاجتماعية من أوضاع متردية وتراجعات خطيرة بسبب المحن التي تتعرض لها الحريات النقابية وقمع النضال السلمي ومحكمة النقابين والاقتراع من أجور المضربين من أجل إضعاف الفعل النقابي والتضييق على حق بحوله الدستور والمواثيق الدولية وعدم الاستجابة للمطالب المادية والاجتماعية لعموم الأجراء وعدم تنفيذ مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 العالقة وكذلك مجموعة من الاتفاقيات القطاعية المبرمة.

لذلك، ومن باب المسؤولية، فإننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ننبه الحكومة إلى خطورة الاحتقان الاجتماعي الذي تغذيه سياستها ومقاربتها لتدبير الشأن الاجتماعي والاستمرار في نهج التعامل الإقصائي للتنظيمات النقابية.

- العلاقات مع البرلمان:

تميز المغرب منذ أزيد من 60 سنة بوجود مجتمع مدني قوي، وبعد مصادقة المغرب على دستور جديد أصبحت الحاجة ملحة لإجراء حوار وطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، وذلك بمشاركة مكونات وفعاليات المجتمع المدني من أجل الإسهام في بلورة ترسانة قانونية وتنظيمية متكاملة، تضطلع بتكريس قيم الحرية والاستقلالية والشفافية والزاهة كأساس لاشتغال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ودعم بناء تجربة مغربية في مجال الديمقراطية التشاركية.

وكنا نتمنى أن تتقدم الحكومة بمشاريع القوانين ذات الصلة، كما كنا نتمنى أن تضطلع وزاراتكم بالمهام المنوطة بها لدعم قدرات الجمعيات في مجال صياغة المشاريع وتديريتها وتعزيز حكمة المجتمع المدني. غير أننا لم نسجل في هذا الباب سوى أعمال السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني مقاربة الهيمنة والتحكم في الجمعيات عوض بناء علاقات الشراكة والتكامل بين الحكومة والمجتمع المدني.

إن منشور الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني يمس بشكل جلي بالمقتضيات التي جاء بها الدستور والتي ارتقت بمكانة المجتمع المدني ومدته بصلاحيات هامة كشريك في التشريع وفي البناء الديمقراطي والتنموي، خاصة في فضليه 12 و13 اللذان اعتبرا المجتمع المدني وجمعيات الشأن العام كشريك أساسي في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية.

## الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

تعتبر مناقشة مشروع القانون المالي فرصة سنوية لتدارس وضعية مختلف القطاعات الحكومية والإلمام بالمشاكل والصعوبات التي تواجهها وكذا معرفة درجة الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها من خلال برنامجها الحكومي والقانون المالي باعتباره تجسيدا ووسيلة لتنزيل هذه التعهدات على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، تعتبر الفلاحة الوطنية قطاعا حيويا وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني بالنظر لمساهمته الفعالة في الناتج الداخلي الخام وفي تحقيق الأمن الغذائي وارتباطه الوثيق بالعالم القروي، هذا الأخير الذي مازال يعاني من العزلة والتهميش والإقصاء بالرغم من الخطابات والشعارات الرنانة التي أطلقتها الحكومة في هذا المجال والتي تكذبها حقيقة الأوضاع الصعبة التي لازال يعيش فيها المواطنون في قرى ومداسر هذا الوطن، وفي مقدمتها وضعية الطرق والمسالك، صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، الهدر المدرسي... إلخ.

وبخصوص ميزانية هذا القطاع، تستوقفنا ملاحظة غاية في الأهمية، وهي ضعف الميزانية المرصودة لهذا القطاع والتي لا تمثل إلا 4,7% من مجموع الميزانية العامة للاستثمار، وهنا يحق لنا التساؤل: هل قطاع بهذه الأهمية وبهذا الحجم ترصد له فقط هذه الميزانية؟ وهل بميزانية كهذه يمكن تحقيق الأهداف الكبيرة والطموحة التي تم تسطيرها؟

الجواب سيكون طبعا بالنفي، وللأسف فإن هذه الحكومة وعلى ما يبدو لم تفهم بالشكل المطلوب الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع وأن أي استثمار إضافي به يعتبر استثمارا مفيدا لنا وللأجيال القادمة.

وقد اعتبرنا في أكثر من مناسبة أن مخطط المغرب الأخضر وعلى أهميته مازال تنزيهه على أرض الواقع تنزيلا سليما يواجه العديد من العراقيل من قبيل ندرة المياه ومشكل صغر وتشتت المساحات الزراعية، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية إصدار قانون التجميع، ألا أننا في ذات الوقت نؤكد على أن القوانين لوحدها تظل محدودة النتائج، ولا يمكن أن نفي بالغرغز إذا لم تصاحبها عمليات واسعة من التحسيس والتحفيز والدعم، أيضا ضعف التأطير والإرشاد الفلاحي وعدم الاهتمام بالعنصر البشري يعد بدوره عائقا كبيرا للحصول على النتائج المرجوة، فالعاملون في القطاع لازالوا غير مؤهلين للاضطلاع بالدور المنتظر منهم والمساهمة في تحديث القطاع في ظل انتشار الأمية في أوساطهم.

إن اهتمام الحكومة بغرس الأشجار المثمرة في نظرنا يبقى ذا أهمية قصوى وسيساهم في رفع مدخول الفلاحين ودعم التصدير، لكننا ننبه بالمناسبة إلى

تتميز المجتمع المغربي بتعدد وتنوعه الثقافي واللغوي ويفوارق بين جهاته تكون صارخة أحيانا، مما يجعل من الديمقراطية التشاركية آلية لتجاوز نقائص الديمقراطية التمثيلية التي أظهرت ضعف المشاركة ومحدوديتها، مما يؤثر على مشروعية المؤسسات المنبثقة عنها. والعراض هي إحدى وسائل إيصال المقترحات والمطالب والمشاركة في الشأن العمومي لتمكين المواطنين من التعبير عن مطالبهم والإسهام في السياسات التي من شأنها تلبية مختلف حاجياتهم، مما يفرض إشراك كل الحساسيات والتوجهات وكل الفاعلين بمختلف مشاربهم وأساسا منظمات المجتمع المدني لإيجاد صيغة توافقية حول القوانين التنظيمية للعرضة الشعبية والمبادرة وإرساء أسس ديمقراطية تشاركية مواطنة خدمة للتقدم الديمقراطي والتطور المجتمعي والتنمية الاقتصادية والبشرية لمغرب الحداثة والديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين والمواطنات وإرساء أسس التوازن بين الفاعل السياسي والمجتمع المدني بمختلف مكوناته.

لقد كان فريقنا سابقا لدشين انطلاق نقاش عمومي من قلب المؤسسة التشريعية حول تنظيم المشاركة لمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام وتفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية، وأيضاً ما يجب أن تتضمنه القوانين التنظيمية لتقديم الملتزمات في مجال التشريع والعراض إلى السلطات العمومية طبقا لمقتضيات الفصلين 14 و15 من الدستور وتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها من خلال آليات تشاركية للحوار والتشاور على مستوى الجهات والجماعات الترابية طبقا لمقتضيات الفصل 136.

فإذا كان النظام الدستوري لبلادنا يقوم على أساس فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وأيضاً على الديمقراطية المواطنة والتشاركية والحكومة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة كبدايات عامة، تتطلب من أجل ممارستها قوانين تنظيمية يجب أن تكون مطابقة لروح النص الدستوري، لذلك ندعو الحكومة للإسراع بتقديم مشاريع القوانين التنظيمية المكاملة للوثيقة واستشارة كل المؤسسات المهتمة بهذا الشأن، وبدون ذلك لا يمكننا الحديث عن التنزيل الديمقراطي السليم والتشاركي للمقتضيات الدستورية، كما لا يمكننا الحديث عن الارتقاء بالممارسة إلى مستوى ما ينص عليه الدستور في مجال الديمقراطية التشاركية.

تلكم، السيدات والسادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، وجهة نظر الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لسنة 2013، نتمنى أن تجد ملاحظتنا صدى لدى الحكومة، وأن تتجاوب مع مقترحاتنا التي بسطناها أمام مسامعكم سواء داخل اللجنة أو في الجلسة العامة.

وشكرا على حسن إصغائكم.

الملحق XIII: مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة مناقشة مشاريع

المطلوب في الحفاظ على جودة الحالة البيئية ببلادنا وجعل حماية البيئة في صلب الاهتمامات الحكومية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنظر لأهمية قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية، فالملاحظة الأولى التي أثارت انتباهنا أن مشروع القانون المالي لم يأت بجديد لا في مجال تنمية وتطوير التجارة الداخلية ولا حتى في مجال إيجاد حلول للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع وفي مقدمتها القطاع غير المهيكل، وانتشار الباعة المتجولين واكتساح الأسواق الممتازة التي أصبحت تزايد بشكل مضطرب ووصلت للأحياء الشعبية، وأيضا الصعوبات التي تواجه التجار في الولوج إلى التمويلات البنكية، هذا فضلا عن صعوبة تنزيل التغطية الصحية الموجهة لتجار القرب.

بالنسبة للتجارة الخارجية، فإننا نسجل - مع كامل الأسف - استمرار العجز المسجل في الميزان التجاري والمقدر بـ 82 مليار درهم، وهو عجز في تصاعد مستمر بسبب تزايد قيمة الواردات وخاصة المواد الطاقية والتي تمثل 56% من الواردات، وبذلك فقد أصبحت الضرورة ملحة لتجاوز التبعثة الطاقية لبلادنا من خلال تكثيف التنقيب على النفط والغاز، وتكثيف استعمال الطاقات المتجددة وتوسيعها لتشمل مختلف مناطق المغرب لما لها من مؤهلات طبيعية تستجيب لهذا النوع من المشاريع، خاصة مدة التشميس وقوة الرياح.

تنمية ودعم القطاعات الموجهة نحو التصدير تبقى لها أهمية قصوى لتخفيف العجز، وبالموازاة مع ذلك يتعين على الحكومة بذل مجهودات في مجال تنويع الأسواق والانفتاح على أسواق جديدة واعدة، كالسوق الإفريقية وآسيا وأمريكا الشمالية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع السياحة، فقد طالبنا في فريق الأصالة والمعاصرة في مناسبات متعددة بضرورة العمل على تنويع وتطوير المنتج السياحي الوطني وعدم التركيز على المنتج الشاطئي والذي وعلى أهميته لا يمكنه لوحده الاستجابة لمتطلبات السائح المغربي والأجنبي، بل الأمر يقتضي التوجه نحو دعم الوجهات السياحية الوطنية الغنية بمواردها الطبيعية والثقافية وفي مقدمتها المناطق الجبلية والصحراوية ومناطق الواحات، فمن السياح من يأتي للمغرب فقط لأنه يريد قضاء فترة معينة داخل الواحات أو في منطقة جبلية أو صحراوية لما توفره من راحة وهدوء هو في حاجة إليها لكي يرتاح من أشهر شاقة من العمل وروتين الحياة اليومية.

كما أن النهوض بالقطاع يقتضي أيضا بالضرورة الاهتمام بالسياحة الداخلية باعتبارها جوابا صريحا عن الصعوبات التي تواجهها السياحة الوطنية في فترة الأزمات، وعلى الرغم من البرامج التي سطرت على مستوى هذا النوع من السياحة، فإن السائح المغربي لازال يصادف العديد من الصعوبات في ظل غلاء أثمان الفنادق التي لا تلائم ميزانية الأسر

خطورة التخفيض من الميزانية المخصصة لقطاع الجيوب الذي يعتبر للإشارة الأكثر استهلاكاً بالنسبة للمغاربة وكل انخفاض من هذه المادة الحيوية يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للمغاربة، خاصة ونحن نعلم اليوم ما وصلت إليه أمانة هذه المواد في السوق العالمية.

ومن جانب آخر، ونظرا لأهمية تسويق المنتج الفلاحي، خاصة بالنسبة للفلاح الصغير، فإننا نطالب وإلحاق من الحكومة بضبط وتحسين مسالك التوزيع ليتمكن الفلاحون من تسويق منتوجهم الفلاحي بصورة تضمن لهم هامشا من الربح، خاصة وأن تعدد هذه المسالك يستفيد منها الوسطاء، بينما الفلاح الذي قدم مجده ووقته وأمواله طيلة السنة يضطر إلى بيع منتوجه دون تحقيق أي ربح أو برح زهيد جدا.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الطاقة حجر الزاوية في كل تنمية اقتصادية واجتماعية والحاجيات الطاقية ببلادنا في تزايد مضطرب وفي مختلف المجالات، في ظل تبعية طاقية ممتثلة في أزيد من 95% من المصادر الطاقية، وقد أشارت في هذا الصدد إحصائيات مكتب الصرف أن الواردات المغربية من المنتوجات الطاقية ارتفعت في 10 أشهر الأولى من هذه السنة بـ 15% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وقد عبرنا في مناسبات عديدة على ضرورة تكثيف المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة ومراعاة التوازن الجهوي في برمجة مشاريع من هذا النوع على اعتبار أنها تشكل فرصة حقيقية لتنمية المناطق التي تنجز بها وبالنظر أيضا إلى أن مختلف مناطق بلادنا من المؤهلات وتحديدا الطبيعية منها ما يجعلها مرشحة بقوة لاستقبال هذه المشاريع خاصة مدة التشميس، قوة الرياح وتواجد المياه.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع المعادن نطالب في فريق الأصالة والمعاصرة بإزالة كافة العقبات التي تعيق تطور هذا القطاع ببلادنا الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي من طرف الحكومة على الرغم من أن الجميع مقتنع أن لبلادنا طاقات هامة من المعادن لم يتم اكتشافها بعد.

وفي هذا الإطار، نساءل عن الأشغال التي يتم القيام بها في مجال البحث والتنقيب على النفط والغاز، وما هي النتائج التي تم تحقيقها، خاصة وأن الموضوع يحظى باهتمام كبير من طرف المواطنين وأن أشغال التنقيب قد استغرقت فترة زمنية كافية لإعطاء تقييم حول الإمكانيات البترولية لبلادنا؟

وارتباطا بالمحافظة على البيئة، فإن هذا الموضوع يعتبر في صلب انشغالات بلدان العالم اليوم، وفي بلادنا تشير الإحصائيات إلى التكلفة السنوية لتدهور البيئة تصل إلى حوالي 13 مليار درهم وهو ما يعادل 3,7% من الناتج الداخلي الخام كما أن تكلفة استصلاح البيئة تعادل 1,8% من الناتج الداخلي الخام، في حين لا يتجاوز النفقات العمومية في مجال البيئة 0,7% وهي نفقات تبقى جد محدودة ولا تساهم بالشكل

إن بلادنا، والله الحمد، تشهد كل سنة تساقطات مطرية مهمة، ولكن ومع الأسف فإن هذه التساقطات تبقى غير ذات جدوى ما دام جزء كبير منها يضيع في البحر، لذلك فإن مسألة تدبير الرصيد المائي الوطني، أصبحت من الأولويات، سواء عن طريق بناء السدود، والحفاظ على الفرشة المائية سواء الصحية أو الباطنية من الضياع والتلوث والبحث عن سبل نهج سياسية قومية من أجل ترشيد الماء، خصوصا بالنسبة للمناطق التي تعرف ندرة في التساقطات.

- مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التشغيل:

إن قطاع التشغيل هو قطاع ذو عيار ثقيل، تتعدد فيه محاور العمل، وتتعدد فيه الفئات المستفيدة، وتكثر فيه الطموحات والآمال، مما يجعله حقلا صعبا بامتياز يجب التعامل معه بكل حيطة وحذر، لأن مناقشة هذا القطاع وبغض النظر عن أهميته، فإنه يعرف اليوم تحديات كبرى في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية استثنائية، وبالتالي أصبح الإدراك والوعي بوجود الحصول على الحق في الشغل الذي يضمن الكرامة والإشراك في القرار مسلمة من المسلمات. ولهذا، لا بد من الإشارة إلى أن خلق مجالات جديدة لفرض الشغل، وذلك بـ:

- دعم تنافسية الاقتصاد الوطني والمقاولات الوطنية؛

- القيام بإصلاحات مؤسسية وهيكلية وقطاعية؛

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإصلاح قانون الصفقات العمومية لتشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل.

- مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة:

لا داعي للتذكير بأن المغرب يحتل مكانة متقدمة على الخريطة السياحية العالمية ويراهن في كل مخطط على استقطاب الملايين من السياح كل سنة، بالنظر إلى تنوع الطبيعة والمناخ، هذا المناخ الرائع الذي يمنح السائح فرص الاستجمام والمتعة والسياحة في أكثر من فضاء.

يقع المغرب على طول 3500 كلم من الشواطئ وعلى واجهتين بحريتين هما البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، توفر للسائح إمكانية ممارسة هواياته في السياحة والنزهة البحرية وصيد الأسماك، وكذا تواجد جبال الأطلس وجبال الريف والتي يصل علوها إلى 3000 متر، تهيئ للسائح أيضا رؤية غابات الصنوبر والبلوط والأرز من خلال تواجد محطات جبلية مكسوة بالثلوج خلال أيام فصل الشتاء.

هذا، ناهيك عن تواجد المدن التاريخية والمدن العتيقة والحمامات المعدنية في العديد من مناطق المغرب.

السيد الرئيس،

بعد هذه المقدمة المتواضعة سأدخل إلى صلب الموضوع، حيث أنه رغم كل هذه المؤهلات التي سبق ذكرها، فإن القطاع لازال يحتاج إلى التطوير وحسن تسويق وتسيير المنتج السياحي الوطني.

المغربية والتي لها رغبة كبيرة في استكشاف مناطق المغرب.  
السيد الرئيس،

إن مشكل البطالة يضع بلادنا أمام تحد حقيقي يقتضي ضرورة القيام بحلول عاجلة وملموسة من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة، عوض الارتكان إلى الانتظرية وتقديم الوعود إن لم نقل الأوهام للمواطنين المغاربة وخاصة الشباب المغربي الذي لازال ينتظر حولا عملية للخروج من وضعيته الصعبة وضمان سبل العيش الكريم والحفاظة على السلم الاجتماعي باعتبار البطالة قبلة موقوتة تهدد بشكل مباشر هذا السلم الاجتماعي وتندر بأخطار حقيقية لم تستوعب الحكومة لحد الآن خطورتها، فمضت تصب الزيت على النار من خلال مواجهة الاحتجاجات السلمية بمختلف أشكال العنف والقمع والإهانة للشباب المغربي في تحد صارخ لكل الضوابط القانونية والمواثيق الدولية التي تضمن للإفراد حق التعبير عن آرائهم وحق الاحتجاج السلمي، وكأن هذه الحكومة وهي تمارس هذه الردة الحقوقية تريد أن تعيد بلادنا إلى عهد ظننا أننا قطعنا معه منذ مدة وذهب إلى غير رجعة.

هذه الحكومة التي ما فتى الحزب الذي يقودها لما كان في المعارضة يستعمل مختلف الأوصاف والنعوت ليندد بقمع المحتجين، أصبح - وقد غيرت المواقع مواقفه - يتفنن في تبرير الاعتداءات التي يتعرض لها خيرة شباب هذا الوطن في الشارع العام.

وللتذكير، فقد التزمت الحكومة بتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، وهذا لن يتأتى باجترار برامج أثبتت الواقع فشلها في معالجة هذه الظاهرة ونخص بالذكر "مقاولتي"، "تأهيل"، "إدماج".

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، لازلنا ننتظر من الحكومة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها أمام المواطنين، سواء ما تعلق منها بالزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للأجر وضمان الحماية الاجتماعية وتعزيز الحريات النقابية.

السيد الرئيس المحترم،

لكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع المواقف التي عبرنا عنها خلال مناقشة هذه الميزانيات داخل اللجنة، ولأن هذه الميزانيات لا تنسجم مع التعهدات والالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها أمام المواطنين، فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**الملحق XIV: تمة مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة**

**مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون**

**الاقتصادية برسم السنة المالية 2013**

قطاع الماء:

على سبيل المثال: جيراننا بجزر الكناري الذين يوفران كافة الإمكانيات لتطوير السياحة عندهم (اليوم تستقطب هذه الجزر 12 مليون سائح سنويا)؛

- سياسة التعمير المعتمدة في إعادة بناء أكادير لم تكن في مستوى المحطة الشاطئية لأكادير؛

- باستثناء الكورنيش الجديد، فإن شاطئ أكادير مازالت تنقصه عدد من الأشياء لإعادة الاعتبار له؛

- المارينا الحالية صغيرة ولا تستجيب لمتطلبات السياحة العالمية الراقية؛

- يجب من اليوم التفكير في تحويل ميناء الصيد الحالي إلى منتجع سياحي من الطراز العالي (مدينة برشلونة نموذجاً)؛

- نطالب اليوم من الوزارة وضع برنامج دقيق لزيارة المدن السياحية بالمغرب والاجتماع بالفعاليات المهمة بالقطاع، وتأسيس لجن مختصة لحل الإشكاليات والمعوقات التي تعترض القطاع.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

**الملحق XV: مداخلة الفريق الاشتراكي بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم**

#### **السنة المالية 2013**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أشرف بتناول الكلمة باسم إخواني أعضاء الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانية الفرعية التي تدرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، لذا وبعد استماعنا بإمعان وتبعضنا لما أدلى به السادة الوزراء من معطيات وتوضيحات بخصوص القطاعات الاقتصادية التي يشرفون عليها، واعتبارا لكون الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بمعالجة شاملة ودقيقة لما ورد في مختلف هذه الميزانيات، فإننا ارتأينا التركيز على الملفات والقضايا ذات الأولوية والأهمية القصوى بحكم الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها بلادنا.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

إن واقع الأزمة الفلاحية في المغرب ناتج بالأساس عن تهميش البادية ومعها الفلاح الصغير والمتوسط وإهمال الزراعة المعيشية وضمها زراعة القمح، الأزمة ليست ظرفية ولا هي عبارة، بل هي بنوية وأزمة اختيارات، فملاسات الوضع السياسي والاقتصادي ببلادنا يستدعي بالضرورة الاهتمام بالإنسان القروي عامة، والفلاح الصغير والمتوسط خاصة،

إن المؤهلات الباحثة في المغرب تجعل من القطاع إحدى الركائز الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المنشودة للبلاد.

فعلى مستوى المؤهلات، وبالرجوع إلى تطور القطاع السياحي بالمغرب منذ ستينات القرن الماضي نجد:

- قطاع يوفر فرص عديدة للشغل؛

- يجلب العملة الصعبة لخزينة الدولة؛

- يساهم في تحريك الاقتصاد (البناء، الصناعة التقليدية، الخدمات...);

- يساهم بنسبة 8% في الناتج الداخلي الخام (PIB)؛

- للأسف المعلومات والأرقام التي تتوفر عليها تشير إلى أن القطاع السياحي ليس على أحسن ما يرام؛

- الإنجازات التي تحققت في القطاع السياحي في السنين الأخيرة لا توازي المؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها المغرب؛

- السياسة المتبعة في الميدان السياحي منذ سنين لم تستطع أن تطور القطاع بالشكل الذي كنا نتمناه؛

- هناك عدد من المخططات والاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات المتعاقبة دون أن تتحقق النتائج المرجوة.

على سبيل المثال نجد القطاع السياحي بجهة سوس ماسة درعة يعيش أوضاعا مزرية بعدما كانت الجهة مزدهرة سياحيا؛

- هناك تراجع كبير في عدد السياح الذين يقومون بزيارة المحطة الشاطئية الأولى بالمغرب (أكادير). للأسف نلاحظ أن الجهاز الذي يمثل القطاع الحكومي بأكادير (مندوبية وزارة السياحة) لا تتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتتبع هذا القطاع الحيوي؛

- المجلس الجهوي للسياحة بالرغم من الجهود التي يقوم بها فإن عدم توفره على الإمكانيات والدعم لا يمكن له أن يحقق أكثر مما يقوم به اليوم؛

- يجب الاعتراف بالجهود التي قامت بها مجموعة من رجالات المغرب والمنطقة من أجل إحداث المجموعة الجهوية ذات المنفعة السياحية سابقا (GRIT<sup>2</sup>)؛

- نتأسف لعدم ترك هذه المجموعة تقوم بمهامها وتنفيذ الإستراتيجية الطموحة التي وضعتها بتنسيق وتشارك مع عدد من الفعاليات (المهنيون، السلطات، المنتخبون، الإدارة المعنية...);

- يجب القطع نهائيا مع الخطابات السياسية التي لا تراعي واقع القطاع السياحي؛

- يجب الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في الميدان السياحي،

<sup>2</sup>Groupements Régionaux d'Intérêt Touristique

الحكومي في قطاع الصناعة التقليدية على تنفيذ إستراتيجية 2015 التي تهدف إلى تطوير مقاربة جمهورية شمولية للرقى بجودة المنتج والاهتمام بالصناعات التقليدية ودعم الصناع الفرادى على مستوى الإنتاج والتسويق. فرغم أهمية هذا المخطط إلا أنه يعرف بعض المشاكل بسبب:

- المنافسة الشرسة للمنتجات الأجنبية (الصين، الهند، تونس..):
- تداعيات الأزمة المالية العالمية؛
- استعمال مواد أولية غير أصلية مما يؤثر على جودة المنتج؛
- شكل التسويق والإشهار والدعاية للمنتج التقليدي؛
- ضعف صادرات الصناعة التقليدية.

يعتبر القطاع السياحي من الركائز المهمة في الاقتصاد المغربي، إذ يمثل حوالي 8% من الناتج الداخلي الخام يعني ثاني مساهم فيه و14 في المائة في ميزان الأدعاءات وثاني مُشغل ومورد أساسي للعملة الصعبة، وهو من القطاعات الحساسة جدا، حيث يرتبط بالأساس بالأمن والاستقرار، وكان للربيع العربي تأثير مباشر على القطاع، حيث خلف خسائر بالمليارات في الدول العربية، خصوصا مصر وتونس وكان له تأثير نسبي على المغرب، سواء خلال السنة الماضية أو خلال الشطر الأول من هذه السنة، حيث تراجعت عدد ليالي المبيت.

إن السياحة تشكل اختيارا استراتيجيا لبلادنا لما توفره من موارد مالية بالعملة الصعبة ومناصب شغل. لذا، نرى أنه يتعين على الحكومة العمل على:

- تشجيع السياحة القروية والسياحة الطبيعية والإيكولوجية والسياحة الثقافية والحرص على مراقبة الأسعار والخدمات التي تقدمها المؤسسات الفندقية، تعزيز وتقوية الأسواق التقليدية وغزو أسواق جديدة وإحداث محطات جديدة وإدخال المناطق الجبلية والطبيعية في المسالك السياحية وإقامة مشاريع إستراتيجية في المناطق المؤهلة لذلك كمنطقة الريف؛
- وكذا يتعين على الحكومة ضرورة مراجعة السياسة السياحية باعتماد رؤية جديدة للنهوض بهذا القطاع عبر تقييم التجارب السابقة والتوزيع العادل للمشاريع بين الجهات.

إننا من خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2013 نسجل أن الحكومة الحالية لم تأت بمجديد، لا على مستوى قطاع الطاقة والمعادن ولا قطاع الماء ولا قطاع البيئة، فلم نسجل أي جديد يذكر وكأن هذه الحكومة ليست لها برامج خاصة في هذه القطاعات إلا ما تعلق بالرفع من تسعيرة البنزين والتخطيط للرفع من تسعيرة الكهرباء وما دون ذلك وخاصة بالبرامج الهيكلية والاستراتيجيات، فالحكومة بقيت تلعب دور المدير لكن بنوع من الترهل الذي يتجلى في بطء تنفيذ البرامج وعدم تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذها بل على العكس من ذلك عملت الحكومة على تقليص ميزانية هذا القطاع بما يقارب 6,5% مقارنة مع ميزانية 2012.

رغم المبادرة الملكية للإعلان عن اعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية

وإصلاح البنيات العقارية، وتحويل القطاعات الفلاحية التي تنتج من أجل التصدير، إلى قطاعات تنتج من أجل الاستهلاك الوطني أولا، والشروع في إنجاز صناعة أساسية في المجال الغذائي وغيره، تخلص البلاد من التبعية إلى الخارج، إدراكا منا أن كسب الرهان على الفلاحة والصناعة في بلادنا هو الكفيل بفتح آفاق المستقبل، والتحرر من التبعية.

فمثلا تشجيع غرس الأشجار المثمرة والزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة يعتبر إيجابيا لأنه يمكن من تطوير صادرات المغرب، لكن تهميش زراعة الحبوب ينطوي على مخاطرة بالأمن الغذائي في مناخ عالمي يتسم بالمضاربة في الحبوب وارتفاع مستمر في أسعارها.

فقد يصبح المغرب مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب.

إن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس، وعلى الحكومة ألا تستبين بها، فالمغرب قد آمن في إطار ما يسمى "بحرية التجارة" بأن كلفة استيراد المنتجات الفلاحية أقل بكثير من كلفة إنتاجها في بلادنا، وسقط في فخ الاتكالية عوض معالجة العجز، متجاهلين تقلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية والوهم الذي زرعه ويزرعه اقتصاد السوق المفلغوم والمتسم بالمناورات والخداع.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، لم نتخلف يوما أو تتوانى عن إبداء رأينا بكل شجاعة في القضايا الأساسية لبلادنا، كما هو الشأن بالنسبة للسياسة الفلاحية. لقد كان تلقنا مواقف متقدمة في هذا المجال والتي لو أخذت بعين الاعتبار لكان المغرب أخضرا بالفعل بدل أن يصبح شعارنا من أجل مغرب أخضر.

فعلى الرغم من أننا في السنة الرابعة من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، ما زلنا نرى غياب أي مبادرة حكومية لتقييم هذا المخطط من أجل تقويم الاختلالات التي أعاققت نجاعة تنزيله.

بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فإننا نسجل غياب آليات حكومية جديدة برسم مشروع القانون المالي لتحديث هذا القطاع، خاصة في ضوء التعثر الذي يعرفه مخطط "هاليوتيس"، مؤكداً على أن الدولة مطالبة باعتماد سياسة صارمة في عقلنة استغلال الثروات السمكية والحد من استنزافها، الشيء الذي يفرض تكثيف المراقبة والنهوض بأوضاع الشغيلة بالقطاع التي تشتغل في ظروف صعبة والاهتمام بجانبهم الاجتماعي، خاصة بالنسبة للصيد البحري التقليدي.

يشكل قطاع الصناعة التقليدية أهمية خاصة، لكونه موروثا ثقافيا وحضاريا بالنسبة للمغرب، ولكونه يساهم في تسويق صورة المغرب بالخارج ويوفر فرص الشغل لعشرات الآلاف من اليد العاملة. وفي هذا الصدد، فإننا نسجل في فريقنا عدم الارتياح للانكباب

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
يشرفني أن أتدخل باسم الاتحاد الدستوري بخصوص الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم القانون المالي لسنة 2013. ومن موقعنا كمعارضة ببناء، همها الوحيد إغناء العمل التشريعي من جهة والدفاع عن المصالح الوطنية من جهة أخرى، اسمحوا لي أن استهل مداخلي بقطاع:

- الفلاحة والصيد البحري؛

هذا القطاع الذي يحتل مكانة إستراتيجية نظر لمساهمته المهمة في الاقتصاد الوطني بحوالي 17% من الناتج الداخلي الخام، والذي يجعل منه قطاعا راهنا لمعدل النمو الاقتصادي لبلادنا، رغم التأثيرات السلبية لآفة التساقطات المطرية، وسوء توزيعها وعدم انتظامها جغرافيا وزمنا على الموسم الفلاح وعلى وضعية المراعي، يضاف إلى ذلك ارتفاع المصاريف لتأمين الكلاً والأعلاف ووقود محركات الري والسقي واقتناء الأسمدة، هذه الظاهرة أضحت تأخذ طابعا سنويا وهيكلية يجتم على المسؤولين على القطاع والعمالين في مجالات البحث العلمي المختص المرتبط بالقطاع، وذلك باعتماد سياسة ملائمة لتنمية الوسط القروي عبر تدعيم الفلاحة الصغرى مادام ضعف المحاصيل يشكل القاعدة، كذلك لا بد من تشجيع الاستثمار في القطاع، والبحث عن موارد جديدة، ووضع برامج ذات بعد استراتيجي لخلق أنشطة فلاحية وزراعية متنوعة وقادرة على تجاوز ظواهر الجفاف والصقيع والتعاطي العلمي مع ازدياد درجة الحرارة.

ولا بد من الإشارة كذلك إلى الوضعية المزرية التي تعاني منها أغلب السدود كالتوحد، وتراجع مخزوناتنا، الشيء الذي يستوجب الإسراع بتشديد سدود من مختلف الأحجام بالمناطق التي تعرف تساقطات غزيرة ولا توجد بها سدود كما هو الشأن بالمناطق السقوية، وحماية كذلك المناطق التي تعرف الفيضانات التي تسبب فيها السدود الكبرى بجهات عديدة كالغرب وسوس ماسة، وذلك باعتماد سياسة استباقية تحول دون تسجيل المزيد من نسب شح المياه الجوفية وتراجع تغذية السدود بالمياه.

لا بد كذلك من إعطاء العالم القروي الأهمية التي يستحق وذلك بالاعتماد على مقاربة مندمجة، تتأسس على تشخيص واقعي للفلاحة والعالم القروي وتجاوز المتزقات وكافة الإشكالات وإعطاء هذا القطاع ما يستحق من أهمية والارتقاء به وجعله قاطرة للتنمية من منطلق أن المغرب بلد فلاح بالدرجة الأولى، حتى يتسنى معالجة كافة التقلبات ونهج سياسة استباقية واعتماد رؤية مستقبلية لحاجيات المغرب آتيا ومستقبليا وتفعيل المخطط الأخضر، ذلك أنه لا يقبل أن تظل موارد المغرب جامدة، فهذا معناه أننا مازلنا تحت رحمة اختلال الميزان التجاري واضطرار المغرب للاعتماد على الخارج لتأمين حاجياته الغذائية.

- أما قطاع الصيد البحري؛

المستدامة، فالحكومة لم تسخر لقطاع البيئة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة والكافية للنهوض ببيئة بلادنا من حيث التأهيل البيئي ومن حيث حماية الأوساط البيئية وإرساء قواعد التنمية المستدامة ببلادنا.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الصناعة من أكثر القطاعات تضررا من الأزمة الاقتصادية العالمية. ورغم الجهود المبذولة للنهوض بالصناعة في بلادنا، فإن مساهمتها في تنمية اقتصاد البلاد ما تزال دون المستوى المطلوب، إذ حقق نمو طفيفا لم يتعد 2,6%، ويؤشر هذا التضرر إلى أن القطاع معرض لامتحان حقيقي بعد نهج المغرب سياسة المنافسة الحرة، الشيء الذي يستدعي تأهيل المقاولات الصناعية المغربية وبالخصوص المقاولات الصغرى والمتوسطة لتجنب أزمة اجتماعية بالنظر إلى كونها تضطلع بدور كبير في استمرار نظام الإنتاج وتعزيز تنافسيتها، سواء على المستوى الوطني أو الدولي وباعتبارها كذلك النواة الأساسية لكل تنمية اقتصادية، والمغرب أعطى أهمية لهذا الميدان عبر اعتماد العديد من الإجراءات غير أنها لم تحقق النتائج المنتظرة منها وذلك راجع لعدم استقرار الاستراتيجيات المتبعة ووضوح الرؤية وكذا وجود العديد من الثغرات.

فلا يمكن أن نتصور اليوم تقدما دون تصنيع ودون قاعدة صناعية مغربية متميزة ومتنوعة على الصعيد الإقليمي والعالمي. لذلك، فالتصنيع يتعين أن يكون من أولويات أي بلد، فالتاريخ يعلمنا ذلك ويجبرنا أن القوي الكبرى اليوم تقدمت لأنها اختارت التصنيع، فهو يوازي التمدين والتعمير والتشغيل والافتتاح... إلخ.

فالثورات الصناعية شكلت مراحل فاصلة ومؤسسية في تاريخ عدد من الأمم، وبها يتم التاريخ للأحداث العالمية، وإحدى التحولات التي طرأت في التاريخ البشري كانت بفعل التصنيع.

إننا نسجل، أيها السادة، أن مطلب الحق في الشغل والتشغيل لا زال معلقا مع هذه الحكومة، وتستمر سياسة تشجيع البطالة المقنعة لحاملي وحاملات الشهادات وراء خلفيات لا ندري ما الغرض منها، ويبقى الحديث عن التشغيل بأرقام لا تستند لمعايير موضوعية ولا تأخذ فلسفة المبادرات التي سطرته الحكومة السابقة بعين الاعتبار، وحين يغيب الحق في التشغيل وتتقلص الميزانيات تضع كرامة المواطن وتهان، فهل بهذه السياسة سنضمن العيش الكريم لهؤلاء المواطنين؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الملحق XVI: مداولة فريق الاتحاد الدستوري بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2013**

السيد الرئيس،

السيدة الوزير، السادة الوزراء،

برامج دون تفعيل ودون نتيجة ملموسة.

لابد من التركيز على المعطى الأمني وما يستوجب من تكثيف تنسيق المصالح الأمنية، وخصوصا الشرطة السياحية للحفاظ على أمن السياح فقد لوحظ ارتفاع نسبة الاعتداءات على السياح الأجانب مؤخرا وهذا من شأنه أن يؤثر على السياحة إن لم يعالج، فلماذا لا تخصص وزارة السياحة دعما لهذه الفرق الأمنية؟

- أما قطاع الصناعة التقليدية؛

فهو قطاع اجتماعي صرف لتشيغله 2 مليون من الساكنة المغربية، إضافة إلى المعطى الثقافي المتجسد في المحافظة على الموروث الثقافي والتاريخي وترسيخ الشعور بالانتماء والهوية المغربية، يضاف إلى ذلك أن هذا القطاع يعاني أيضا من عدة مشاكل، تتمثل في غلاء المواد الأولية التي يشتغل بها الصناع التقليديون. لذا، نتساءل عن دور الوزارة في دعم هذه الشريحة، فهذه الأعباء تحد من القدرة التنافسية للصناعة التقليدية وزحف المنتجات الصينية التي أضحت تزامم منتجات الصناعة التقليدية، مما يهدد الصناعة التقليدية، وهذا يحتم على الحكومة دعم هذه الصناعة نظرا لخصوصياتها وفرض قيود على المنتجات الصينية، والتي في الغالب لا تراعي الجودة وترتكز على الأثمنة المنخفضة لترويج السلع. والسلام عليكم ورحمة الله.

### الملحق XVII: مداخلة فريق التحالف الاشتراكي بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أساهم باسم فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2013 لعرض وجهة نظرنا في سياسة هذا القطاع الحكومي الهام، متوخين التقييم السليم لعمله، المبني على الموضوعية، من خلال توضيح مكامن القوة ومكامن الخلل. سنحاول من خلال مناقشتنا هذه التطرق لبعض النقاط التي نراها مهمة. السيد الرئيس،

نتمن في فريقنا عزم وزارة التشغيل والتكوين المهني على تحقيق وتنفيذ برنامج عملها وإصرارها على رفع التحديات المطروحة في القطاع، خاصة عزما على توسيع وتعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الأساسية للفئات غير المشمولة بالحماية الاجتماعية، وكذا مؤسسة الحوار الاجتماعي مع كل الشركاء الاجتماعيين والنقائين وأرباب العمل، مما سيساهم في إرساء السلم الاجتماعي المطلوب في الظروف الحالية.

لا أحد يجادل في أهمية قطاع الصيد البحري بالنظر إلى الأنشطة المرتبطة به والتي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني، وقد ساهم في ذلك الموقع الاستراتيجي للمغرب الذي يتوفر على 3500 كيلومتر من السواحل وتواجد 850 صنف من الأسماك والمنتجات البحرية، وهو ما يساهم في تشغيل حوالي 25% من نسبة اليد العاملة، إذ يستوعب القطاع قرابة 300 ألف عامل، وتنفوق قدرة الإنتاجية 14000 طن أي بما يعادل 4,67 مليار درهم، وما يوازي قدرة استثمارية إجمالية تصل إلى 900 مليار درهم إلا أنه وبرغم مساهمته المتميزة في الاقتصاد الوطني، إلا أنه يعاني من عدة اختلالات هيكلية وأخرى مرتبطة بالأسطول الوطني في الوقت الذي نرى فيه أن التدابير المتخذة ستبقى دون مفعول ملموس. فالثروة السمكية هي ثروة وطنية، تفرض بالضرورة العقلنة والحكامة لتدبير القطاع، بما في ذلك معايير منح رخص الصيد البحري ومدى استحقاق من منحت لهم، وهذا يفرض أيضا الإسراع بإخراج مدونة الصيد البحري.

- أما قطاع السياحة؛

فيعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية باعتباره يشغل نسبة مهمة من اليد العاملة النشيطة، إلا أن هذا القطاع يعاني من عدة اختلالات، سواء بسبب الأزمة العالمية التي وصل تأثيرها إلى هذا القطاع واختلالات هيكلية سنوردها من خلال هذه الملاحظات. سأنتقل إلى السياحة القروية وأتساءل عن أسباب تهميشها رغم أن الدراسات أثبتت أن 69% من عدد السياح الذين يفدون على المغرب يقصدون المناطق الجبلية، حيث يستفيدون من عنصر توفير النفقات بغياب المرافق والمجالات التي يمكن أن تصرف فيها الأمور، وهذا العامل يفوت على خزينة الدولة مداخل مهمة، إضافة إلى أن المغرب يتوفر على مؤهلات طبيعية مهمة كان من الأجدي أن تستغل.

ولا تفوتني الإشارة إلى أن العنصر البشري يعتبر المحرك الأساسي لأي قطاع. لذا نرى أنه لابد من الاهتمام بهذا المعطى، وخصوصا أن هناك مؤشرا حول الخصاص في بعض التخصصات في مجال العمل الفندقي، ولابد كذلك من إيلاء أهمية بالغة بالأطر والطاقات والكفاءات والمواهب بالوزارة وذلك من خلال التكوين والتأطير المستمر وفق برامج تعتمد المناهج العلمية الحديثة والمتطورة والتقنيات التكنولوجية.

فيما يخص التنسيق بين قطاع السياحة وباقي القطاعات، فإننا نسجل أن هناك نقصا في التنسيق، فلا يمكن تحقيق أي نجاح لأي برنامج دون توفر تنسيق استراتيجي بين كل المتدخلين في القطاع، وخصوصا المنعشين وقطاع النقل الجوي، إضافة إلى الغرف التي لازال دورها استشاري فقط. نسجل كذلك ضعف إستراتيجية الوزارة فيما يخص السياحة الداخلية التي لازالت ضعيفة رغم كثرة البرامج الموجهة لهذه السياحة، إلا أنها ستبقى

والموارد المائية. ولكي يتفادي المغرب مشاكل ندرة مجموعة من المواد الفلاحية فهو مطالب بإنتاجها، وخاصة الحبوب، التي سوف يزداد الطلب عليها، لأن دول الخليج ستعاني من خصاص كبير، والصين يزداد طلبها من الحبوب، والهند كذلك التي تعرف خصاصا يقدر بـ 18%.

فهل ستنتج الحكومة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحبوب أم ستسلك مسلك تعويض المساحات المخصصة للحبوب أساسا بعمليات التشجير؟

إن مخطط "المغرب الأخضر" جد مهم، وهو يجعل الفلاحة قاطرة للتنمية المستدامة من جهة، ويساهم من جهة أخرى في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولو جزئيا، في مواد الحبوب والسكر والزيتون. وعند حديثنا عن خارطة الطريق وعقد شراكة بين ثلاث أو أربع من سلاسل الإنتاج، فنحن نوجد في صلب الأمن الغذائي. لكن، هل هذا المخطط مطالب برفع مساحات زراعة الحبوب أو بتقليصها؟ وما منظور الحكومة في هذا الإطار؟

السيد الرئيس،

إن الحديث عن الأمن الغذائي لا يمكن أن يحتزل في الحبوب والسكر واللحوم البيضاء واللحوم الحمراء والحليب، لكن لا يجب أن ننسى الفلاح الصغير في هاته المعادلة.

إن الفلاح الصغير يعتبر المنتج الأول للمواد الأساسية: معدل البقع الأرضية التي يزرع فيها الشمندر (السكر) لا يتعدى الهكتار، و 80% من إنتاج الحليب مصدره بقرة أو بقرتان، نفس المنطق يسري على اللحوم الحمراء. فالفلاحون الصغار يمثلون 75 في المائة من المساحة المزروعة، وبدعمهم ستكون الدولة قد وفرت لهم فرص إنتاج جيد كما ونوعا، وتضمن لهم دخلا قارا، وتمكنهم من فرص الاستثمار، ومن فرص التوفر على تغطية صحية وتمكنهم من الاستقرار في مناطقهم.

إن الفلاحة الصغيرة مرتبطة بالأمن الغذائي في المغرب، أكثر من الاستغاليات الكبرى التي تتوفر على تقنيات حديثة، وتنتج نحو التصدير إلى الأسواق الخارجية. لذا، يتوجب إعادة قراءة المخطط الأخضر من أجل ترتيب الأولويات، كي نجذب بلادنا الارتباط القوي بالأسواق الخارجية.

كما أن تطوير البحث العلمي بشكل يتيح زراعة أنواع جديدة من المنتجات الأكثر تأقلا مع جميع أنواع المناخ أمر محمود. وهنا لا بد من التنويه بعزم الوزارة في إطار المخطط الأخضر الانخراط في البحث والتأطير وفي مسار تكوين الفلاح وأبنائه تكويننا تقنيا وعلميا مسيرا لمتطلبات العصر، بحكم أن الفلاحة أصبحت حرفة ومهنة.

إن الأمن الغذائي، وطنيا يجلبنا على مشاكل السوق الداخلي، فالعديد من المتدخلين يشكون من عدم وضوح ذلك السوق وكثرة الوسطاء الذين يلحقون أضرارا جمّة بالمنتجين والمستهلكين على حد سواء.. بجانب مشكل ضعف الإنتاجية وعدم انتظامها، يشهد السوق الداخلي ظاهرة مَرَضِيَّة ممتثلة في كثرة المتدخلين على مستوى السلطات العمومية، (وزارة الفلاحة

إلا أنه لا بد من التأكيد على ضرورة الإسراع بإخراج قانون الإضراب إلى حيز الوجود كما نص على ذلك الدستور، وذلك لوضع حد للفوضى التي تعرفها ممارسة هذا الحق ووضع الضوابط القانونية لممارسته. كما لا يفوتنا التأكيد على ضرورة إخراج قانون التعويض عن فقدان الشغل لما سيشكله ذلك من ضمان للاستقرار الاجتماعي.

إن الدور الأساسي لوزارة التشغيل هو الحرص على ضمان التطبيق السليم لمقتضيات مدونة الشغل والحفاظ على مصالح الأجراء. لذا، لا بد من المزيد من ضبط ووقف تجاوزات بعض المشغلين لحماية للأجراء.

ومن جهة أخرى، نؤكد على أن ضمان الاستقرار داخل المقاولات هو أساس الرفع من المردودية وعنصر أساسي لضمان السلم والاستقرار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

فيما يخص سياسة الحكومة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتأهيله من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإنه لا بد من التأكيد على أهمية التغذية بالنسبة للإنسان، فهي أساس بقائه ودوام صحته ونموه، مما جعلها تمثل هدفا أساسيا ورهانا استراتيجيا للسياسات الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والغذائية للدول.

وموضوع توفير الأمن الغذائي أصبح ذا أهمية قصوى بسبب التغيرات المناخية التي يعرفها العالم في السنوات الأخيرة واتساع مجال استعمال الطاقة الخضراء نتيجة ارتفاع أسعار البترول، بجانب زيادة عدد سكان العالم وبعض الكوارث والمشاكل السياسية التي تعرفها بعض البلدان المنتجة.

كلها عوامل تؤدي إلى خلل في ميزان العرض والطلب، وتجعل الحصول على المواد الأساسية أمرا صعبا، خاصة أن بعض الصناديق أصبحت تضارب في تلك المواد، مما يجعل بعض البلدان، من بينها المغرب، تواجه صعوبات جمّة في سعيها لتأمين حاجياتها من المواد الأساسية، علما أن حاجيات المغرب معروفة، وعلى رأسها الحبوب والسكر والزيتون.

إن الطابع السياسي للأمن الغذائي يلزم الدولة الإعلان عن التزامات واضحة وصریحة، وخصوصا أثناء بلورة سياسات فلاحية من قبيل فلاحية القرب والفلاحة التضامنية. وعلى وزارة الفلاحة أن تقوم بدور المستشار الفلاحي وتبج سياسة تصاحب الفلاحين وتوجههم.

إن المغرب مطالب لأجل تحقيق أمنه الغذائي إما بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو باللجوء إلى الاستيراد أو إليها معا بعد تقييم دقيق للمواد الغذائية التي يمكن إنتاجها وتلك التي يمكن استيراد جزء منها.

المغرب مطالب بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وذلك من خلال الابتكار والإبداع وتشجيع استعمال الأسمدة الممتازة ومواد الزراعة المختارة والرفع من الإنتاج والمردودية عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة، وأيضا استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة ومنع الزحف العمراني عليها.

إن تحديات الأمن الغذائي تتوقف على عقلنة المساحات المزروعة

القطاعية .

إن تبعات التطور الاقتصادي المتسارع، الصناعي منه والفلاحي والتكنولوجي، يجعل بيئة البلد تعاني من وضع هشاشة وترقب دائمين، تضاعف من إكراهاتها الانعكاسات الخارجية لمختلف المضاعفات البيئية، التي تسبب مشاكل بيئية كثيرة في عدد من بلدان العالم، والتي لا تعترف بالحدود الوطنية، ومن ضمنه معضلة التغيرات المناخية التي تستفحل يوما بعد آخر ومضاعفات الحوادث النووية.. وغيرها. وهي إشكاليات دولية تقوم معالجتها على حد أدنى من التنسيق والاحتراز الدولي.

لكن البعد الوطني لانعكاسات الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الطاقية على المجال البيئي هو مسؤولية وطنية تتعهد المؤسسات والهيئات الحكومية والتمثيلية بضمانها، مما يقتضي إنجاز دراسات جمهورية حول نظم الإنتاج المحلية، تدمج مناطق الأنشطة الاقتصادية وأحواض الشغل والتكوين ومناطق التجاذب والتنافر بين إكراهات الإنتاج الاقتصادي وحاجيات التوازن البيئي بمختلف جهات المملكة في أفق التشخيص الدقيق والاستكشاف التراخي من أجل التحكم في الدينامية المحلية وتطوير آليات التهيئة وإنجاز دراسات حول نظم المعلومات التراخي، وإدماج الهاجس البيئي في انشغالها النظرية والاستشرافية لمختلف الأنشطة المتوقعة بجهات المملكة .

إن مسؤولية الدولة هي توفير إمكانية المراقبة لمختلف المتدخلين على مستوى جهات المملكة، فاعلين اقتصاديين، منتخبين، مخططين، مستثمرين.. لقياس مستوى المخاطر البيئية، الواقعية منها والمحتملة في حدودها الدنيا والقصى، ومستويات مواجهتها والحد من انعكاساتها السلبية على صحة الإنسان وعلى جودة الهواء والماء ومختلف المؤشرات الجهوية التي يتم تحيينها وتدقيقها.

السيد الرئيس،

يشكل الماء مادة حيوية وأساسية في الحياة، والتي تعد شأنا سياسيا وملكا عموميا، وأحد أهم شروط التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. وبما أن المغرب يعرف نقصا في الموارد المائية، فإنه بات ضروريا تديره بطريقة عقلانية وسن تشريع ملائم لتلبية حاجيات مختلف المستعملين لهذه المادة الأساسية.

لا بد من اعتماد طرق جديدة لتزويد البلاد بالماء وبأقل تكلفة واعتماد مقاربة جديدة تنبني على التدبير المندمج للعرض والطلب، واتخاذ تدابير، خاصة في المدن، لمنع تبذير الماء والحد من الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية.

لا بد كذلك أن تضع الحكومة ضمن سياستها، بناء السدود لتعبيئة المياه السطحية ومنعها من الانصراف في البحار والأنهار. فالسدود التي تعتبر منشآت لتخزين المياه من جهة، وحماية المناطق المتواجدة بها من الفيضانات من جهة أخرى، يوجد كثير منها في حالة متدهورة جراء الأحوال المترامية، مما يجعلها غير قادرة على استيعاب كميات كبيرة من المياه الناتجة عن أمطار

والصيد البحري ووزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ووزارة الشؤون الاقتصادية والعامية).

وعلى الدولة الاهتمام بمشكل الإنتاجية والماء، بجانب معالجة مشكل تسويق المنتوجات الفلاحية وحل المشاكل المرتبطة باللوجستيك، مثل وسائل التبريد والتخزين والنقل من أحواض الإنتاج وأحواض الاستهلاك. فإذا تأثرت حلقة من هذه الحلقات، فالفلاح يصبح تحت رحمة الوسطاء الذين يجنون أرباحا كبيرة، كما يجب إيجاد حلول لتدبير أسواق الجملة للخضر والفواكه والمجازر الحضرية، التي تسير بطريقة بدائية، وهذا يجعلنا على منظومة التجميع التي قد تساهم في حل مشكل التسويق وتنظيمه.

إننا، في فريق التحالف الاشتراكي، ندعو الحكومة إلى مراجعة توجهات وأهداف مخطط المغرب الأخضر، وربطه بالأمن الغذائي بالدرجة الأولى، بالنظر إلى الصعوبات التي يمكن أن نواجهها مستقبلا بخصوص توفير المواد الغذائية الأساسية، اعتبارا للارتفاعات التي تعرفها أثمان هذه المواد في السوق العالمية، وللتقلبات المناخية التي تعرفها بلادنا، مما يفرض تغيير التوجه من التركيز على دعم الفلاحة الموجهة للتصدير إلى إعطاء الأهمية القصوى للمواد الغذائية، خاصة الحبوب والسكر والمنتوجات المستعملة في إنتاج الزيوت، وغيرها من المواد .

السيد الرئيس،

إن المغرب كباقي دول العالم يعرف بروز عدة ظواهر بيئية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأجيال القادمة، حيث إن ثرواته تعرف استنزافا، وبيئته تعرف تلوثا يعكس سلبا على صحة المواطنين نتيجة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فالتمدن السريع الذي عرفه المغرب خلال السنين الأخيرة أدى إلى جعل الأوساط الحضرية مجالا للضغط على استغلال الأرض وتدهور البيئة بما في ذلك جودة الهواء والماء، الجو، الطبيعة.. وذلك يرجع أساسا إلى السلوك الإنساني، كما أن تقدم القطاع الصناعي ساهم في تدهور حالة البيئة على مستوى بعض المناطق، وذلك بفعل الإفرازات الصناعية التي يتم التخلص منها بصفة عشوائية ودون معالجتها .

إن البيئة تعتبر حقا من حقوق الإنسان نظرا لارتباطها بصحة المواطن وسلامته، فمن حق المواطن العيش في بيئة نظيفة.

إن مجال البيئة يقتضي همدا جماعيا مؤسساتيا.. والتزاما فرديا مواطناتيا في أفق بناء وعي بيئي جماعي يتوخى تغيير السلوكيات السلبية، والانخراط القوي لمختلف مكونات المجتمع في دينامية تفاعلية وتفاعلية تقوم على أساس احترام حق الأجيال القادمة في الاستفادة بشكل مستدام في التنوع البيئي وفي الرصيد الطبيعي والتاريخي للوطن، مع الحرص الفردي والجماعي على تحقيق التنمية المتوازنة، وتحسين جودة الحياة والظروف الصحية للمواطنين، مما سيسمح بالحفاظ على المجالات، والمحميات والموارد الطبيعية، وكذا التراث الثقافي، في إطار عملية التنمية المستدامة، كما يقتضي همدا بيداغوجيا وتربويا جماعيا يهدف إدماج الانشغالات البيئية في السياسات

العاملة حول ممارسة الحق النقابي وسيادة القانون والمفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، غير أنه لحد الآن ومنذ مجيء الحكومة الجديدة لم تتم ترجمة ما جاءت به هذه المواد على أرض الواقع، حيث لازالت الكثير من الخروقات تمارس ضد العمال والعاملات من طرف الكثير من المشغلين، كما هو الشأن لما يتعرض له العمال والعاملات بإقليم ورزازات من التضييق المنهج على الحريات النقابية والحقوقي الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمات من طرف العديد من المسؤولين المحليين بعمية الباطرونا ولوبيات الفساد. فعدم أداء الأجور ومستحقات (CNSS<sup>3</sup>) و(CIMR<sup>4</sup>) و(AMO<sup>5</sup>) والمحاکمات الصورية للمسؤولين النقابيين والمؤامرات الدنيئة أصبحت ممارسة عادية ومألوفة، مما يتناقض مع الشعارات التي ترفعها الحكومة بخصوص احترام الحقوق النقابية.

كما أن ما يتعرض إليه عمال مناجم بوازار من ضغط وترهيب واستغلال بشع ومتابعات وهضم لأبسط الحقوق الاجتماعية والنقابية من طرف شركة مناجم المفروض فيها احترام حقوق العمال وصيانة وحماية البيئة وصون كرامة الساكنة بدل التنكيل والتعذيب والتسلط الممارس على الأرض والإنسان، إنه نموذج صارخ في انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ما يعرفه القطاع السياحي من توترات بالعديد من المناطق والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الإنعاش السياحي بسبب الخرق السافر للمقتضيات القانونية وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة العمال والعاملات، من جراء ما تعرضوا إليه من طرد تعسفي وتشريد منذ 9 يونيو 2009، حيث مازالت الأحكام حبرا على ورق.

إن ما يعيشه العمال الزراعيون بالعديد من الضيعات في جهة مراكش – الحوز لا يقل جورا واستغلالا وهضا للحقوق وتضييقا على ممارسة الحق النقابي من جراء الطرد التعسفي للمسؤولين النقابيين لثنيهم عن مواجهة الاستغلال والمطالبة بالحقوقي واحترام القوانين وتمتع العمال الزراعيين بما تضمنه لهم المواثيق الوطنية والدولية من حقوق اجتماعية واقتصادية ونقابية وما يقوم به بعض أرباب العمل بأكادير وفاس وغيرها للتضييق على الحق النقابي والتهرب من تطبيق القانون والمس بالملكنسبات. وإذا كان الدستور الجديد للمملكة ينص على أن الرجل والمرأة على قدم من المساواة، يتمتعون بالحقوقي والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يعامل الغير، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية ولا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية، فإن الممارسة العملية والفعالية في العديد من القطاعات الإنتاجية تتنافى والمقتضيات الدستورية التي اعتبرها الشعب المغربي قطيعة مع الماضي وتفتح آفاقا وآمالا نحو المغرب الديمقراطي، مغرب الحداثة والحريّة والكرامة والمساواة.

قوية واستثنائية، مما يطرح إلحاح مشكلة تخزين المياه والاستفادة القصوى من مياه الأمطار، التي لم نستفد منها بسبب انصرافها إلى البحر، وهو ما يفرض استخلاص النتائج وبناء إستراتيجية لتخزين المياه للاستفادة منها وحماية المواطنين من أضرارها.

لابد في هذه المناسبة من استحضار معاناة العديد من المدن من نقص المياه الصالحة للشرب، كما لابد من التذكير وتبليغ معاناة المواطنين من جراء غلاء فواتير الماء الصالح للشرب في المدن والقرى. لذا، نطالب بتشديد الرقابة على الوكالات الموكل إليها مهمة التزويد بالماء، بتنسيق مع وزارة الداخلية. هذا، إضافة إلى رداءة جودة المياه في بعض المدن التي يظهر فيها التلوث بالعين المجردة.

هذه بعض الأفكار والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي المساهمة بها، آمليين أن تأخذ أفكارنا بعين الاعتبار من أجل تحقيق المزيد لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز. وشكرا على انتباهكم.

#### الملحق XVIII: مداخلة الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية برسم السنة المالية 2013

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أشرف باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بأن أساهم في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لسنة 2013 وأن أعبّر عن وجهة نظر الفريق في هذه الميزانيات في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال الميزانيات التالية: التشغيل والفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعة التقليدية والصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والطاقة والمعادن والبيئة والحالية المقيمة بالخارج، حيث أدلينا بالعديد من الاقتراحات بهدف تقوية دور هذه القطاعات لما لها من أهمية إستراتيجية ولما تلعبه من دور في الاقتصاد الوطني.

واسمحوا لي في البداية أن أستحضر روح المناضل التقدمي والنقابي، شهيد الطبقة العاملة عمر بن جلون الذي نخلد ذكرى اغتياله على أيادي قذرة وجبانة، لنقول في هذه الذكرى المأساوية أن الطبقة العاملة لن تتوانى في خوض معارك نضالية من أجل تحقيق حياة كريمة لجميع المأجورين.

- التشغيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

جاء الدستور الجديد بالعديد من المواد التي تقوي وتدعم حقوق الطبقة

<sup>3</sup> Caisse Nationale de Sécurité Sociale

<sup>4</sup> Caisse Interprofessionnelle Marocaine de Retraite

<sup>5</sup> Assurance Maladie Obligatoire

- المهني بكل قطاع تفعيلا لما تنص عليه المادة 8 من الدستور؛
- التفعيل المكثف لآليات التشاور المنصوص عليها في مدونة الشغل؛
  - مجلس المفاوضة الجماعية؛
  - المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل؛
  - مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية.
- كما يتطلب إزالة الأسباب التي تؤدي إلى تكاثر نزاعات الشغل التي تعود إلى عدم تطبيق القانون الاجتماعي بشقيه، قانون الشغل والحماية الاجتماعية، وذلك بالعمل على :
- تعميم بطاقات الشغل؛
  - تعميم بيانات الأجر؛
  - تطبيق الحد الأدنى للأجر؛
  - وضع حد لظاهرة التشغيل المؤقت في حالة العمل المستمر؛
  - احترام ما تنص عليه المادة 496 من مدونة الشغل حول مقابلة التشغيل المؤقت؛
  - وضع حد لظاهرة تشغيل الأطفال؛
  - حماية حقوق المرأة العاملة، وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة؛
  - تعميم هيكلية لجنة المقابلة ولجنة السلامة والصحة بجميع المقابلات؛
  - إحداث النظام الداخلي بجميع المقابلات؛
  - وضع برنامج لهيكلية القطاع غير المهيكل؛
  - حماية حق الانتماء النقابي؛
  - المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحريات النقابية والغاء الفصل 288 من القانون الجنائي؛
- كما يتطلب :
- تفعيل المادة 23 حول التكوين المستمر؛
  - إحداث المجالس الجهوية لإنعاش التشغيل وفق ما تنص عليه المادة 524؛
  - تفعيل ما تنص عليه المادة 511 بالإخبار بكل عملية التشغيل حين حدوثها؛
  - إعادة النظر في برنامج إدماج الذي تقوم به الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حول العقد الأول للعمل ليتم العمل به لفترة واحدة فقط مع الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - إصدار القانون الخاص بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية؛
  - تفعيل مسطرة التحكيم؛
  - إحداث قضاء مختص بالمجال الاجتماعي؛
  - تسريع تنفيذ الأحكام؛
  - إحداث صندوق خاص لتنفيذ الأحكام؛

إن ما يتطلع إليه الشعب المغربي اليوم، وفي مقدمته الطبقة العاملة، أن يلمسوا التغيير في السلوك والممارسات والقطع مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقابية وتفعيل آليات المصالحة إن على الصعيد الوطني أو المحلي والاحترام التام لمقتضيات مدونة الشغل.

- إننا مازلنا نؤكد على ضرورة أن تعمل الحكومة بجدية من أجل فتح باب الحوار بأقصى ما يمكن من الإنصات لصوت الطبقة العاملة، لتلبية المطالب المشروعة للمأجورين وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة بهدف وضع حد لأشكال الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها الساحة الاجتماعية. ولهذه الغاية، يستوجب الأمر استثمار ما تحقق من تراكبات، ومنها:
- التصريح المشترك لفتاح غشت 1996؛
  - اتفاق 19 محرم أو 23 أبريل 2000؛
  - الاتفاق الاجتماعي 30 أبريل 2003؛
  - التوافق على مدونة الشغل؛
  - ما تحقق من إصلاحات التي عرفها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
  - قانون 65.00 حول التغطية الصحية؛
  - اتفاق 26 أبريل 2011.

إن هذا الرصيد جاء بفضل مجهودات كبيرة استغرقت سنوات طوال، أدت إلى هذه الاتفاقات والتوافقات، وبالتالي لا يحق الفخر عن ذلك والرجوع كل مرة للحديث عن منهجية الحوار وكأننا ننطلق من البداية، بل يجب الانطلاق مما تحقق واحترام دورية الحوار مرتين في السنة والاتجاه مباشرة لتلبية المطالب وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة تجنباً لمضيعة الوقت، وهنا يتطلب الأمر:

- إحياء اللجنة المشتركة المتكونة من رئيس الحكومة والكتاب العامين للنقابات الأكثر تمثيلية ورئيس الإتحاد العام لمقاولات المغرب قصد متابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه تطبيقاً لآليات الحوار والتفاوض الجماعي المنصوص عليها في التصريح المشترك لفتاح غشت 1996؛
- تنفيذ ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011؛
- فتح الحوار والتفاوض على مستوى القطاع العام والمؤسسات العمومية والمجمعات المحلية حسب كل قطاع؛
- فتح الحوار على مستوى الجهات والأقاليم؛
- إيجاد حل لمطالب الفئات العاملين بالقطاع العام والمؤسسات العمومية؛
- مراجعة النظام الأساسي للوظيفة العمومية؛
- مراجعة شبكة الأجور؛
- إصلاح أنظمة التقاعد؛
- إصلاح القطاع التعاضدي؛
- وضع برنامج حول تعميم الاتفاقيات الجماعية من خلال عقد اللقاءات على مستوى كل قطاع على حدة، مع مراعاة الوضع الاقتصادي والاجتماعي

(05 مناصب)، لماذا لا تفكر الوزارة في تغيير إطار متصرف إلى إطار مفتش الشغل لسد الخصاص الحاصل في الجهاز، خصوصا وأن عدد المفتشين الذين سيحاولون على التقاعد مع ممت سنة 2014 يتجاوز نصف عدد المفتشين الموجودين الآن، علما أن الوزارة قد سبق لها أن لجأت إليها وأعطت ثمارها؟

- ضرورة بيان كيفية صرف مبلغ مليون درهم المخصص لجهاز تفتيش الشغل؛

- رصد ميزانية خاصة للتكوين ضمن ميزانية الوزارة، بدلا من الاعتماد على التعاون الدولي في هذا المجال؛

- تخصيص اعتمادات مالية لمواكبة انتخابات مندوبي الإجراءات المقرر إجراؤها ومراعاة الشفافية في تدبير صرف التعويضات لفائدة مفتشي الشغل المشرفين عليها؛

- المطالبة برفع الحيف عن شغيلة القطاع نتيجة التأخر في تمكين المكتب المسير لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وموظفات قطاع التشغيل من المنحة السنوية برسم السنة المالية 2012، الشيء الذي أدى إلى حرمان الموظفين من مختلف الخدمات التي تقدمها، وتوضيح أسباب ذلك، والعمل على الرفع منها برسم 2013؛

- توفير وسائل النقل والتغذية لفائدة موظفي وموظفات المصالح المركزية على غرار باقي القطاعات الأخرى؛

- تسوية وضعية موظفي وموظفات صناديق العمل، وذلك بإلحاقهم بوزارة التشغيل مباشرة بدل فرض خيار المغادرة الطوعية.

أمام مستجدات الوضع الاجتماعي والسياسي الوطني والأهمية الإستراتيجية التي أضحت يمثلها قطاع التشغيل في السياسات العمومية، بالنظر لحيوية الخدمات العمومية التي يقدمها لمختلف الفئات الاجتماعية ورهاناته المستقبلية في تحقيق التنمية واستتباب السلم الاجتماعي، الشيء الذي يفرض وجود إرادة قوية من طرف الساهرين على الشأن العام قصد النهوض به وإعطائه المكانة التي يستحقها، ومن أجل ربح هذه الرهانات نقتراح التسريع بإعادة هيكله الوزارة على ضوء أحكام اتفاقية الشغل الدولية رقم 150 حول إدارة العمل، والمصادق عليها من طرف المغرب. السيد الرئيس،

لابد، ونحن نناقش ميزانية وزارة التشغيل، أن نلفت نظر الحكومة لوضعية الفتيات القاصرات اللواتي تشتغلن عاملات في البيوت، حيث بالإضافة لتعرضهن للأذى البدني والعمل لساعات طويلة على مدار أيام الأسبوع مقابل أجور زهيدة، فإنهن يجرمن من حقهن الطبيعي في التعليم وفي الطعام الكافي أحيانا والاستشفاء، ناهيك عن غياب العطل الأسبوعية أو السنوية.

إننا ندعو الحكومة لاتخاذ تدابير مستعجلة لتقليص معدلات عمل الأطفال في أفق الحد منه نهائيا، كما ندعوها إلى اتخاذ إجراءات محددة لحماية

- احترام تركيبة لجان البحث والمصالحة على كل المستويات؛  
- اتخاذ إجراءات صارمة في ما يتعلق بعدم احترام قانون الشغل؛  
وبالنسبة للحماية الاجتماعية يتطلب :

- تعميم التأمين على حوادث الشغل؛  
- تطبيق قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛  
- تعميم التغطية الصحية والاجتماعية؛

- تعميم التغطية الصحية والاجتماعية على المأجورين والمهنيين بقطاع النقل تنفيذاً لاتفاقية الشراكة الموقعة في 20 فبراير 2009 بين القطاعات الحكومية (الداخلية-التجهيز-الإسكان-التشغيل-العمران)؛

- وضع برنامج مناسب لاستفادة العمال من السكن الاجتماعي؛  
- العمل على توفير مراكز ومرافق الاصطيف يستفيد منها الأجراء؛  
- تعميم مؤسسات الأعمال الاجتماعية بالقطاع العام والخاص.

كل هذه القضايا طالبنا بها بمناسبة مناقشة القانون المالي لسنة 2012، وطالبت به الفيدرالية الديمقراطية للشغل في العديد من المناسبات، إلا أنه لم يقع لحد الآن أي تغيير، مما يجعلنا من جديد نعود لطرح هذه القضايا. وبالنسبة لتقوية جهاز تفتيش الشغل، نطالب بالعمل على:

- توفير وسائل العمل والتحفيزات الضرورية ودعمه بالوسائل التي تمكنه من إنجاز مهامه تماشيا مع ما جاءت به الاتفاقية الدولية رقم 81 و129؛  
- إعطاء الصفة الضبطية لمحاضر مفتش الشغل؛

- مراجعة القانون الأساسي ليرقى إلى مستوى قانون بدل مرسوم؛  
- الزيادة في التعويض عن التنقل مع توحيد مراعاة للملاحظة التي قدمتها لجنة تطبيق المعايير الدولية المتفرعة عن منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الدوري المائة لسنة 2011؛

- إعادة النظر في النظام الأساسي المنظم لجهاز تفتيش الشغل على ضوء أحكام الاتفاقيتين الدوليتين للشغل رقم 81 و129، بشكل يراعي حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وإصداره في شكل قانون بدلا من مرسوم؛  
- تمكين جهاز تفتيش الشغل من وسائل العمل الضرورية بما في ذلك توفير الحماية القانونية؛

- تفعيل المنصب المتعلق بالمفتش العام للشغل الذي اقره النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل منذ سنة 2008 وأحكام القانون التنظيمي للتعيين في المناصب العليا؛

- توفير ظروف ووسائل العمل اللائقة بالمصالح المركزية والخارجية (من بنايات لاستقبال المرتفقين، ووسائل العمل والنقل)؛

- الرفع من أعداد جهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته الثلاثة (مفتشو الشغل، أطباء مفتشو الشغل ومهندسو السلامة المهنية) تلاءم حجم النسيج الاقتصادي؛

- ضرورة مأسسة الحوار القطاعي مع النقابات القطاعية والجمعيات المهنية؛  
- أمام ضعف عدد المناصب المحدثة بموجب مشروع قانون المالية الحالي

فرص الحصول على الغذاء.

إن بلادنا التي اختارت تحرير مبادلاتها التجارية مع الخارج، تعاني اليوم من مخاطر الارتفاع المستمر لأسعار المواد الغذائية المستوردة وخاصة منها الحبوب والزيوت والسكر. وهذا الارتفاع المترافق مع ارتفاع أسعار البترول والغاز، يضع المغرب في مواجهة مخاطر لا تُعد ولا تُحصى. وبالتالي أضحي من غير المقبول الاستمرار في تجاهل قضايا الأمن الغذائي، والسياسة الفلاحية وتدير الموارد الطبيعية، بل على الحكومة أن تجعلها في صلب الأولويات الإستراتيجية للدولة، وذلك من خلال:

1 - تعزيز القدرة التنافسية للفلاحة الوطنية حتى تتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة والمتنامية، المرتبطة بتحرير المبادلات الفلاحية، المنصوص عليها بموجب الاتفاقيات العديدة للتبادل الحر التي وقعها المغرب مع مختلف شركائه؛

2 - تحسين الإنتاج وتطوير زراعة القمح ووضع سياسات لتعزيز وحماية الإنتاج المحلي وتشجيع الاستثمار بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية؛

3 - التحكم في ارتفاع أسعار المواد الأولية وتمكين الفلاحة الوطنية من مقاربة عصرية وحديثة في مجال التنمية، من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج والرفع من الإنتاجية إلى جانب التوسع في مساحات الحبوب والأعلاف مع ما يتطلبه ذلك من إحاطة وإرشاد؛

4 - الاهتمام بصغار الملاكين ومساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين، الذين يمارسون الفلاحة المعيشية وعددهم يزيد عن مليون نسمة، والذين يساهمون إلى حد كبير في تمويل السوق الداخلية والوسط القروي بمحاجياتهم من الحبوب والعلف واللحوم والحليب، مما يساهم في الحد من مخاطر الهجرة القروية نحو المدن وما يترتب عنها من اختلالات أمنية. وبالتالي، فالسياسة الفلاحية لا بد لها من اعتماد الفلاحين الصغار والمتوسطين كدعماء لأي مخطط يهدف فعلا إلى تحقيق التنمية القروية والاستقرار والعيش الكريم.

فرغم الموقع الاستراتيجي للقطاع الفلاحي من حيث مساهمته بـ 19% من الناتج الداخلي، فإن القطاع يعيش عدة مشاكل وصعوبات تزداد حدة كلما ضعفت التساقطات المطرية، كما تعاني الفلاحة من سوء التنظيم ومن تدهور تقليدي للاستغلايات. ومن بين أهم معوقات النمو في القطاع عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بإدماج الفلاحة التضامنية الصغيرة المتواجدة أساسا في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية في السياسات الفلاحية وتيسير استفادتها من برامج الدعم، بالنظر لموقعها في النسيج الإنتاجي القروي، حيث تستوعب هذه الفلاحة 80% من الأراضي المزروعة، تعتمد على التساقطات المطرية وتميز إنتاجها بالتذبذب.

وإننا، إذ نؤكد على ضرورة اتخاذ التدابير الواجبة للوفاء بمسؤولية

عاملات المنازل من غير القاصرات وتطبيق القانون بما يكفل الحماية لهن ويحفظ حقوقهن وكرامتهن.

السيد وزير التشغيل،

لقد صدمنا بعد اطلاعنا على شهادات فتيات فلبينيات تشتغلن كخادومات لدى بعض الأسر المغربية. لقد أصبنا بالدهول لما عاشته بعض هؤلاء الخادومات من حرمانهن من الراحة، والتلكؤ في دفع أجورهن كاملة وفي وقتها، بل إن بعض المعنيات روين كيف يتعرضن للضرب والتعذيب من لدن مشغليهن.

إننا، ومن منطلق دفاعنا عن مختلف أصناف العمال والمأجورين، فإننا إذ ندين هذه الممارسات التي تعود إلى قرون العبودية التي عفا عنها الزمن، فإننا نطالب الحكومة بالتدخل الفوري للدفاع عن الضحايا وتطبيق القانون، وذلك بفتح تحقيق جدي في كل ما يرد على القضاء في هذا الباب، وعلى السلطات الأمنية والإدارية من شكاوى وتظلمات، والحرص على احترام كرامة وحقوق الضحايا، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الرقابة القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالعمال الأجنبية وبحقوق المهاجرين.

- الفلاحة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

وفي المجال الفلاحي، لا يمكننا أن ننكر الجهود التي تبذل في هذا القطاع الأساسي والمهم لبلادنا، غير أن الحكومة مطالبة بالمزيد من الجهد في توفير الأمن الغذائي والعمل على توفير تغذية سليمة وكافية، وخصوصا للفئات الأكثر هشاشة.

وانطلاقا من ذلك، فإننا ننبه إلى دور الدولة في توفير الأمن الغذائي للحاضر وكذا لأجيال المستقبل من جهة، ومن جهة ثانية ننبه إلى مسؤوليتها في حماية المجموعات الضعيفة اجتماعياً ممن يعانون الفقر الشديد، ويحتاجون إلى عناية خاصة من الدولة. وفي هذا السياق، لا بد من التذكير بالنقص الحاصل في هذا المجال بالإضافة إلى ما تعرفه بعض المناطق من نقص في مجال البنيات التحتية وتوفير ظروف العيش الضرورية.

فمن البديهي أن للفقر وضعف القدرة الشرائية لعدد كبير من السكان تأثيراً مباشراً على ضمان الأمن الغذائي، كما أن للتدهور البيئي دوراً ملموساً في تقليص فرص الحصول على أمن غذائي مستدام، خاصة مع ازدياد وتيرة نهب الرمال ونهب المعادن والاستيلاء على الثروتين الغابوية والبحرية خارج القانون... لذا، فإن التقدم بخطى مضطربة نحو استئصال الفقر ومكافحة الفساد أمران حاسمان لتحسين

التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، وخلق بدائل لاقتصاد الطاقة الكهربائية أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة والأمن.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة إلى إيلاء موضوع اقتصاد الطاقة الأهمية التي يستحق، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها تشجيع العمل بالطاقة الشمسية لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني، وكذا لمسايرة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة.

كما ننبه الحكومة إلى ضرورة تهيء كل التدابير والوسائل المتاحة لإنجاح المشروع المغربي للنجاعة الطاقية كأداة للتنمية الاقتصادية ولتسريع وتيرة التنمية البشرية، الذي سيمكن من اقتصاد مليون طن سنويا من المحروقات، والحفاظ على البيئة عبر تجنب انبعاث 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

وإذ نؤكد على الجهود التي تبذل في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، فإننا نطالب المزيد من الجهود نظرا لما لهذا القطاع من أهمية بالغة وحيوية.

- السياحة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلاحظ الجميع أن نقص خدمات البنية الأساسية وارتفاع الأسعار أصبحا من معوقات تطوير السياحة في بلادنا، وبالتالي على الحكومة والقطاع الخاص تعزيز التعاون بينهما بهدف الاستفادة من فرص النمو الحقيقية في القطاع، وهذا ما يفرض أهمية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها مختلف الجهات، وتسهيل الضوء على مناطق الجذب التي تتمتع بها بلادنا سواء الشاطئية أو الجبلية أو الصحراوية أو القروية.

لا يمكننا الحديث عن إنعاش القطاع السياحي في غياب خطوط جوية مباشرة بين المدن السياحية وبعض الأسواق السياحية التقليدية، كإيطاليا وبلجيكا وإسبانيا وسويسرا والدول الإسكندنافية، مع إلغاء خطوط أخرى فرضته تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمي وارتفاع أثمانه البترول بالسوق الدولية، لتشكّل مجموعة عوامل لتوجيه ضربة موجعة إلى قلب النشاط والرواج السياحي ببلادنا.

لا يمكننا الحديث عن إنعاش القطاع السياحي وجلب السياح في غياب سياسة فعالة لترويج المنتج السياحي المغربي، أمام المنافسة

الدولة عن تحقيق الأمن الغذائي للأجيال الحاضرة والقادمة، فإننا ندعوها أيضا لاتخاذ التدابير اللازمة لاستئصال الفقر وتحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة، خاصة أولئك الذين يعيشون أوضاعاً مزرية، والحد من تدهور الثروات الطبيعية والتبذير العقلاني المستدام للموارد الطبيعية وعلى رأسها الثروة المائية.

كما ندعو الحكومة للاهتمام أكثر بالعالم القروي وخاصة بالفلاحين الصغار والمتوسطين عبر برامج تضامنية تهدف إلى مساعدة تجنب موجات الهجرة نحو المدن.

- الصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تمتلك بلادنا ثروة مهمة ومتنوعة من الأسماك والرخويات والقشريات يوجه أغلبها نحو التصدير، غير أنها تتعرض في كثير من الأحيان لاستغلال غير معقلن من طرف الأسطول الأجنبي، تكون له انعكاسات سلبية على اختلال التوازن ما بين الكميات المصطادة يوميا، وإعادة تجديد مخزون الثروة السمكية، حيث لا تستفيد فئات واسعة من المغاربة من السمك الأبيض، ولا يعرفون أنواعه، ويستهلكون فقط بعض أنواع السمك الرخيصة الثمن. كما يواجه مخزون الموارد البحرية مشاكل عدة منها: عدم احترام فترات الراحة البيولوجية، والصيد في المناطق المحظورة واستعمال وسائل الصيد المدمرة، بالإضافة إلى مشكل المياه البحرية، مما يهدد بافتراس بعض أنواع هذه الموارد البحرية، وذلك يستوجب حماية الثروة السمكية لضمان التنمية المستدامة والحفاظة على النظام البيئي لاستمرار عطائه، سواء من الأسماك السطحية وأسماك المياه العميقة أو الأسماك المهاجرة.

وللأسف، إننا نسجل غياب آليات حكومية ناجعة للحد من استنزاف الثروات البحرية وحمايتها من الصيد غير العقلاني، كما نسجل بامتعاظ كبير استمرار تدهور الحالة الاجتماعية للبحارة وعموم المشتغلين بالقطاع الذين يشتغلون في ظروف صعبة، خاصة بالنسبة للصيد البحري التقليدي. وبهذه المناسبة، ندعو الحكومة إلى الاهتمام بتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وكذا تحسين ظروف اشتغالهم.

- الطاقة والمعادن والبيئة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو، ومن بين عوامل الإنتاج

عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وإحداث معارض بجميع المدن والقرى والاهتمام كذلك بالصناعة التقليدية الخدمية التي تشغل أعدادا كبيرة من اليد العاملة.

كما ندعو الحكومة إلى الاهتمام بالوضعية المادية للصانع التقليدي وكل الفئات التي تشكل الصناعة التقليدية مورد عيشهم، ونجدد مطالبتنا بالتعجيل بإصدار القانون الخاص المتعلقة بتنظيم العلاقات بين المشغلين والأجراء بالقطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف مع الاستفادة من الحماية الاجتماعية.

- قطاع الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

منذ حكومة التناوب أصبحت بلادنا تتوفر على العديد من الفرص والمؤهلات في المجال الصناعي، ساعدها في ذلك قربها من الأسواق الكبرى، خاصة الأوروبية وتوفرها على التجهيزات الأساسية الضرورية بما في ذلك المناطق الصناعية المجهزة والبنيات الطرقية والمينائية وعلى الموارد البشرية المؤهلة. كما أصبحت ورشا مفتوحا لتحديث الاقتصاد ورفع تنافسية المقولة وتحقيق التماسك الاجتماعي .

ومع ذلك، ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من ضعف التنافسية نتيجة عدة عوامل، من بينها عدم الاهتمام بالتطوير والتأهيل الصناعي والتجاري لامتلاك القدرة على المنافسة وضمان الجودة، مما يستوجب إعداد إستراتيجية وطنية لتأهيل الاقتصاد الوطني لضمان التحسين وتعزيز الاستثمارات ودعم تنافسية المقاول المغربية والحفاظ عليها وتطوير وسائل الإنتاج والاهتمام بالتكوين والتكوين المستمر في عصر أهم ميزات اشتداد التنافسية والمرشحة باستمرار للارتفاع والازدياد وتوفير أحياء صناعية موضوعاتية بمختلف الأقاليم والجهات حسب خصوصياتها.

كما أن الحكومة مطالبة بإرساء تدابير حامية كافية للحيلولة دون انهيار المنتج الداخلي والنسيج الاقتصادي جراء خطر غزو المنتجات الصينية للأسواق الوطنية وخاصة في قطاع النسيج والألبسة، مما يلحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الوطني، مما يستدعي معالجة هذا الاختلال باعتماد إجراءات حامية وفرض معايير السلامة.

وإذ ندعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها في توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الربع، فإننا ندعوها أيضا إلى توفير التغطية الاجتماعية للتجار الصغار والمتوسطين والمشتغلين منهم لحسابهم الخاص.

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في

الخارج:

الشرسة للعديد من المناطق السياحية. كما لا يمكننا الحديث عن سياحة قوية بدون تطوير المنتج السياحي. وبهذه المناسبة، أعرض أمامكم بعض الاختلالات والنواقص التي يعرفها القطاع السياحي في العديد من المدن السياحية ببلادنا، أذكر منها على سبيل المثال سوء المعاملة التي يشتملها منها بعض السياح، سواء المغاربة أو الأجانب، من طرف بعض مستخدمي الفنادق التي تعتمد على يد عاملة غير مؤهلة، إضافة إلى رداءة تجهيزات الغرف، وتدني جودة التغذية بها بشكل لا يلائم الأئمة التي تطلبها أو الدرجة المصنفة فيها، فضلا عن مشكل النقص الكبير في اللوحات المتعلقة بالمعلومات والاتجاهات والأمكنة، إضافة إلى انعدام أكشاك الإرشاد السياحي وغيرها من الاختلالات التي يعاني منها القطاع السياحي والتي بدونها يبقى حديثنا عن مشروع 10 مليون سائح مجرد وهم وسراب لن يتحقق أبدا.

لقد أولت الحكومات السابقة للقطاع السياحي الكثير من الاهتمام، غير أنها ركزت كثيرا على السياحة الخارجية بدل تقوية اهتمامها بالسياحة الداخلية، خاصة مع فشل منتج "كنوز بلادي" الذي لم يرق بالدور المنوط به، ومع البطء الذي يعرفه إنجاز برنامج "بلادي"، حيث مازال يسجل النقص في المرافق وأماكن الاستقبال الموجهة للسياحة الداخلية خاصة في فترات العطل، مما يتطلب الإسراع لتدارك النقص مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى دخل فئات ذوي الدخل المحدود، إضافة إلى ذلك يتطلب من الحكومة أن تعمل على تشجيع الاستثمار في السياحة الداخلية.

كما ندعوها إلى الاهتمام بشغيلة قطاع السياحة الذين يعانون من تدني الرواتب وعدم وجود المحفزات الكافية، بالإضافة إلى عدم وجود دعم يذكر من وزارة السياحة.

- الصناعة التقليدية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

تعاني بعض الحرف من عدة مشاكل، تدفعها تدريجيا نحو الانقراض، وعلى الحكومة مساعدة هذه الحرف على استعادة وهبها ككون تاريخي من مكونات الصناعة التقليدية المغربية، كما ندعوها لإيلاء أهمية خاصة للصناعة التقليدية كإحدى المكونات الأساسية للشخصية المغربية الإبداعية وكتراث ثقافي وفني انصهر عبر سيرة التاريخ وإبراز الصناعات التقليدية ذات الحمولة الثقافية ودعمها أمام المنافسة الشرسة للمنتجات القادمة من الخارج وكذا منافسة الصناعة الحديثة، وهو ما يتطلب تشجيع استهلاك منتجات الصناعة التقليدية واستثمار حب المغاربة جميعهم من نساء ورجال وشباب لهذه المنتجات بوضع برامج

و بمناسبة مناقشة ميزانية هذه الوزارة، نطالب باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، بتحسين أوضاع الجالية المغربية خاصة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرفها البلدان التي يقيمون بها مع إعطاء المجال التقافي العناية اللازمة والتواصل المستمر معهم، خاصة أمام الدور الهام الذي يقومون به، سواء من الناحية الاقتصادية أو من حيث التعريف ببلادنا في بلاد المهجر.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة لإعادة النظر في تصورها لقضايا الهجرة ولقضايا المغاربة المقيمين بالخارج بما يمكنهم من حقوقهم الدستورية كاملة غير منقوصة.  
شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم.